



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org



خسائر جسيمة

وتعويضات متفاوتة وهزيلة [11]

الاقتصادية

قمتا طهران وجدة
وولادة عالم جديد!

ما هو أهم من سرد تفاصيل فشل الأهداف الأمريكية من قمة جدة- والتي تعج بها وسائل الإعلام المختلفة بما فيها الأمريكية- هو تفسير معاني وأبعاد ذلك الفشل:

أولاً: انتهت حقبة الهيمنة الأمريكية/ الغربية المطلقة على عدد كبير من بلدان المنطقة، وباتت خيارات تلك الدول أرحب وأكثر مرونة، وباتت الإمكانيات أكبر ليس باتجاه الحياء فحسب، بل وباتجاه الانخراط الفعلي في التوضع الإيجابي ضمن العالم الجديد قيد البناء.

ثانياً: لم يعد لدى الأمريكان ومنذ عقود طويلة ما يقدمونه لاتباعهم، سوى التهديد والوعيد والإضرار بالمصالح الوطنية على مختلف المستويات؛ وإن كان الأمر كذلك لعقود مضت، فإن الجديد هو أن كسر شوكة الأمريكي والغربي انطلاقاً من أوكرانيا، قد فتح الباب واسعاً أمام عمليات العصيان والتمرد الجماعي، والتي ما تزال حتى اللحظة في أطوارها الأولى.

ثالثاً: بالتوازي، فإن قوى العالم الجديد، تنتهج نهجاً ثابتاً يقوم على علاقات التبادل المتكافئ على النقيض من النهب الاستعماري الغربي عبر التبادل اللامتكافئ، ويقوم أيضاً على تعزيز التنمية وفتح مجالات التطور التكنولوجي والصناعي، مع عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول... كل ذلك يسرع ويعزز عمليات العصيان الجماعي.

رابعاً: أكبر المتضررين من نتائج قمة جدة، ومن نتائج قمة طهران، ليس الأمريكي والبريطاني فقط، بل و«قنعتهم» الأساسية في المنطقة، أي «إسرائيل» الصهيونية، والتي كلما زاد التقارب والتفاهم بين دول المنطقة، كلما تضاعفت مساحة عملها، بل ومساحة وجودها.

بالنسبة لقمة طهران، وعدا عما أنتجتته من تعزيز وتقوية للتفاهمات بين أطراف ثلاثي مسار أستانا، ناهيك عن علاقاتهم الثنائية والاتفاقيات العديدة التي جرى توقيعها في مختلف المجالات، فإن بين نتائجها ما يلي:

أولاً: تاريض احتمال عدوان تركي جديد على الشمال السوري، وإرجاؤه إلى أجل غير مسمى، وربما إرجاؤه نهائياً. وهو العدوان الذي كان الأمريكي والصهيوني يعول على حدوثه لخلط أوراق الثلاثي والإضرار بتفاهماته، وربما أهم من ذلك، فإن الأمريكي يعول عليه لإبطاء عملية تطويق وجوده العسكري في الشمال الشرقي السوري، وهو الأمر الجاري على قدم وساق وباتجاه طرده نهائياً في وقت غير بعيد.

ثانياً: كان لافتاً بشكل خاص، البيان الذي أصدره الكرملين قبل القمة مباشرة، والذي تكرر مضمونه في كلمة بوتين الافتتاحية ضمن القمة، والذي جاء فيه: «من المقرر خلال القمة الحالية تحديد الخطوات المشتركة باتجاه تحقيق أهداف الوصول إلى تسوية نهائية ودائمة في سورية...» [...] على أساس القرار 2254. القول بـ«تسوية نهائية ودائمة» ضمن قمة طهران الخاصة بمسار أستانا، يشير على الأقل، إلى عمل روسي لضبط مشترك للساعات باتجاه الوصول لهذا الهدف. ويعني أيضاً: أن الوظيفة السابقة لمسار أستانا التي تمحورت حول إيقاف وإنهاء الصراع العسكري، قد باتت من الضروري أن تنتقل إلى مستوى أعلى، هو مستوى الفعل السياسي اتجاه الحل. وكانت قاسيون قد قالت مراراً، ومنذ ثلاثة أعوام تقريباً، بأن الغرب قد أوضح أنه لا يريد الحل، وأن الحل لكي يتم، فينبغي أن يتم بغض النظر عن مشاركة الغرب فيه أم عدم مشاركته.

بالمجمل، وكما قالت فورين بوليسي اليوم، فإن زيارتي بايدن وبوتين، قد أظهرتا أن دول المنطقة «تدعم مشروع موسكو لإنشاء عالم متعدد الأقطاب» إحدى المقدرات الأساسية لهذا العالم، هي إنهاء الأزمة السورية وإنهاء عمليات التفكيك والتخريب الغربي في العالم ككل، وفي منطقتنا بشكل خاص، وضمناً إنهاء أدوات ذلك التخريب أي أن تكون موضعها الشكلي الراهن...

شؤون عمالية

النقابات
وحد الفقر

03

ملف «سورية 2022»

ماذا يقول الإعلام الغربي حول
أزمة «الوكالة اليهودية»؟

06

شؤون اقتصادية

هل اقتصاد الصين في
طريقه إلى الانهيار؟

14

شؤون عربية ودولية

زيارة بيلوسي إلى تايوان... هل
ترتكب واشنطن حماقة جديدة؟

17

حق الإضراب لم يرق لأحد



إن أرباب العمل ومن ورائهم الحكومة وسلطاتها التنفيذية المرتبطة بتنظيم علاقات العمل لا يعجبهم نص المادة 44 من الدستور السوري التي أعطت حق الإضراب للطبقة العاملة، وهم يحاولون جاهدين حجب عن العمال، أو على الأقل تجميده من خلال منع العمال من اللجوء إليه ومعاقبتهم عند استخدامه ومحاربتهم بلقمة عيشهم وطردهم من أعمالهم إذا لجأوا إليه مستندين إلى المادة 65 من قانون العمل رقم 17 لعام 2010، والتي أعطت حق التيسير التعسفي لرب العمل، ورغم أن قانون العمل بأغلب مواده لا يتوافق وروح الدستور الجديد إلا أن الحكومة ومؤسساتها وأرباب العمل يفضلونه على نصوص الدستور، لأنه وضع خصيصاً ليناسب مصالح أرباب العمل ومفصلاً على قياسهم، ضارباً بحقوق العمال الدستورية عرض الحائط.

حقوق العمال وتتولى قيادة الإضراب إلا أن العجب بأمرها وعكس وظيفتها لا يعجبها ممارسة العمال لحقهم بالإضراب ولا تعترف به ولا تشجع العمال على استخدامه، بل وتهمل المطالبة بتطبيق نصوص الدستور التي تنصف الطبقة العاملة لأنها ترفع شعار «نحن الحكومة شركاء» وهي لا تمثل نفسها بالنهاية ولا تستطيع ولا تريد أن تظهر بمظهر المعارض لسياسات الحكومة المقدسة بنظرها رغم كل المعاناة التي يعانيها العمال من فقر بسبب أجورهم البخسة. ولكن وبالرغم من أن أغلب العمال بسطاء وبعضهم لم يقرأ ربما الدستور ونصوصه إلا أنه وجد نفسه أمام واقع مجبر فيه على الدفاع عن لقمة عيشه، ولم يجد حلاً أكثر نفعاً سوى استخدام حق الإضراب للتعبير عن احتجاجه وهو ما بدأ ينتشر في الكثير في مواقع العمل رغم التعتيم الإعلامي على هذه الحوادث والتغطية عليها لإظهارها وكأن المجتمع في وئام تام.

لبس فيه في المادة 44 من الدستور ومن المفترض حسب الدستور نفسه أن تعدل كافة القوانين التي تخالف أحكامه خلال مدة ثلاث سنوات من إصداره ولكن للأسف لم يتم تعديل قانون العمل، والذي يدور الحديث اليوم عن مشروع جديد له ولكن التسييريات التي سربت منه تقول إنه لا يوجد تعديل جوهري وحقيقي للقانون يجعله متوافقاً وأحكام الدستور ولم تجر مناقشة وضع حق الإضراب بنصوص القانون الجديد، بل هي مجرد تغييرات شكلية لا تغير من حقيقة القانون أنه وضع لمصلحة أرباب العمل فقط، وأن مصالحهم على ما يبدو فوق أي دستور حسب سياسات الحكومة.

نقابات بانسة

ربما من المقبول نظرياً أن تقف الحكومة وأرباب العمل ضد حق الإضراب ولكن أن نرى هذا الموقف المهادن من نقابات العمال فهذه الكارثة التي من المفترض منها أنها تدافع عن

حيث لم يؤسس قانون العمل لعلاقة عمل متوازنة كما يدعي واضعوه في أسبابه الموجبة، بل دمر علاقات العمل وجعل العمال مكبلين بشروط رب العمل ومزاجيته وسحب الرقابة القضائية المسبقة واللاحقة على قضايا التيسير من العمل وسحب من يد القضاء السلطة في الفصل في منازعات العمل وأعطاهم إلى لجنة ثلاثية استثنائية، اثنان من أعضائها كممثلين للعمال وأرباب العمل هم ليسوا بقضاة.

الدستور الجديد

وعندما انفجرت الأزمة السورية عام 2011 أقر الدستور الجديد عام 2012 وكان المطلوب من هذا التغيير معالجة الأسباب التي أدت إلى انفجار الأزمة وخاصة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية ومن أجل ذلك نص في الدستور الجديد على العدالة الاجتماعية وحماية العمال وقوة العمل وأعطى لهم حق الإضراب الذي نص عليه لأول مرة بشكل واضح لا

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



سؤال صعب يطرحه الفقراء والإجابة عندهم أصعب

الواقع المعاش وجميع الدراسات الاقتصادية تؤكد على أن الوضع المعيشي لعموم الشعب السوري يسير بمنحدر شديد الخطورة، قياساً بارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة والتي تجاوزت وسطها مليوني ل.س وربما أكثر.

أصبح الواقع المعاش ومؤكداً بالدراسات التي تصدر بأرقامها الصادمة لكل الفقراء، مقارنة مع ما يحصلون عليه من أجور وموارد لا تكفي كفاف اليوم، أو عدة أيام متوالية بأننا أصبحنا قباب قوسيين أو أدنى من حافة الجوع، لأن الناس تستغني تبعاً عن ضرورياتها الغذائية لصالح الأكثر ضرورة، وهذا الوضع يؤكد حركة الأسواق وكميات الشراء التي يقوم بها الناس، فمثلاً: البيض يشتري بالواحدة، وفخذ الدجاج أيضاً يشتري بالواحدة، والخضار أيضاً والسكر بالأوقية وغيرها من الأشياء المعروفة لدى الجميع، وزاد عليها شراء بقايا عظام الدجاج كبديل عن شراء لحم الدجاج.

أصبحت الحياة ابتداءً من كميات الهواء المخصص للاستنشاق وليس انتهاءً بمتطلبات المعيشة الضرورية مرتبطة جميعها بدرجة الاحتكار العالية للمواد الأساسية والتحكم بأسعارها والتي تستند إلى تغيرات سعر الصرف لليرة مقابل الدولار اللعين، وهذا الأخير يسير بتطور متسارع في أسعاره التي انعكست مباشرة على مزيد من رفع الأسعار، الذي يعني مزيداً من الإفكار للفقراء، ومزيداً من الثروة المكسدة لدى ناهبي قوت الشعب، حيث الفارق بين الأجور ومتطلبات المعيشة كبير جداً فالحد الأدنى لها 93 ألفاً حتى بعد الزيادة الأخيرة - والحد الأدنى لمتطلبات المعيشة يتجاوز المليونين، فما هو الحل؟ سؤال يطرحه الفقراء السوريون على أنفسهم أولاً، وثانياً على أصحاب العقد والربط في الحكومة، والحكم التي تمطرنا عبر الإعلام والإعلام فقط... بسيل هائل من الوعود الخلبية التي تتبخر مع الانتهاء من التصريح، وهذه التصاريح الرنانة ليست فقط في الجانب المتعلق بالوضع المعيشي، بل تمتد إلى مجمل المطارح الاقتصادية «صناعة- زراعة» وهي المطارح التي يمكن في حال إعادة تأمين مستلزمات نهوضها، وتوفير عجلة إنتاجها أن تكون قاعدة ارتكاز حقيقية في تأمين مستلزمات التنمية، وتحسين مستوى معيشة أغلبية الشعب السوري، وتحسين نسب النمو الضرورية للخروج عن عق الزجاجة، التي وضعنا فيها السياسات الليبرالية المحابية والمراهنه على قنوم المستثمرين، حيث جرت صياغة مشروع جديد لهم كحل أساس من الحلول التي تعتمد، كما تم الرهان في السابق على أموال المستثمرين، ووصل البلب إلى ذفن أموال العمال في التأمينات المطروحة للاستثمار، بعد أن شفت مليارات الليرات السورية كدين ولم ترد إلى مصادرها.

هذا الواقع هو غيض من فيض، وتحتمل الحكومة مسؤولية حدوثه، ولا ندري كم ستكون منعكساته مؤلمة في المرحلة القادمة سياسياً واجتماعياً حين سيجيب الفقراء عن سؤالهم السابق: ما هو الحل الذي سيؤمن لهم العيش بكرامتهم في وطنهم.

بالرغم من أن
أغلب العمال
بسطاء
وبعضهم لم
يقرأ ربما الدستور
ونصوصه إلا أنه
وجد نفسه أمام
واقع مجبر فيه
على الدفاع عن
لقمة عيشه

النقابات وحد الفقر



■ نبيل عكام

الأجر الذي يحتاج فيه العامل للحاجات الضرورية التي تكفل له أدنى مستوى من الحياة المعيشية، ويعتبر مقبولة على نحو ما في المجتمع الذي يعيش فيه العاملون بأجر، يطلق عليه في معظم الأدبيات الاقتصادية بحد الفقر، ويقاس الفقر عادةً بناءً على دخل الفرد المعيل للأسرة التي يعيلها وليس الفرد، كي يستطيع هذا الدخل تلبية الحاجات الأساسية والضرورية لأفرادها.

**يجب أن يكون
تحديد الأجر
مرتبطاً بالتكاليف
الحقيقية
لمتطلبات
المعيشة التي
تضمن حياة
كريمة للعامل
واسرته وتناسب
مع ظروف
المعيشة التي
يحتاجها العامل
يوميًا من
الغذاء والدواء
والخدمات
المختلفة**

ومزيداً من تسلط وتحكم قوى النهب بمصير الملايين من الكادحين والعاملين بأجر. الطبقة العاملة هي المنتجة للخيرات في المجتمع سواء في الصناعة أو الزراعة، وهذه الأجور الهزيلة هي تبديد لجهدا وطاقتها وللثروة الوطنية. إن هذا الوضع العام الكارثي الذي تعيشه الطبقة العاملة والبلاد عامة، التي أوصلتها إليه السياسات الحكومية حيث تصب ضمن هدف معين واتجاه واحد، وهو إضعاف الاقتصاد الوطني ويبقى السؤال مطروحا هل تستطيع النقابات أن تعيد تنظيمها وتنظيمها جديداً وفعالاً، بالاستفادة من تطوير وتحديث تجاربها التاريخية وأدواتها الكفاحية.

العامل يومياً من الغذاء والدواء والخدمات المختلفة التي يحتاجها العامل من نقل وكهرباء ومياه واتصالات وغيرها. وبمعنى أدق يجب ألا يقل الحد الأدنى للأجور عن متوسط تكاليف المعيشة للعامل وأسرته المعفى من كافة الضرائب المفروضة عليه، إن اختلال هذه المعادلة يكشف عن خلل كبير اقتصادي واجتماعي وهو يعبر عن مستوى عالٍ من النهب والفساد الكبير. وبالعودة إلى النقابات فهي تتحمل مسؤولية خاصة تجاه من تمثلهم، وزيادة أجورهم زيادة مجزية متناسبة مع ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، وإن التأخر في تحمل هذه المسؤولية، يعني مزيداً من الإفكار

حقوقهم الواجبة لهم دستورياً، هو الأساس في أي نهوض اقتصادي واجتماعي. إن زيادة الأجور الآن ضرورة ملحة ومطلب وطني بامتياز، وتوجد معايير دولية للحد الأدنى للأجر تم تحديدها من خلال المواثيق الدولية والعربية كمنظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كما ذكرنا آنفاً، والتي وقّعت سورية على العديد منها، وأيضاً لحظها الدستور. لذلك يجب أن يكون تحديد الأجر مرتبطاً بالتكاليف الحقيقية لمتطلبات المعيشة التي تضمن حياة كريمة للعامل وأسرته، وتناسب مع ظروف المعيشة، التي يحتاجها

الهجوم على مكتسباتهم وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، وما زالت تستمر بقضم ما تبقى من هذه الحقوق والذي يأتي في المقدمة منها الهجوم المستمر على الأجور، عبر زيادة الأسعار على السلع الضرورية في حياة العباد، من خلال رفع أسعار المحروقات وحوامل الطاقة المختلفة لهذين القطاعين الأساسيين في عملية الإنتاج. إن أهم قضية تشغل بال العمال والبعض من الكوادر النقابية اليوم، هي غياب التنظيم النقابي، وكيفية النضال اليومي من أجل رفع الأجور للعمال بما يتناسب مع هذا الوضع المعيشي الذي يزداد سوءاً يوماً بعد يوم، وتحقيق التوزيع العادل للثروة الاجتماعية، فإعطاء العمال

يُفاس الفقر بناءً على مقدار الدخل اللازم لتلبية الاحتياجات الأساسية والضرورية وهي الغذاء ومياه الشرب الصحية والملبس والسكن والعلاج، أما المستوى العام لعدم المساواة في المجتمع، من فقدان الحريات الديمقراطية والسياسة، وتخلف التشريعات العمالية من قوانين عمل نافذة، وبعدها عن التشريعات العمالية الدولية من منظمة العمل الدولية والعربية والاتفاقيات الصادرة عنها وغيرها من تشريعات الأمم المتحدة، فهذا شأن آخر رغم ارتباطه بطبيعة السياسات والعلاقات الاقتصادية الاجتماعية السائدة في المجتمع المنتجة للفقر، وكذلك لا يأخذ بعين الاعتبار بأن الأفراد لديهم احتياجات أخرى اجتماعية وثقافية وترفيهية ذات أهمية أيضاً تختلف من فرد لآخر. يعاني العاملون بأجر في البلاد وبالأخص منهم العاملون في القطاعات الإنتاجية، الصناعية منها والزراعية في قطاعي الدولة والخاص على حد سواء، منذ أن تبنت الحكومات المتعاقبة السياسات الاقتصادية التي تلبي مصالح طغم الفساد والنهب الكبير، من

الطبقة العاملة



طيارو الخطوط الاسكندنافية ينهون إضراباً
صرحت الخطوط الجوية الاسكندنافية ساس ونقابات الطيارين العاملين في الشركة الثلاثاء الماضي أنّ إضراب عن العمل قام به الطيارون قبل أسبوعين، وكبد الخطوط الجوية خسائر تقدر بحوالي مليون دولار يومياً. وقالت نقابات ساس اسكندنافية والشركة «ساس» في بيان لهم أنّه بعد إضراب استمر 15 يوماً، توصلت «ساس» ونقابات ساس اسكندنافية العمالية إلى اتفاق. حيث اتفق الطرفان على اتفاقيات عمل جماعية جديدة مدتها خمس سنوات ونصف، وسوف تستأنف الشركة في أقرب وقت ممكن الرحلات الجوية وفقاً لجدولها الزمني المعتاد. هذا وقد صدر البيان في ختام مفاوضات استمرت طوال يوم الاثنين وانتهت صباح الثلاثاء.



إيطاليا- إضراب عام لعمال شركات طيران ومطارات
دعت العديد من النقابات العمالية الإيطالية إلى الإضراب العام عن العمل، للمطالبة بحقوق العاملين وظروف العمل ورفع الحد الأدنى للأجور وقام العاملون في شركات الطيران، رايان إير، وفولوتيا، وإيزي جيت، وطيران مالطا، بإضراب عن العمل لمدة أربع ساعات خلال الأسبوع الماضي. كما توقف ما يقرب من 20 طياراً وعدد من المضيفين الإيطاليين عن العمل من شركة مالطا إير، والشركة المؤقتة كريبو لينك. ووفق بيان النقابات العمالية الإيطالية، سيتم دعم الإضراب العام من قبل مراقبي الحركة الجوية التابعين لمزود خدمة الملاحة الجوية الإيطالية. هذا وقد أثر الإضراب على حوالي 70 ألف مسافر خلال إضرابهم لمدة أربع ساعات.



ألمانيا- إضراب آلاف من عمال الموانئ
دخل آلاف العمال في موانئ بحر الشمال الألمانية، في أكبر إضراب عام حيث لم تشهد ألمانيا حركات إضرابية مماثلة منذ أكثر من أربعة عقود. وتطالب نقابة فيردي للعاملين في قطاع الخدمات الألمانية بزيادة الأجور للعاملين، وتعتبر النقابة أن الإضراب هو أحد أشكال الضغط على أرباب العمل بعد عدة جولات من المفاوضات دون نتيجة في النزاع حول أجور العاملين في الموانئ. وكان العمال قد نفذوا إضرابين في حزيران الماضي لمدة 24 ساعة. ودخل العاملون في جميع الموانئ المهمة في الإضراب صباح يوم السبت الماضي لمدة 48 ساعة، وتأتي في طليعة الموانئ المشاركة بهذا الإضراب موانئ بريمرهافن وبريمن وإيمدن وفيلهلمسهافن إلى جانب أكبر ميناء ألماني في هامبورج الذي يعد محورياً مركزياً للوردرات والصادرات.



كوريا الجنوبية- العمال المضربون لزيادة الأجور يوافقون على تقليص الإضراب
قالت بعض المصادر يوم الأربعاء الماضي إن حدة الاختلافات في مفاوضات الأجور بين عمال العقود من الباطن المضربين وإدارة شركة دايو لبناء السفن والهندسة البحرية، نتيجة احتمال التوصل إلى اتفاق لإنهاء الإضراب الذي استمر أسابيع. حيث يطالب عمال العقود من الباطن برفع الأجور بنسبة 30% ومطالب أخرى تتعلق بتحسين ظروف العمل، وكان العمال قد دخلوا في إضراب عام عن العمل منذ 2 تموز في الشركة التي تعتبر من أكبر شركات بناء السفن العالمية في حوض أوبكو لبناء السفن على الساحل الجنوبي ويعمل الجانبان على تهدئة عمال التعاقد من الباطن لزيادة الأجور بنسبة 10% لعام 2023 بالإضافة إلى اعتراف الشركة الرسمي بأنشطتهم النقابية.

العمال وقوانين العمل



ينظم القانون /50/ لعام 2004 علاقات العمل في قطاع الدولة، متضمناً حقوق العمال، أجورهم، الزيادات الدورية، التعويضات وغيرها على أساس فئات مقسمة وفقاً لمؤهلات العاملين، أما عمال القطاع الخاص فيخضعون اليوم للقانون /17/ لعام 2010، الذي يمنح أرباب العمل اليد العليا في تحديد أجور العاملين والمكافآت، بالإضافة إلى قدرة رب العمل على تسريح العمال، فالعقد شريعة المتعاقدين ومن يملك يحكم ويفرض شروطه..

■ محرر الشؤون العمالية

تقسيم الحركة العمالية بين عام وخاص، إخضاع كل منها لقانون ساهم في حرمان العمال من العديد من الحقوق والمكتسبات لصالح أصحاب العمل.. قاسيون تقدم قراءة لأهم المفارقات في قانوني العمل بين القطاع الخاص والعام.

كيف تحدّد الأجور؟

القانون /17/ يترك لصاحب العمل تحديد أجور العمال، من خلال عقد العمل، الذي يعرفه القانون بأنه العقد الذي يلتزم بموجبه العامل بالعمل لدى صاحب العمل، وتحت سلطته وإشرافه مقابل أجر، الأجر الذي يتفق عليه الطرفان حسب القانون، هذا الاتفاق يعكس إرادة ورغبة صاحب العمل، فغياب نقابات العمال في القطاع الخاص بشكل كبير جعل أصحاب العمل يحددون الرواتب والأجور دون وجود طرف مقابل، يقومون بالتفاوض معه، ويعمل على استعادة حقوق العمل، وفي مقدمتها الأجر القادر على تأمين تكاليف المعيشة، يضاف إلى ذلك مستويات البطالة المرتفعة والتي ارتفعت خلال سنوات الأزمة بنسب عالية لتصبح سمة أساسية من سمات تراجع دور الدولة والتوجه نحو القطاعات الريعية، على حساب قطاعات الإنتاج الحقيقي، مما ساهم في عجز الاقتصاد وعدم قدرته على خلق فرص عمل. بينما القانون /50/ يقسم الوظائف إلى خمس فئات على أساس مؤهلات العاملين، ويحدد الحد الأدنى والأقصى لأجر كل فئة.

في القطاع العام أو الخاص فإن القانون ينص على أن الأجور لا يجوز أن تقل عن الحد الأدنى العام للأجور الذي يبلغ اليوم حوالي 93 ألف ل.س تقريباً مع الزيادة الأخيرة للأجور.

تفاوت في الأجور بين العام والخاص

ينص قانون العاملين الأساسي رقم /50/ على الزيادة الدورية لأجور العمال بنسبة 9% كل سنتين، بالمقابل فإن القانون /17/ يعطي عمال القطاع الخاص «الحق في الحصول على زيادة دورية للأجور مرة كل سنتين على أساس النظام الداخلي أو عقد العمل» دون تحديد نسب الزيادة، بالإضافة إلى ذلك فإن العديد من معامل وورش القطاع الخاص لا تمتلك نظاماً داخلياً، وعقود العمل بغالبها لا تنص على زيادة الأجور، ما يعني حرمان عمال القطاع الخاص من حقوقهم بالحصول على زيادة دورية للأجور، وهذا يؤثر على الراتب التأميني للعمال في القطاع الخاص عند وصولهم إلى سن التقاعد المنصوص عنه في قانون العمل، وهو بمثابة اعتداء صارخ على حقوقهم وأجورهم.

التفاوت بالأجور سمة العمل الخاص

القانون /50/ يحقق المساواة في الأجور للعاملين الذين يمتلكون المؤهلات نفسها، من خلال تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى لأجر كل فئة من فئات العاملين، ونسب الزيادة الدورية لأجور العاملين، فالعمال الذين يحملون شهادة جامعية من الدرجة نفسها يتقاضون الأجر نفسه في بداية التعيين ومن

حيث سقف الراتب.

وزيادة التفاوت في مستويات الأجور بين العمال على خطوط الإنتاج والعاملين في مراكز إدارية حيث يحصلون على أجور تبلغ ضعفين أو ثلاثة أضعاف ما يحصل عليه عمال الإنتاج.

إجازات أقل.. استغلال أعلى

للعاملين في القطاع العام الحق في الحصول على إجازات سنوية لمدة 15 يوماً بأجر، لمن تقل خدمته الفعلية عن خمس سنوات، بينما تقل هذه المدة بالنسبة للعاملين في القطاع الخاص إلى 14 يوماً، وعليه فإن العاملين في القطاع الخاص والذين يشكلون أكثر من 70% من القوى العاملة محرومون من العديد من الحقوق التي حصلت عليها الطبقة العاملة خلال مسيرتها النضالية.

بينما الحال مختلفة بالنسبة لعمال القطاع الخاص، فالقانون /17/ ينص على «أن الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص لا يقل عن الحد الأدنى العام للأجور» دون تحديد الحد الأقصى للأجر، نسب الزيادة الدورية، ولا يتضمن تقسيم الوظائف والأجور حسب المؤهلات كما في القطاع العام، فالأجر يحدد من قبل صاحب العمل على أساس عقد العمل، فالقانون يشترع التفاوت في الأجور بين العاملين في القطاع الخاص من جهة وبين العاملين والإدارة من جهة أخرى، فإذا كان تراجع الأجور الفعلية للعمال، وانخفاض الأجور الواسطية في القطاع الخاص عن مثيلاتها في القطاع العام من سمات سوق العمل في فترة ما قبل الأزمة (2005-2011)، فإن القانون /17/ أضاف إليها انعدام المساواة،

تقسيم الحركة العمالية بين عام وخاص وإخضاع كل منها لقانون ساهم في حرمان العمال من العديد من الحقوق والمكتسبات لصالح أصحاب العمل

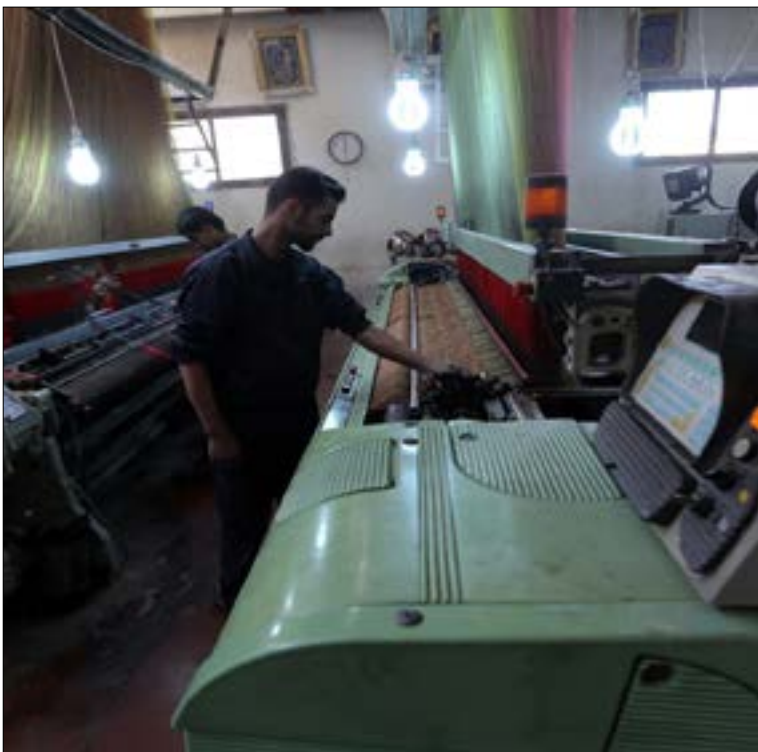
رأي قانوني

حددت المادة 64 من قانون العمل رقم 17 لعام 2010 الحالات التي يجوز فيها لرب العمل إنهاء علاقة العمل دون تعويض أو مكافأة أو إخطار، ومن بين هذه الحالات، الفقرة الثانية التي نصت على أنه إذا ارتكب العامل خطأ نشأت عنه خسارة مادية جسيمة لصاحب العمل شريطة أن يبلغ صاحب العمل الجهات المختصة بالحادث خلال /48/ ساعة من وقت علمه بوقوعه

وهذه المادة تعتبر جزءاً بحق العامل الذي يرتكب خطأ جسيماً ولكنها تعتبر مادة مطاطة جداً وغير مفهومة وغير واضحة حيث تركت المساحة حرة لرب العمل لإدراج أي خطأ يرتكبه العامل تحت هذا البند وبالتالي تسريحه من عمله حتى وإن كان هذا الخطأ الذي يزعمه رب العمل راجعاً لمطالبة العامل بحق من حقوقه، وبسبب هذه الفقرة يتم تسريح العديد من العمال من دون تعويض أو مكافأة حسب مزاجية رب العمل. من جهتها ووفق أنها الجهة المسؤولة عن مراقبة وتطبيق حسن تنفيذ قانون العمل استندت مديرية العمل على هذه الفقرة

في تبريرها لقيام إحدى كبرى الشركات الصناعية بتسريح عشرات العمال من أعمالهم بسبب قيامهم بممارسة حقهم الدستوري في الإضراب مستندة إلى هذه الفقرة المطاطة حيث اعتبرت أن الإضراب خطأ جسيم بسبب لرب العمل خسارة جسيمة متناسية أن الدستور أعلى وأسمى من أية مادة في قانون العمل وبالتالي يوجب استبعاد أية مادة لا تتفق وأحكامه، خاصة وأن ممارسة الحق وفق أحكام القانون المدني لا يسأل مرتكبه عن التعويض.

عبر أحد قضاة المحكمة العمالية بأن هذه الفقرة تعتبر مجحفة بحق العامل لأنها مطاطة وغير واضحة وغير محددة وتلحق ظلماً بالعامل وليس هناك معيار ثابت لتحديد مدى جسامته الخسارة، فرب العمل وحده من يقدر إن كانت الخسارة التي لحقت به جسيمة، وبالتالي يصدر قراره بالتسريح دون الرجوع إلى أية جهة تنفيذية أو قضائية ويترك العامل عادة مصيره للقضاء والتي تحتاج لسنوات ليبت بصحة إجراء رب العمل ولكن يجب على رب العمل إثبات ادعائه بالطرق المقبولة قانوناً.



أرباح وريع على حساب الشريحة الأضعف



يستمر الضغط على الشريحة الأضعف في المجتمع من ذوي الدخل المحدود، وعلى مستوى كافة الخدمات التي تقدمها الدولة، في ظل التراجع المستمر والمتدهور للمستوى المعيشي لهؤلاء، ومن جملة تلك الخدمات، التي عادت إلى واجهة الحديث الإعلامي، خدمة التأمين الصحي.

ناديت عيد

الجديد بما يخص الخدمة، أنه اعتباراً من بداية شهر آب المقبل سيتم اعتماد تعرفه جديدة لخدمات التأمين الصحي، ذلك وفقاً لتصريح نقيب الأطباء يوم 20 تموز الجاري، الذي أكد أن التعرفة الجديدة ستكون مَرْضِيَّة لجميع الأطراف، وأن حل مشكلة التأمين يتطلب تشكيل لجان ودراسة تبعاتها من حيث رفع تغطيات التأمين وزيادة الاشتراكات...

بين الوعود والعراقيل

جاءت وعود رفع التعرفة بعد توقف عدد من المشافي الخاصة في مدينة اللاذقية عن تعاملها مع التأمين، بسبب التعرفة الخاسرة الحالية، على أن تعود لتعاملها مع التأمين ريثما يتم إصدار التعرفة الجديدة مع بداية الشهر المقبل.

الجدير بالذكر، أن شكل معادلة التأمين الصحي، بل وحلها، بقي على حاله منذ عقود وحتى يومنا الحاضر، فارتفاع الأسعار المستمر على مستوى «الأدوية والمنتجات الطبية بالإضافة للخدمات الصحية كالصور والتحليل المخبرية عبر المشافي أو المراكز الطبية وتعرفة معاينة الطبيب»، في ظل الأجور التي لا تتناسب والقدرة الشرائية، وهذا يعكس آخر الأمر على نسبة تغطية البطاقة الصحية للمؤمن عليه، لتشكل عبئاً وفجوة كبيرين بين علاقة المؤمن عليه من ذوي الدخل المحدود، ومن يقدم الخدمة الطبية له!

فهما كان شكل المعادلة مشوهاً بينهما، يبقى هناك طرف وحيد ممثل بشركات التأمين، يستنزف الطرفين نحو المزيد من الأرباح لصالحه.

وتعقيباً على التصريح أعلاه، يجدر طرح السؤال الأكثر إلحاحاً: كيف يمكن أن تكون التعرفة الجديدة مَرْضِيَّة لجميع الأطراف، طالما أن أجور المؤمن عليهم لا تسد تكاليف مستوى معيشة أسبوع في أحسن الأحوال؟! حيث أن رفع تعرفه التأمين الصحي، يعني تغطية تلك الزيادة من رواتب الموظفين المؤمن عليهم، وبالتالي المتضرر الأكبر هم هذه الشريحة بالدرجة الأولى، طالما أنه لم يجر تعديل الأجور بما يتناسب مع القدرة الشرائية لهم، وهذا يعني أن على الموظف أن يتحمل تلك الزيادة المرضية، كما يجري الحديث عنها لبقية أطراف العملية!

تطفيش المؤسسات الصحية

من الطبيعي القول: إن معاملات التأمين الصحي يتخللها الكثير من البيروقراطية الرتيبة والمملة للغاية، من حيث آلية العمل بين المؤمن عليه ومقدمي الخدمة الصحية من جهة، وبين مقدمي الخدمة الصحية وشركات التأمين من جهة أخرى، مما أدى إلى تسرب وعدم التعاقد من قبل العديد من المؤسسات الصحية مع شركات التأمين الصحي.

فمن جملة تلك العوامل الكثيرة، تأخر شركات التأمين عن صرف استحقاقات المؤسسات الصحية من وصفات التأمين الصحي لأشهر عدة، ومع الارتفاع المستمر بالأسعار تفقد تلك الاستحقاقات قيمتها، والنتيجة خسارة مقدمي الخدمة الصحية فوق خسارتهم الناجمة عن تفاوت الأسعار بين الخدمة المؤمنة وغير المؤمنة، وبالتالي، أدى ذلك لتهرب أغلب المؤسسات المتعاقدة سابقاً عن تخدم البطاقة الصحية.

حتى بات التعاقد مع شركات التأمين الصحي

بأغلبه يقتصر على الأطباء والصيادلة حديثي التخرج، والنتيجة انحسار عددهم بشكل كبير.

المؤمن عليه درجة دنيا

إن تراكم المشاكل لدى مقدمي الرعاية الصحية، انعكس سلباً بنتائجه على شرائح المؤمن عليهم من أصحاب الدخل المحدود، حيث أصبح البحث عن طبيب أو صيدلية تتعامل مع شركات التأمين في مكان إقامته مضمناً للغاية، بالإضافة إلى انخفاض جودة الخدمة الطبية المقدمة للمؤمن عليهم، بسبب عدة عوامل، منها: أن المتعاقدين هم من حديثي التخرج، وليس لديهم الخبرة الكافية لتقديم الرعاية الطبية بالجودة المطلوبة، ومنها بسبب التفاوت بين التعرفة التأمينية وتعرفة السوق، مما جعل مقدمي الرعاية اعتبار الموظف المؤمن عليه ذو درجة دنيا، ناهيك عن عدم تغطية شركات التأمين الكثير من الأمراض والحالات الصحية.

من المستفيد من المعادلة المستحيلة؟! يبقى القول: إن المستفيد الأكبر من عملية التأمين الصحي هي شركات التأمين، عبر نظام التعقيد والتعجيز والتطفيش المطبق من قبلها، أولاً: على الموظف، الذي يُعد الخاسر الأكبر من تلك المعادلة، كونه يتم اقتطاع مبالغ مالية شهرية مسبقة ودون جدوى. وثانياً: على مقدمي خدمة الرعاية الصحية من خلال لعب شركات التأمين على عامل الزمن لحين صرف نشرات واستحقاقات المتعاقدين معها.

فلم يعد مستغرباً كون التأمين الصحي، بات معادلة مستحيلة الحل وفق المعطيات السابقة والحالية، بين الطرف الأول من المؤمن عليه، ومن يقدم الخدمة لهم سواء «أطباء- صيادلة- مخبريين- مشافي»، وبين الطرف الراجح دائماً، والمتمثل بشركات التأمين. فهل من حل جدي ونهائي لهذه المعادلة أم ستبقى مستحيلة؟!

التعامل الرسمي على مبدأ «طباخ السم..»



الترجمة العملية لحديث عضو المكتب التنفيذي أعلاه يثبت التالي: أولاً: لا فائض متوفر من مادة المازوت! ثانياً: ما زالت بعض القطاعات تعاني من شح توزيع المادة رسمياً. ثالثاً: مخصصات التدفئة للمواطنين تحتاج إلى أشهر لاستكمال توزيعها.

أما عن أسباب توقف توزيع المخصصات فقد كان لها مسوغاتها بحسب عضو المكتب التنفيذي، وهي: «رصد كميات من المازوت لدعم موسم حصاد القمح»، مع توقعه: «أن يعود توزيع مخصصات الدفعة الثانية من مازوت التدفئة للمواطنين الذين لم يستلموا مخصصاتهم بعد شهر أو شهرين كأبعد تقدير».

المرتبطة بعقوبات الإتجار بالمواد المدعومة طبعاً!

لا نعلم العدد الإجمالي للعاملين في وزارة النفط الذين سيستفيدون من الاستثناء أعلاه، ولا كمية المازوت التي ستخصص لهذه الغاية بالنتيجة، لكن لعله كان من الأجدى لو تم توزيع المكافأة نقدياً لهؤلاء بدلاً من العينية أعلاه، وبدلاً من تخصيص كميات من المازوت لهذه الغاية، والتي ستذهب بمعظمها للسوق السوداء بالنتيجة، وهي لا شك ستكون على حساب احتياجات بعض القطاعات الهامة، وكذلك على حساب مخصصات المواطنين من مازوت التدفئة!

مازوت التدفئة

بالحديث عن مازوت التدفئة فمن المعروف أن مخصصات هذه الغاية لم يتم توزيعها على كافة المستحقين من المواطنين حتى الآن. فعلى سبيل المثال، وحسب عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات في محافظة ريف دمشق خلال الأسبوع الماضي، أنه: «تم توزيع نحو 30% من تلك المخصصات»، مع رسالة طمأنة من قبله بأن: «جميع المواطنين سيحصلون على مخصصاتهم من الدفعة الثانية من مازوت التدفئة».

عادل إبراهيم

يبدو أن لدى الوزارة فائضاً من كميات المازوت تستطيع من خلاله تلبية طلب نقابة عمال النفط في دمشق ببيع 50 ليتر لكل العاملين في وزارة النفط! فهل اكتفت القطاعات الإنتاجية والخدمية من مادة المازوت؟ وهل تم الانتهاء من توزيع مخصصات مازوت التدفئة للمواطنين؟

مكافأة عينية غير مجزية

في البداية، لا يسعنا إلا أن نبارك للعاملين في وزارة النفط على هذه المكافأة العينية، مع كل التقدير لجهودهم.

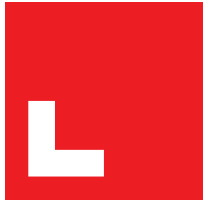
مع العلم أن هذه المكافأة بالعامل الرقمي «التقريشي» للفارق بين السعر الحر «خارج البطاقة» البالغ 1700 ليرة، وسعر السوق السوداء الذي تجاوز 4500 ليرة، قد يصل إلى 3000 ليرة تقريباً عن كل ليتر.

أي إن كمية الـ 50 ليتر خارج البطاقة قد تؤمن وفراً وقدره 150 ألف ليرة، في حال بيعها في السوق السوداء، «حلالاً زلالاً» لكل عامل في وزارة النفط، أي أقل من مصروف يومين مع التقشف الشديد، مع كل المحاذير

بحسب الصفحة

الرسمية للاتحاد العام لنقابات العمال بتاريخ 2022/7/21 أن: «وزير النفط يوافق على طلب نقابة عمال النفط بدمشق ببيع /50/ ليتر مازوت «خارج البطاقة» للعاملين في وزارة النفط والثروة المعدنية، وذلك تقديراً لجهودهم المبذولة».

ماذا يقول الإعلام الغربي حول أزمة «الوكالة اليهودية»؟



ينقسم التقرير التالي إلى قسمين، الأول: هو رصد إعلامي لكيفية تعاظم الصحافة «الإسرائيلية» والغربية خلال الأيام الماضية مع قرار إيقاف عمل «الوكالة اليهودية» في روسيا. والثاني: يتضمن محاولة لتقديم مقاربة تفسيرية للمسألة، وعلى أساس السياق الدولي والإقليمي الذي تجري ضمنه...

■ مركز دراسات قاسيون

القسم الأول: رصد إعلامي

بدأ الكلام حول «الوكالة اليهودية» وإيقاف نشاطاتها في روسيا في بداية الشهر الجاري، وإن لم يكن هناك أي تأكيد حول الموضوع آنذاك، إلا أن صحف الكيان وصحف غربية وغير غربية تناولت الموضوع، وطرحوا تفسيراتها المتماشية مع أجنداتها في إطار العملية العسكرية في أوكرانيا، ولكن أهم من ذلك في إطار الحرب الغربية على روسيا، وعلى الدول الصاعدة التي بدأت تغير ميزان القوى الدولي، وتحدث أنذريات في المركز الغربي. في ذلك الوقت، أفرد **مركز دراسات قاسيون** مقالاً حول الموضوع بعنوان «**روسيا و«الوكالة اليهودية» أبعد من أوكرانيا وأقرب إلى موسكو!**».

عاد موضوع الوكالة إلى الواجهة قبل بضعة أيام، بالتحديد يوم الخميس، وتمت تغطيته بشكل مكثف في الصحف «الإسرائيلية» وغيرها منذ ذلك اليوم. وتمحور مجمل الكلام حول الموضوع ذاته، وربط إغلاق الوكالة بالعملية العسكرية في أوكرانيا. وأضافت كافة الصحف -بطريقة مباشرة أو غير مباشرة- فكرة أن ما يحصل هو رد روسي على الموقف «الإسرائيلي» والضحية هي... كالمعتاد... اليهود، وفي هذه الحالة اليهود الروس، حيث كرر تقريباً كل مصدر كلام وزير الكيان لشؤون المغتربين قوله

عن إن «اليهود لن يكونوا رهائن الحرب في أوكرانيا».

في صحافة الكيان

نشر موقع صحيفة «معاريف» في 21 تموز **عاجل** بعنوان «بعد إغلاق مكاتب الوكالة اليهودية: وفد وزاري يتوجه إلى روسيا الأسبوع المقبل». وأضاف الخبر، أن «رئيس الوزراء يائير لابيد أجرى مؤخراً تقييماً للوضع فيما يتعلق بأنشطة الوكالة اليهودية في روسيا... وتقرر إرسال وفد مشترك من ديوان رئيس الوزراء ووزارة الخارجية ووزارة العدل ووزارة الاستيعاب الأسبوع المقبل، لضمان استمرار عمل الوكالة اليهودية في روسيا».

وفق **مقالة** في موقع تابع لصحيفة «يديعوت أحرونوت» في 21 تموز، فإن «الوكالة اليهودية» فكرت بوقف النشاط بنفسها بداية الشهر، بعد أن طالبت الحكومة الروسية بتلقي معلومات عن اليهود الذين يريدون الهجرة إلى إسرائيل» ولكن «الوكالة رفضت خوفاً على سلامتهم».

نشرت صحيفة «تايمز أوف إسرائيل» **مقالة** في 23 تموز قالت فيها: إنه «يُنظر إلى الموقف العدواني من قبل الحكومة الروسية على أنه غير عادي للغاية، ويأتي في رد واضح على موقف «إسرائيل» من غزو موسكو لأوكرانيا المجاورة، وكذلك على الحملة «الإسرائيلية» المستمرة ضد إيران في سورية، والتي

لا يمكن لأية دولة التعامل مع «إسرائيل» إلا بوصفها جزءاً عضوياً من المشروع الغربي بأسره وضمناً كجزء من النظام الدولي الذي تجري الآن الإطاحة به

تعارضها روسيا في بعض الأحيان». وحسب المقالة «في أواخر الشهر الماضي، أبلغت السلطات الروسية الوكالة اليهودية في رسالة بأنها تخطط لاتخاذ إجراءات قانونية ضد المجموعة. سعت الوكالة اليهودية في البداية إلى معالجة هذا الأمر بهدوء ولوحدها، لكنها دعت وزارة الخارجية «الإسرائيلية» منذ ذلك الحين للتدخل لصالحها».

في هذا السياق، ووفقاً للمقالة، قال وزير الكيان لشؤون المغتربين إن «اليهود الروس لن يغفروا رهائن بسبب الحرب في أوكرانيا، ومحاولة معاقبة الوكالة اليهودية على موقف «إسرائيل» من الحرب هي محاولة مؤسفة ومهينة... لا يمكن فصل يهود روسيا عن علاقتهم التاريخية والعاطفية بدولة إسرائيل». وحسب مصدر مطلع «الأسبوع الماضي، بدأت وزارة الخارجية التدخل رسمياً نيابة عن الوكالة اليهودية، حيث تحدث السفير الإسرائيلي لدى روسيا... مع نائب وزير خارجية البلاد، ميخائيل بوغدانوف، حول هذه المسألة... ونفى بوغدانوف في الاجتماع أن تكون الخطوات ضد الوكالة اليهودية شكلاً من أشكال الانتقام الدبلوماسي». وأضافت المقالة، أن «هذه القصة أثارت ذكريات محنة اليهود في الاتحاد السوفييتي، الذين مُنعوا لسنوات عديدة من الهجرة إلى إسرائيل وممارسة دينهم علانية».

وفي **مقال** نشره موقع «بهاول» في 22 تموز، والموقع يصف نفسه على أنه «أكبر موقع إلكتروني حردي في العالم»، يقول فيما يتعلق بموضوع إغلاق الوكالة: إن «مسؤولاً عالي المستوى في الجالية اليهودية (في روسيا) راض فعلاً «عن القرار» قال: «إنهم يجلبون غير اليهود إلى إسرائيل». ادعاء آخر في روسيا هو أن: إسرائيل تختار الهجرة على وجه التحديد لليهود المتعلمين تعليمياً عالياً». وأضاف آخر، أن «الهجرة إلى إسرائيل

تسحب العقول والعلماء من هنا، والحكومة قلقة من هذا الأمر، فتصعب الأمور على الوكالة».

في **مقالة** نشرها موقع «كيبا» حول الموضوع في 21 تموز وتطرق تقريباً إلى الأفكار ذاتها المذكورة أعلاه، أضاف على لسان وزير الكيان لشؤون المغتربين «إن محاولة معاقبة الوكالة اليهودية على موقف إسرائيل من الحرب أمر وضيع ومهين. لن ينفصل اليهود الروس عن السياق التاريخي والعاطفي لدولة إسرائيل».

وفق **مقالة** نشرها موقع صحيفة «جيزوراليم بوست» في 23 تموز، فإن الصحيفة «علمت أن الوكالة اليهودية أطلقت سراً خطة لنقل عملياتها في روسيا إلى إسرائيل، وتشغيل عملية الهجرة عن بعد. وجاء القرار عقب طلب وزارة العدل الروسية يوم الخميس بإغلاق أنشطة الوكالة في روسيا». وحسب المقالة، فإن «ما يفهم هو أنه لا يوجد حل للوضع القانوني المعقد في روسيا، وبالتالي، هناك حاجة لإنشاء نظام يتيح طلبات هجرة يهودية عن بعد». ولكن وفق «مصدر في الوكالة، بدون القدرة على الترويج للهجرة في روسيا، ستتخفض معدلات الهجرة بشكل كبير في السنوات المقبلة». وأشارت المقالة إلى أن الوفد الحكومي «الإسرائيلي» الذي سيتوجه إلى موسكو لاحقاً لمتابعة هذا الموضوع مشكل من «مستشارين قانونيين من الوزارات المختلفة... على الرغم من أن هؤلاء الخبراء القانونيين ليس لديهم فهم كامل للنظام القانوني الروسي، إلا أنهم- وفق مصدر حكومي- يعززون الإظهار لموسكو أن الحكومة الإسرائيلية «جادة» بشأن نواياها لحل القضية».

وكانت حكومة الكيان قد اتخذت القرار بتشكيل وفد للذهاب إلى موسكو يوم الخميس الماضي عندما تم اتخاذ إجراءات عملية لوقف

في أي سياق تظهر هذه الأزمة؟



صدع أوكرانيا». وأشارت المقالة إلى عدد من «المعلومات» منها: أن «إسرائيل لم تنضم إلى العقوبات الدولية بعيدة المدى ضد روسيا بسبب غزوها لأوكرانيا» وأن «روسيا احتجت في نيسان بعد أن اتهم وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك يائير لابيد... روسيا بارتكاب جرائم حرب. ودافع لابيد عن تصويت إسرائيل على تعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة»، وبالتأكيد لم يغيب عن «المعلومات» التي قدمتها الصحيفة ذكر أن «وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف زعم أن الديكتاتور النازي أدولف هتلر «كان لديه دم يهودي». وتصور روسيا زوراً حكومة أوكرانيا على أنها «نازية»، ومع ذلك فإن الرئيس فولوديمير زيلينسكي يهودي عرقياً». وفق المقالة، فإن «عشرات الآلاف من الروس ذهبوا خارج البلاد منذ غزو أوكرانيا في 24 شباط، بمن فيهم العديد من المهنيين الشباب... وهناك تهنات بأن الحرب والعقوبات ضد روسيا تغذي هجرة الأدمغة التي تضر بمستقبل روسيا».

القسم الثاني: مقارنة تحليلية

قبل الانتقال إلى سرد بعض الاستنتاجات حول المستجدات في المسألة، من المفيد التذكير بالخلاصات التي وقفت عندها مادة مركز دراسات قاسيون السابقة حول الموضوع، وهي كالتالي:

أولاً: لا يمكن لاية دولة التعامل مع «إسرائيل» إلا بوصفها جزءاً عضوياً من المشروع الغربي بأسره، وضماً كجزء من النظام الدولي الذي تجري الآن الإطاحة به، أي أن شتى التفسيرات والتحليلات التي تتعامل مع «إسرائيل» بوصفها دولة طبيعية، أو «دولة قائمة بحد ذاتها» ويمكنها أن تنتقل بين المحاور الدولية، أو أن توازن بينها، هو

هنا، ربطت هذه المقالة التحرك القانوني اتجاه الوكالة اليهودية بموقف الكيان من العملية العسكرية في أوكرانيا.

أضافت المقالة أيضاً، أن «رئيس الكونجرس اليهودي الروسي، يوري كانر، قال: إن تحرك الحكومة الروسية لتصفية الوكالة يمثل ضربة للجالية اليهودية في روسيا، حتى لو كان لا يزال من الممكن تجنب التفكير الكامل لعملياتها. وتوقع أن تدفق الروس الذين ينتقلون إلى إسرائيل - كما يتضح من الارتفاع الحاد في الاهتمام بتعلم العبرية - سيزداد أكثر» وأضاف، أن «تحرك الحكومة ضد الوكالة اليهودية رقيقة المستوى يأتي وسط تحول سريع في الجيوسياسية للسيد بوتين وفي المشهد السياسي المحلي - مما أثار أصداء الحقبة السوفييتية، عندما عانى اليهود من النظر إليهم على أن لديهم ولاء مزدوجاً». وفق المقالة، فإن «الحرب في أوكرانيا جعلت السيد بوتين يتلمس الحلفاء في صراعه المتصاعد مع الغرب، بينما يغذي حملة موسعة ضد أي شخص داخل روسيا لديه ولايات مشبوهة. في وقت سابق من هذا الأسبوع، قام السيد بوتين بزيارة إيران، العدو اللدود لإسرائيل، واحتفل بتوطيد العلاقات بسرعة في لقاء مع المرشد الأعلى للبلاد».

وبالرغم من أن المقالة ركزت على الوكالة فقط، وموضوع اليهود في روسيا، وموقف الكيان من العملية العسكرية في أوكرانيا، إلا أنها ذكرت في نهايتها، وإن كان ضمن سياق موضوع أوكرانيا، أن الحكومة الروسية اتخذت إجراءات مشابهة، وأوقفت عمل عدة منظمات لها ارتباطات غربية أو مقرها الأساسي في بلد غربي.

ونشرت «بي بي سي» البريطانية [مقالة](#) أيضاً حول الموضوع في 22 تموز، بعنوان «روسيا تتجه لإغلاق الوكالة اليهودية في

لندن في 21 تموز، فإن «التحرك ضد الوكالة اليهودية» التي تتخذ من القدس مقراً لها، وهي أكبر منظمة يهودية غير ربحية في العالم، جاء في أعقاب انتقادات من جانب إسرائيل للحرب الروسية في أوكرانيا، حيث اتهم وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد في نيسان روسيا بارتكاب جرائم حرب». وحسب المقالة «هاجر حوالي 7000 يهودي من روسيا إلى إسرائيل العام الماضي، وفقاً لبيانات الحكومة الإسرائيلية. قال المتحدث باسم الوكالة اليهودية: إن حوالي 16 ألف مهاجر وصلوا من روسيا منذ بداية الحرب». وأضافت [مقالة](#) في صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية في 21 تموز، أن «خطوة الحكومة الروسية كانت بمثابة هجوم مركز على اليهود في روسيا، وبدا أنها تقبّل جهود الرئيس فلاديمير بوتين على مر السنين لبناء علاقات أوثق مع إسرائيل والجالية اليهودية». وذكرت المقالة أنه «وفقاً لمسؤول في الوكالة اليهودية، أرسلت الوزارة «العدل الروسية» خطاباً قبل حوالي أسبوعين إلى مكتب الوكالة في موسكو تتهمة فيه بانتهاك قوانين الخصوصية من خلال الاحتفاظ بتفاصيل المتقدمين للهجرة إلى إسرائيل في قاعدة بيانات» و«قال المسؤول، الذي لم يصرح له بالتحدث علناً خلال الإجراءات القانونية: إن الرسالة تضمنت مظلمة لا علاقة لها بالادعاءات القانونية: إن إسرائيل تستخرج بعضاً من أفضل العقول من روسيا، التي تضم مئات الآلاف من الأشخاص من أصول يهودية». كما «قال مسؤول الوكالة اليهودية إن الاستياء الروسي من إسرائيل بشأن مجموعة متنوعة من الأمور الأخرى قد يساعد أيضاً في تفسير الضغط الروسي الجديد. وتشمل هذه الأنشطة العسكرية الإسرائيلية في سورية والنزاع على ممتلكات كنيسة في القدس». وكل المقالات المذكورة

عمل الوكالة اليهودية في روسيا، ووفق [مقالة](#) نشرتها صحيفة «تايمز أوف إسرائيل» يوم 23 تموز، فإنه «من المتوقع أن يعقد «رئيس الوزراء» لابيد اجتماعاً إضافياً يوم الأحد قبل مغادرة الوفد». وحسب المقالة، فإن «مسؤولين إسرائيليين يخشون أن نية روسيا لإغلاق الوكالة اليهودية في البلاد يمكن أن تتطور بسرعة إلى حدث دبلوماسي كبير».

وتطرقت قناة «124» الإخبارية في [مقال](#) نشرته على موقعها يوم 23 تموز إلى موضوع إيران فيما يتعلق بإغلاق الوكالة اليهودية في روسيا، حيث جاء في المقال: «زعمت وسائل إعلام روسية، أمس الجمعة، أن إغلاق الوكالة اليهودية في البلاد «يشكل خطوة أخرى يتخذها الكرملين اتجاه إيران». وزعم أيضاً أن «لفتة موسكو السابقة اتجاه طهران كانت الهجوم المعادي للسامية من قبل وزير الخارجية سيرجي لافروف، الذي ادعى أن أدولف هتلر جذور يهودية، واختار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين صداقة طهران، وبالتالي فهو يبتعد بعلاقاته عن إسرائيل».

في الصحافة الغربية

وفق [مقالة](#) نشرها موقع «ميدل إيست آي» الإخباري البريطاني يوم 21 تموز، «يأتي التحرك ضد الوكالة اليهودية وسط خلاف دبلوماسي مستمر بين البلدين بشأن العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا. على الرغم من أن إسرائيل لم ترسل مساعدات عسكرية إلى أوكرانيا، فقد أدانت الغزو الروسي لجارتها». أضافت المقالة أن «وزارة الخارجية الإسرائيلية امتنعت في البداية عن إقحام نفسها في القضية، مفضلة السماح للوكالة بالتعامل معها بشكل مستقل».

كذلك وفق [مقالة](#) نشرتها وكالة «رويترز» من

«الوكالة اليهودية» هي الشركة الأم و«إسرائيل» هي أحد فروعها وليس العكس والمواجهة مع الوكالة اليهودية وإن كانت تعني ضمناً مواجهة مع «إسرائيل» لكنها أكبر من ذلك بما لا يقاس في جوهرها

أي معاني تحملها؟



روسيا. كما هو واضح، فإن الغرب عاجزٌ عن تكبيل روسيا وضربها وإنهائها من الخارج، سواء بالوسائل العسكرية، أو الاقتصادية أو الإعلامية أو الدبلوماسية أو غيرها؛ ولذا فإن الوسيلة الوحيدة التي يمكنه اللجوء إليها هو تفكيكها من الداخل؛ وهذا الأمر بات علنياً في تصريحات وتحليلات العديد من الوسائل الإعلامية الغربية... وهنا يأتي دور الصهيونية ممثلة بالوكالة اليهودية، والتي تقف على عاتقها اليوم مهمة أن تكون رأس حربة في عملية تفكيك روسيا من الداخل، وباستخدام الوسائل الاقتصادية والثقافية الإعلامية بالدرجة الأولى. ولأن هذا الأمر واضح، ولأنه لا يمكن لدغ روسيا من الجحر ذاته مرتين، فإن عملية ضرب هذه الأوليغارشية قد بدأت فعلاً، ومصيرها الحتمي هو أن تشتد وتتعمق وصولاً لاستئصالها كلياً...

ما الجديد؟

إذا كانت الأخبار التي ظهرت حول وقف الروس عمل «الوكالة اليهودية» في روسيا قبل أسابيع قليلة، قد تم التعامل معها على نطاق واسع بقدر من التشكيك وعدم اليقين، فإن أخبار الأيام الأخيرة قد قطعت الشك باليقين بأن التصعيد مستمر، وأن المسألة جدية وتمضي باتجاه واحد. يضاف إلى ذلك، أنه بين موجتي الأخبار حول الوكالة، قد جرى الكثير، وعلى الأقل هناك قمتا جدة وطهران تفعلان بين الموجتين، وتحملان تأثيراً كبيراً على معاني الموجة الثانية ومضامينها؛ إذ يمكن تلخيص الإطار العام لقراءة المسألة بما يلي:

أولاً: لم يعد خافياً على أحد أن الولايات المتحدة قد فشلت فشلاً ذريعاً في كل المهام المدرجة على جدول أعمالها ضمن قمة جدة؛ فلا مسألة رفع إنتاج النفط تم إقرارها «وقد صرح السعوديين رسمياً قبل وبعد الزيارة، أن أي تغيير في حجم إنتاج النفط لن يتم إلا عبر «أوبك+»، أي إلا عبر التنسيق وتوافق مع روسيا». كذا الأمر مع محاولة الوصول إلى تطبيع واسع بين السعودية والكيان، والذي لم ينجز منه سوى الحد الأدنى الذي نفت السعودية لاحقاً أن يكون تطبيعاً، بل مجرد صفقة حصلت من خلالها على السيادة الكاملة على تيران وصنافير وعلى قرار أمريكي بسحب القوات الأمريكية من الجزيرتين. وعن «الناتو العربي»، أو التحالف/ التعاون العسكري المعلوماتي بين دول عربية

ضرباً من القصص الخيالية لما قبل النوم. فهذه «الدولة» موجودة بوصفها مشروعاً وامتداداً لمشروع غربي، إلى ذلك الحد الذي لا يمكنها فيه أن تستمر في البقاء في حال انحسر ذلك المشروع... ولذا، فإن التعامل الروسي مع هذه «الدولة» لا يمكن له أن يتم خارج هذا التشخيص، وذلك بغض النظر عن المستوى الدبلوماسي والإعلامي الذي يتم من خلاله تناول المسألة.

ثانياً: إضافة إلى كون «إسرائيل» امتداداً للمشروع الغربي، فإن ما هو أكثر أهمية، أنها امتداد بالذات للمشروع الأنغلو-ساكسوني، وللكتلة المالية الصهيونية ضمنه؛ أي بالذات للمشروع الذي تجري الحرب الروسية اليوم ضده؛ لأن هذه الكتلة وهذا المشروع، هما المهدد الأول من العمل الروسي الصيني على ضرب الدولار وعلى ضرب منظومته العالمية... وبهذا المعنى، فإن أي حديث عن «حياد إسرائيلي»، أو عن محاولات موازنة، أو انحياز جزئي لأوكرانيا، هو مجرد تغطية عن واقع الحال.

ثالثاً: ما لا ينبغي أن يغيب عن البال لحظة واحدة، هو أن «الوكالة اليهودية» هي الشركة الأم، و«إسرائيل» هي أحد فروعها، وليس العكس. والمواجهة مع الوكالة اليهودية وإن كانت تعني ضمناً مواجهة مع «إسرائيل»، لكنها أكبر من ذلك بما لا يقاس في جوهرها؛ فهي مواجهة مع معلم «إسرائيل»، أي مع الصهيونية العالمية، كجزء من المواجهة الشاملة مع المنظومة الأنغلو-ساكسونية الدولارية.

رابعاً: في السياق نفسه، فليس خافياً الدور الصهيوني الخطير في تفكيك وتدمير الاتحاد السوفييتي، بل وفي العمل ضده منذ 1917 وحتى قبل ذلك... وضمن ما بات مكشوفاً حول هذا الدور تاريخياً، ليس فقط المساهمة الأساسية في تخريب الاتحاد السوفييتي وتفكيكه، بل وأيضا في العمل لتخريب الحركة الشيوعية العالمية، وكذلك العمل ضمن منطقتنا عبر «المشروع الإسرائيلي» التخريبي... وإن كان ذلك «تاريخياً»، فهو مستمر حتى الآن، وليس خافياً ضمنه، أن للصهيونية نفوذاً غير قليل في روسيا الحديثة، أحد أهم مظهراته هو قسم كبير من الأوليغارك اليهود الذين يضعون يدهم على موارد هامة في روسيا، بل وعلى قسم من أهم الوسائل الإعلامية فيها... أي أنهم يمثلون شبكة كبرى من «عملاء النفوذ» في

السوري. وبات واضحاً أن من نتائج القمة أيضاً أنه تم تأريض «العملية العسكرية التركية» وإرجاؤها نهائياً، وهي العملية التي كان يجري التعويل عليها أمريكياً و«إسرائيلياً» لإحداث بلبلة ضمن صفوف ثلاثي أستانا، ولتعقيد الوضع السوري مزيداً من التعقيد... وبالتوازي، فإنه لا يمكن فهم جملة الجرائم التي جرت ضد مدنيين بشكل خاص خلال الأيام القليلة التي تلت القمة، في كل من شمالي العراق وإدلب وشمال شرق سورية والسقيلية، إلا كجزء من محاولات الإضرار بالتوافق الثلاثي، وأياً تكن الأيدي المباشرة التي ارتكبت تلك الجرائم، والتي ليس من المستبعد نهائياً أن تكون بتخطيط غربي، وربما بريطاني خصوصاً، وبتنفيذ من تجار الحرب والمتشددین من الأطراف المختلفة في المنطقة...

ثالثاً: بات معلناً أن السعودية وتركيا ومصر تتجهز للانضمام إلى تحالف بريكس خلال السنوات القليلة القادمة...

بالمجمل، فإن ما يجري هو أن هناك تقارباً متسارعاً بين خصوم الأمس «تركيا، إيران، السعودية، مصر»، أي بين كل الدول الإقليمية الأساسية في المنطقة، وبمعزل عن الكيان الصهيوني، وبرعاية مباشرة من الروس، وغير مباشرة من الصينيين.

هذا كله، يقدم تفسيراً أوضح لطبيعة التصعيد الجاري بما يخص «الوكالة اليهودية»، ويضعه في سياقه الحقيقي كجزء من المعركة العالمية الشاملة ضد الهيمنة الغربية، ضد النظام المالي والسياسي العالمي المحكوم غربياً ودولارياً، والذي تجري الآن عملية نفسه...

هذا كله يقدم تفسيراً أوضح لطبيعة التصعيد الجاري بما يخص «الوكالة اليهودية» ويضعه في سياقه الحقيقي كجزء من المعركة العالمية الشاملة ضد الهيمنة الغربية

والكيان لمواجهة إيران، فقد تم نفي أي احتمال لحدوث ذلك، أو لاحتمال حدوثه مستقبلاً، بل وأكثر من ذلك، فإن السعوديين والإيرانيين أعلنوا البارحة عن أن المفاوضات بين الطرفين لاستعادة العلاقات الدبلوماسية ولتسوية أزمتيهما قد سارت خطوات معقولة إلى الأمام، وأنها ستنتقل إلى مرحلة جديدة، ستكون فيها علنية... وربما مباشرة، وليس فقط عبر الوسيط العراقي. يضاف إلى ذلك أن ما قد يعتبر أحد أهداف زيارة بايدن للمنطقة، وهو ترميم الشرخ في العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية، هو الآخر لم يفتل فحسب، بل تدل المؤشرات المختلفة، بما فيها حملة الترشق الإعلامي الرسمي التي تلت الزيارة، على أن ذلك الشرخ قد بات أكثر عمقاً... «يمكن الرجوع في هذا السياق لتصريحات الجبير وفيصل بين فرحان، وتصريحات المسؤولين الأمريكيين، بما في ذلك تلك الخاصة بالدعوى القضائية الخاصة بخاشقجي...»

ثانياً: في قمة طهران وحولها، ظهر مستوى أعلى من التوافق بين ثلاثي أستانا، وضمناً بين موسكو وطهران من خلال توقيع جملة من الاتفاقيات المتنوعة والشاملة لمجالات عديدة وصلت قيمتها إلى 40 مليار دولار، وهو ما تلقته الصحافة الصهيونية بالنعويل والصراخ... ناهيك عن الإدانة المتكررة للبيان الختامي للقمة لاعتداءات الصهاينة على سورية، وربما أكثر وضوحاً من ذلك، الكلام الروسي الجديد عن عمل القمة الثلاثية على: «تحديد الخطوات المشتركة باتجاه تحقيق أهداف الوصول إلى تسوية نهائية ودائمة في سورية»، ما يعني أن الحل الفعلي في سورية قد بات أقرب من أي وقت مضى، وليس حلاً مؤقتاً أو تجميداً للصراع بل «تسوية نهائية ودائمة»، وهو ما يعني الكثير بالنسبة للكيان الذي يمد أصابعه بكل اتجاه، وخاصة بما يتعلق باتجاهات الحل

الولايات المتحدة قد فشلت فشلاً ذريعاً في كل المهام المدرجة على جدول أعمالها ضمن قمة جدة



أزمات احتياجات المواطن كالنار تحت الرماد



أن نلقي بظلال المشكلة على هذا العامل وحده، فنقص العمالة ليس بجديد، ربما وجب التأكيد أيضاً أن مدة استلام رسائل الغاز تتفاوت من معتمد إلى آخر، خصوصاً أن عملية توزيع الغاز على المعتمدين هي خارج حدود الذكاء الحكومي المؤتمت، وهذا ربما يفتح الباب أمام الفساد ووجود المحسوبيات وإعطاء الأولوية لبعض المعتمدين دوناً عن غيرهم من قبل مكتب القطع في المعمل!

فلماذا لا يتم اعتماد آلية الذكاء كمحاولة لضبط مثل هذه الحالات؟!

لا جديد.. فعملية الرقابة والضبط تجري على الحلقة الأخيرة، أي على عملية استلام المواطن لتلك المواد المدعومة اسمياً، أما ما هو غير ذلك فلا رقيب عليهم ولا سلطان، مشرعاً لهم شتى أنواع الفساد والتلاعب بحاجات المواطن، التي نجد السوق السوداء متخمة بها!

وربما وجب التذكير أن خطة الحكومة، التي تعقد العزم عليها، هي تخفيض الدعم حتى إنهائه، وبالتالي قد يبدو كل ما سبق ذريعة إضافية لتخفيض الدعم!

بينما أزمات قوت المواطن وحاجاته، كالنار تحت الرماد، تارة تتأجج وتارة تخبو، ولكنها لم ولن تنطفئ يوماً، ليس لأنها مستحيلة الحل، بل لأن حلها رهن إشارة معطيها، رغم ما يعلنون من جهود متكاثرة لحلها، ولكن خلف الكواليس تستتر مصالحهم التي تنهش بعداد صبر وعمر المواطن المغلوب على أمره..

رسائل الغاز 120 يوماً، أي ما يزيد عن 4 أشهر، وعلى المواطن أن يغطي الفاقد المقدر بـ 3 أسطوانات غاز عبر السوق السوداء المتخمة بالمحروقات بجميع أنواعها، هذا إن استطاع تحمل تكلفة أسطوانة واحدة فقط، والتي وصل سعرها إلى حدود الـ 170 ألفاً في السوق السوداء، أي ما يعادل وسطي راتب موظف لمدة شهرين، وما يفقأ العين أن المدة الرسمية لتبديل أسطوانات الغاز ما زالت 23 يوماً، لكن مع وقف التنفيذ.

كما أدى تعديل تسعيرة المازوت لسيارات النقل، إلى رفع أجور نقل أسطوانات الغاز على المواطن أيضاً، حيث صدر يوم 12 تموز الجاري قرار برفع سعر أسطوانة الغاز في دمشق، لتصبح أسطوانة الغاز المنزلي سعة 10 كغ بـ 10700 ليرة عبر البطاقة وخارجها بـ 31300 ليرة، أما سعة 16 كغ بسعر 43800 ليرة عبر البطاقة الذكية وخارجها بـ 50 ألف ليرة، وكل ذلك من جيب المواطن المغلوب على أمره.

إضاءة على الأسباب الحقيقية

ربما كان نقص العمالة في معمل عدرا أحد أسباب ازدياد مدة استلام رسائل الغاز، خصوصاً أن ظاهرة نقص العمالة، أصبحت معمرة ولا تقتصر على معمل بعينه كما في معمل عدرا مثلاً، ويعود السبب في ذلك إلى شح الأجور التي لم تعد تغطي معيشة أيام معدودة لا تتجاوز الأسبوع، وبالتالي لا حل لمشكلة العمالة دون حل مشكلة الأجور غير المتناسبة وواقع المعيشة، ولكن لا يمكن

عادت أزمة تأخر استلام الغاز المنزلي لتطفو مجدداً على صفيح الأزمات السورية، فالأزمات بمجملها ليست جديدة بل قديمة، ولكنها تنعظم وتتعمق تازماً مع مرور الوقت مما يجعلها تطفو على السطح مع كل تفاقم جديد وبشكل دوري، محدثة ذاك التراكم الذي يعترك المواطن ويسوقه نحو المزيد من التدهور المعيشي...

عبير حداد

الفائع بما يخص مدة استلام رسائل الغاز المنزلي أنها تخطت في وقتنا الحاضر حاجز الـ 120 يوماً، ما يعني ازدياد معاناة المواطن بالدرجة الأولى، وازدياد طلبه على المادة عبر السوق السوداء بكلفها الباهظة، بغض النظر عن جملة الأسباب التي باتت شائعة تعلق عليها نتائج ذاك التدهور المتسارع والمتروك بلا حل جدي من قبل المعنيين.

تجدد الأسباب

أظهرت النتائج الجديدة لتتبع أصل أزمة الغاز الجديدة، أن السبب الرئيسي يكمن في معمل غاز عدرا، وذلك حسب تصريح مصدر في جمعية معتمدي الغاز بدمشق، حيث عزا ذلك بسبب نقص اليد العاملة في المعمل، مما جعله يعمل بوردية واحدة، وبوسطي إنتاج 12 ألف أسطوانة يومية توزع بين دمشق وريفها...

تصريحات وشهود

إن السبب أعلاه، انعكس على واقع مدة استلام الغاز من قبل معتمدي الغاز في دمشق وريفها، فبحسب تصريح مصدر في جمعية معتمدي الغاز بدمشق أن «المعتمد

سابقاً كان يحصل على مخصصاته خلال 70 أو 80 يوماً، أما الآن تتراوح بين 90 و100 يوم في دمشق وبين 110 أيام و130 يوماً في ريف دمشق».

كما أكد المعتمدون أنهم يعانون من طول فترة الانتظار أمام معمل الغاز، ومدة الانتظار لم تعد محصورة بعدة ساعات بل أصبحت تتجاوز اليوم واليومين وحتى الثلاثة، والمعتمد هنا أمام خيار إما الانتظار أمام معمل الغاز عدة أيام متواصلة، أو أن يعاود المحاولة في اليوم التالي، وهكذا دواليك.

المعاناة كنتيجة

أدت تلك الأسباب في نهاية الأمر إلى زيادة معاناة شريحتين: الأولى: تتمثل بالمعتمد، الذي يضطر إلى انتظار دوره غير معروف المدة، مقتطعاً ذلك من راحته ووقته، ففي نهاية المطاف هو مواطن حاله كحال أي مواطن آخر لديه واجبات ومسؤوليات، ناهيك أن عدم وجود دور واضح المدة يزيد على عاتقه تكاليف إضافية، على سبيل المثال تكلفة المحروقات التي يصرفها ذهاباً وإياباً دون جدوى، والمكررة لأيام حتى حصوله على حصته من الغاز.

والثانية: المواطن، حيث تجاوزت مدة استلام

وجوب التذكير أن خطة الحكومة التي تعقد عليها هي تخفيض الدعم حتى إنهائه وبالتالي قد يبدو كل ما سبق ذريعة إضافية لتخفيض الدعم!

مشروع الصك التشريعي الموحد للنقابات المهنية

تداولت صفحات التواصل الاجتماعي، وبعض المواقع الإعلامية، خلال الأسبوع الماضي، مشروع القانون الموحد للنقابات المهنية، وقد تباينت الآراء حول المشروع، وخاصة من قبل المعنيين مباشرة به من المنتسبين للنقابات المهنية.

■ مراسل قاسيون

فقد أحوالت رئاسة مجلس الوزراء مشروع القانون الموحد للنقابات المهنية المعد من قبل اللجنة المشكلة بالقرار 1489 تاريخ 2021/9/5 لمجلس النقابات لموافاتها بملاحظاتهم على المشروع.

الأسباب الموجبة مبررة

لقد جاء في الأسباب الموجبة ما يلي: «نظراً لتطور عمل النقابات وأهمية العمل الذي تقوم به على نحو أصبحت معه رديفة للجهات العامة في تقديم خدمات للمواطنين، الأمر الذي اقتضى معه تأطير عمل النقابات وتنظيمه وفق أحكام عامة، وبغية إزالة التباين في الأحكام النازمة لعمل كل نقابة مع مراعاة خصوصية عمل كل منها وطبيعة المهنة التي تنظمها، وتوحيد مراجع الطعن بالقرارات الصادرة عن أجهزة النقابة وعن مجلس التأديب».

وبحسب بعض المطلعين، من منتسبي النقابات المهنية، فقد كانت الأسباب الموجبة أعلاه مقبولة ومبررة وإيجابية بعموميتها.

بعض النصوص والملاحظات

جاء في المادة الثالثة من المشروع، أن هذا المرسوم التشريعي يهدف إلى «توحيد الأحكام العامة المشتركة النازمة لعمل النقابات في الجمهورية العربية السورية وضبطها، ووضعها في إطار تنظيمي عام، بغية رفع سوية الأداء للمهنة وتحقيق فاعليتها بما يتناسب والدور

المنوط بالنقابة ضمن إطار السياسة العامة للدولة».

وحدد مشروع القانون شروط الانتساب والعضوية، وحدد أجهزة النقابة وميعاد وشروط انعقاد المؤتمر العام، وشروط مزاوله المهنة وحقوق أعضاء النقابة وواجباتهم.

كما حدد المشروع مدة ولاية كل مجلس بأربع سنوات ميلادية قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، كما نص على ضرورة تفرغ أعضاء النقابة لأول مرة، وعلى تشكيل مجلس التأديب بقرار من رئيس مجلس الدولة وأعضائه.

وكل ذلك كان له صدى إيجابي لدى غالبية منتسبي النقابات المهنية.

على الطرف المقابل، فقد أورد بعض منتسبي النقابات بعض الملاحظات الأولية على مشروع الصك التشريعي، وخاصة ما يتعلق باستمرار عدم استقلالية النقابات وأجهزتها، سواء من خلال الدور المناط للسلطة التنفيذية على عملها وأدائها، أو من خلال دور حزب البعث.

فمن الجدير بالذكر، أن مشروع القانون لم يلحظ تغيير المادة الثامنة في الدستور الجديد لعام 2012 وأبقى على الرقابة الحزبية على النقابات واجتماعاتها، خاصة وأن مشروع الصك أحيل إلى رئيس مكتب المنظمات المهنية والشعبية المركزي في حزب البعث للموافقة عليه!

كما أنه كرس تدخل السلطة التنفيذية بالنقابات عبر عدد من النصوص، حيث أبقي صلاحية مجلس الوزراء في حل مجالس النقابات



الصكوك التشريعية يأخذ ما يكفي من الجهد والوقت، والعمل على تعديلها يحتاج إلى عامل زمن طويل نسبياً، ومن الأجدى أن يتم تعديل بعض نصوص الصك التشريعي بما يتوافق مع هذه الاستقلالية وتكريسها منذ الآن.

لا شك، أن مجالس النقابات ستقوم بموافقة الحكومة بملاحظاتها على مشروع الصك التشريعي أعلاه، وبانتظار ما ستسفر عنه هذه الملاحظات من تعديلات مقترحة عليه قبل صدوره، عسى تتمكن النقابات المهنية من انتزاع استقلاليتها الكاملة عن أية سلطات، إلا سلطات مجالسها العامة، ولجانها المستقلة بتوافق هذه المجالس، وبما يحقق مصالح منتسبيها، والمواطنين من خدماتها!

أو المؤتمر العام، كما يحق لرئيس مجلس الوزراء تشكيل مجلس نقابة مؤقت لمدة سنة يمارس صلاحيات المجلس الأصيل. كما أعطى القانون للهيئة المركزية لرقابة والتفتيش والجهاز المركزي للرقابة المالية التفتيش على أعمال النقابة بطلب من رئيس مجلس الوزراء، وبناء على اقتراح الوزير المختص، وهو أمر له إيجابياته وسلبياته أيضاً.

وبحسب بعض منتسبي النقابات، كان من المفترض بمشروع الصك الجديد أن يعمل على تكريس استقلالية النقابات عن أية سلطات أخرى، وبما لا يتعارض مع الأسباب الموجبة أعلاه، باعتبار أن العمل على



الصفوية بالنسبة للمواطنين! والكارثة بهذا الشأن هو إطلاق وتعميم فكرة «الدعم النقدي» بحيث تشمل إنهاء كل أشكال الدعم الحكومي بالنتيجة، اعتباراً من رغيف الخبز وليس انتهاء بالطاقة الكهربائية، بل وربما تشمل التعليم والصحة أيضاً، ولم لا؟ في ظل هذا النمط الحكومي من التضحية بمصالح وحقوق البلاد والعباد!

ربما يعتبر ذريعة للتأخر بالإعلان عن دورة مقنن جديدة من قبل الوزارة، وهو دليل قاطع على السير نحو إنهاء الدعم بالنتيجة. فالبدل النقدي، في ظل تآكل القيمة الشرائية لليرة بالتوازي مع استمرار ارتفاعات الأسعار، ومع آليات تخفيض وقضم الدعم التي جرت خلال السنوات السابقة، سيتآكل تباعاً ليصل إلى حدوده

وهل تحسب الوزارة ما تم التقصير به من كميات مستحقة غير مسلمة على مستوى مستحقات المواطنين المتأكلة ذكاً من مادتي الرز والسكر حتى الآن؟ فبذمة الحكومة، ووزارة حماية المستهلك، حقوق مهضومة من مخصصات الرز والسكر لم يستلمها أصحابها، على الرغم من تخصيص مؤسسة السورية للتجارة بين الحين والآخر باعتمادات لهذه الغاية، وباسم أصحاب الحقوق من «مستحقي الدعم»!

عودة الحديث عن البدل النقدي

في آخر حديث منقول عن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أنه قال: «فكرة إعطاء المواطن الدعم الحكومي نقداً ينتج عنها توابع كثيرة، ولا بد من حسابات دقيقة لتحديد المستحق، علماً أنه جار حالياً العمل على هذه الفكرة بشكل جدي وأنا مقتنع بها 100%». الحديث أعلاه عن الدعم النقدي، والجديدة فيه، وعلى الرغم من النفي الحكومي له سابقاً، إلا أنه مرحلياً

نية في فتح دورة توزيع جديدة لهذه المواد، ولا شك أن غالبية المواطنين من «مستحقي الدعم» كانوا قد استنفذوا الكميات المستلمة سابقاً من هذه المواد كمخصصات، وبدأوا بالشراء بالسعر الحر لسد الحاجة الفعلية منها للاستهلاك، مع الكثير من التقشف القسري بالاستهلاك طبعاً.

يشار بهذا الصدد إلى أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك كانت قد حددت تاريخ 2022/3/1 موعداً لبدء الدورة السابقة لتوزيع المقنن عبر صالات ومنافذ المؤسسة السورية للتجارة، وقد استمرت عمليات التسليم للمخصصات منذ ذلك التاريخ وحتى الآن، أي أكثر من 4 أشهر ونصف، ومن المفترض أن تكون استكملت عمليات التوزيع وانتهت. بل كان من المفترض، بحسب بعض المواطنين، أن يتم الإعلان عن البدء بدورة توزيع جديدة منذ أكثر من شهر، إلا أن ذلك لم يتم حتى الآن! فلماذا كل هذا التأخر؟

طُنبت أذان المواطنين بالآليات الحكومية حول «توجيه الدعم لمستحقيه»، لكن الواقع العملي يؤكد أن هذه الآليات لم تكن إلا بوابة مشرعة لقضم الدعم تباعاً، ولعل دورات توزيع المواد التموينية «السكر والرز» مؤشر واضح على ذلك!

■ سمير علي

فتمت ستفتح وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك دورة توزيع المواد التموينية المقننة الجديدة؟

وهل نسيت الوزارة مهامها أم تتناساها، أم إنها تعاني من شح بالمواد التموينية، أم إن الموضوع مقترن بالنهج الحكومي بما يخص آليات تخفيض الدعم للحدود الدنيا، نحو إنهائه؟!

قضم الحقوق

الدورة السابقة مضى عليها حتى الآن أكثر من 4 أشهر، ومع ذلك لم يتسرب أي خبر من الوزارة عن

خسائر جسيمة وتعويضات متفاوتة وهزيلة



عانى المزارع السوري الأرمين هذا العام، كما كل عام، من ارتفاع أسعار معظم المواد اللازمة للإنتاج ومستلزماته، من بذور وسماد ومبيدات وأجور يد عاملة، إلى ارتفاع سعر المازوت مما أثر على أسعار النقل، وشكل عبئاً إضافياً في حال الحاجة لاستخدام المولدات لاستمرار المياه للري، أو غير ذلك من نفقات وتكاليف كثيرة أخرى.

■ مراسل قاسيون

أن قرار التعويضات - بغض النظر عن تراجع القيمة الشرائية لليرة السورية خلال الأشهر الأربعة - جاء بمبالغ هزيلة لا تكفي إعادة الإنتاج، ولا تشجع المزارعين على إعادة زراعة أرضهم، بل قد تشجعهم على ترك الزراعة من أساسه، لأن إمكانية الخسارة أصبحت عالية و«التعويضات» لا تسمن ولا تغني من جوع.

ضعف التعويضات وفوارق التقييم
الموافقة على صرف التعويضات أعلاه، نتيجة الرياح الشديد الحاصلة في بداية شهر آذار لهذا العام، شملت المتضررين في العديد من المحافظات والمناطق.

نرفق لكم جدول تكميلي للبيانات المعلنة بنتيجة الاجتماع، يبين المساحات المتضررة وأنواع المحاصيل التي تم التعويض عنها، وأعداد المزارعين المستفيدين من التعويضات التي تم الموافقة على صرفها. الجدول أعلاه يوضح أن إجمالي المساحات المتضررة في المناطق المذكورة تجاوزت 20 ألف دونم، وقد تجاوز إجمالي التعويضات المقرر صرفها من الصندوق مبلغ 1.4 مليار ليرة، وبوسطي تعويض لكل دونم بما يقارب 640 ألف ليرة.

بالمقابل يبين الجدول الفوارق الكبيرة في التعويضات بين منطقة وأخرى، وبين محصول وآخر، وصولاً إلى الفوارق في التعويضات لكل مزارع بالنتيجة.

فأقل حصة تعويض للدونم كانت من نصيب ريف دمشق بوسطي 11 ألف ليرة لكل دونم، وكذلك بالنسبة لحصة المزارع في هذه المنطقة التي تقدر وسطياً بـ 85 ألف ليرة، مقابل أكبر نسبة لحصة الدونم والتي كانت من نصيب منطقة طرطوس وبانياس بوسطي 690 ألف ليرة، بينما كانت أعلى نسبة لتعويضات المزارعين من نصيب منطقة

يضاف إلى كل ما سبق أعلاه المعاناة من موجات الصقيع والرياح العاتية، ومتغيرات المناخ عموماً، التي أثرت على معظم المحاصيل الزراعية، وشكلت خسائر إضافية ثقيلة على المزارعين لم تكن بالحسبان. وعلى إثر موجة الرياح التي حدثت خلال شهر آذار الماضي تم الوعد بتعويض المزارعين عن الخسائر التي لحقت بهم من صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية، وقد تم تشكيل لجان لهذه الغاية.

التعويضات المتأخرة

بعد أربعة أشهر من موجة الرياح، تمت الموافقة من قبل مجلس إدارة صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية على الإنتاج الزراعي خلال اجتماعه الذي عقد في الرابع من الشهر الحالي «تموز» في وزارة الزراعة برئاسة وزير الزراعة على التعويض على المزارعين المتضررين نتيجة الرياح الشديدة الحاصلة في بداية شهر آذار لهذا العام.

وعلى الرغم من تأكيد وزير الزراعة، خلال الاجتماع نفسه، على ضرورة الإسراع في حصر الأضرار عند حدوثها، وعدم التأخير في التعويض على المزارعين للاستفادة من المبالغ المستحقة بنفس الموسم، إلا أن هذا التأكيد والتعويض جاء متأخراً ما يقارب الأربعة أشهر على المتضررين!

فخسائر المزارعين المعوزين كانت قد تمت في منتصف آذار، وقرار الموافقة على التعويض تم في هذا الشهر، مع عدم ورود أي خبر عما إذا كان المزارع قد استلم المبالغ حتى الآن أم لا!

وعلى الرغم من الانتظار الطويل للمزارعين، إلا

أي إعفاء «صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية على الإنتاج الزراعي» من مسؤوليته عن تغطية خسائر المزارعين بما يخص الزراعات المحمية لاحقاً، وستقوم بهذه المهمة بدلاً عنه شركات التأمين، طبعاً لقاء اقتطاعات تأمينية من حساب المزارعين عن كل بيت بلاستيكي «مطابق للمعايير الفنية»!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن شركات التأمين سيتوسع دورها لاحقاً ليشمل المحاصيل الزراعية أيضاً، وذلك بحسب الخطط الموضوعية والمعلنة من قبل وزارة الزراعة بالتعاون مع شركات التأمين بهذا الصدد، وأيضاً لقاء اقتطاعات من حسابات وجيوب المزارعين، مع ضمان الأرباح لشركات التأمين على حساب المزارع المنتج وعلى حساب المستهلك بالنتيجة، وفي النهاية لن يكون هناك أي دور لصندوق الجفاف والكوارث!

فكل الحديث الرسمي عن دعم الإنتاج الزراعي ما هو إلا حديث خُلبي، اعتباراً من الدعم المتأكل تبعاً لمستلزمات الإنتاج تماشياً مع سياسات تخفيض الدعم وصولاً إلى إنهائه، وليس انتهاء بالتعويضات جرأة الكوارث!

فالمزارع المتضرر، وفي ظل هذا النمط من التعويضات الهزيلة، مع استمرار سياسات قضم الدعم عن مستلزمات الإنتاج وصولاً إلى إنهائه، مع مسيرة التضحية بمهام صندوق الجفاف والكوارث، ربما لن يطول به الأمر لاستنكاك الزراعة وهجرة الأرض، وطبعاً مع ما يتبع ذلك من سلبات يتم حصادها على مستوى الإنتاج الزراعي وأبعاده بالنسبة للمستهلك، وعلى مستوى الأمن الغذائي والاقتصاد الوطني كل!

محددة بوسطي تجاوز 1 مليون ليرة. فهل التباين بالحسابات الرقمية أعلاه مقترنة بنوع المحصول المتضرر وحجمه التقديري في كل منطقة، أم لخلل في عمليات التقييم للأضرار من قبل اللجان في هذه المناطق؟!

تعويض هزيل ومتأكل

بمطلق الأحوال فإن حجم التعويضات أعلاه لا تغطي إلا جزءاً من حجم الخسائر التي لحقت بالمزارعين في المناطق المذكورة. فماذا يفعل وسطي التعويض لكل مزارع البالغ 640 ألف ليرة بالمقارنة مع تكاليف موسمه وخسارته فيه؟

وماذا يغطي هذا المبلغ من تكاليف المعيشة الشهرية بالنسبة لأسرة هذا المزارع؟ ليضاف إلى ذلك عامل التآكل الذي جرى على القيمة الشرائية لليرة خلال الأشهر الأربعة الفائتة أيضاً!

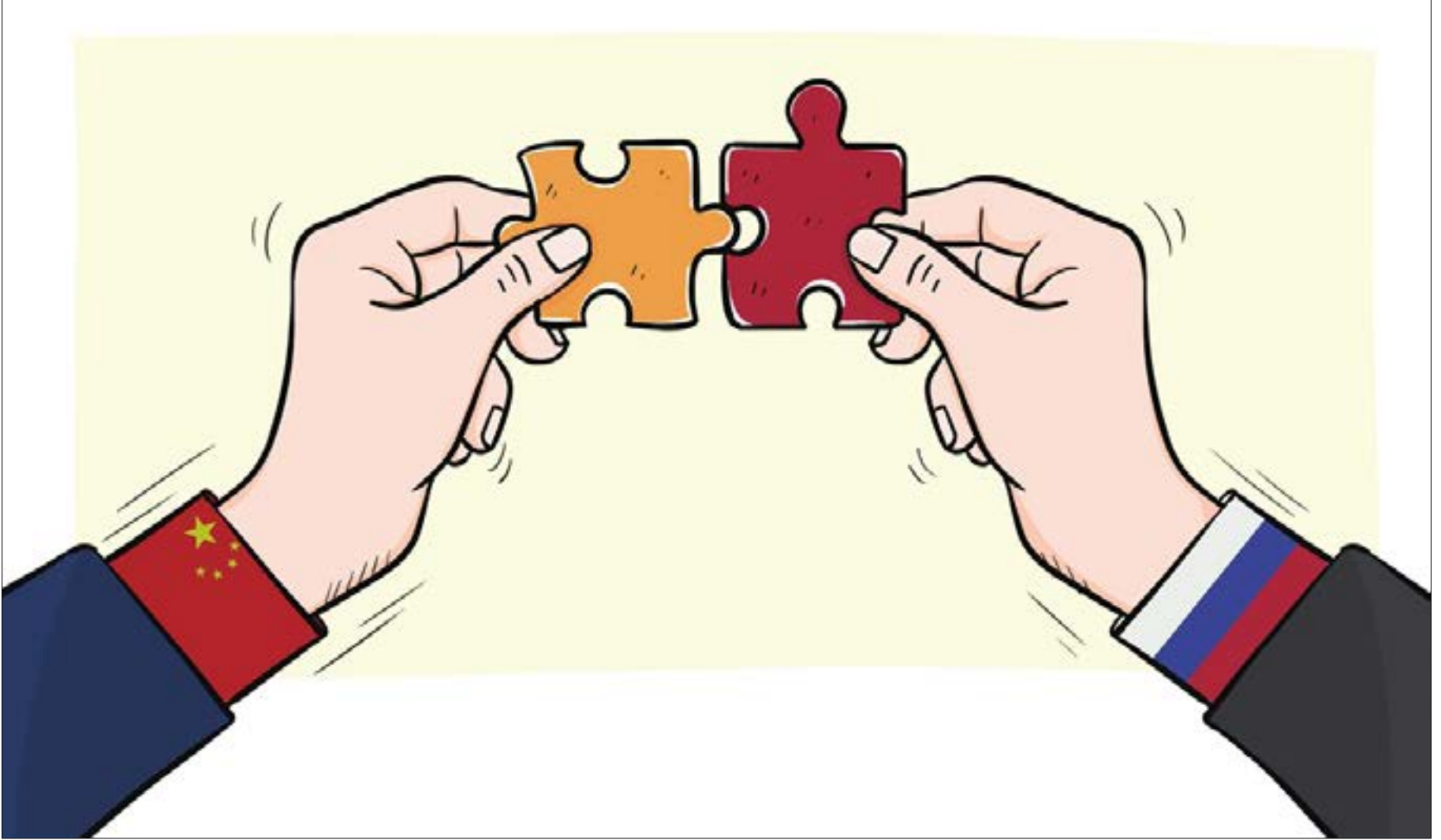
فما كان يمكن أن يؤمنه هذا المبلغ قبل هذه المدة لن يؤمنه الآن، سواء بالنسبة لأسعار مستلزمات الإنتاج والعملية الإنتاجية التي ارتفعت بشكل كبير خلال هذه المدة، أو بالنسبة لأسعار ضرورات الحياة المعيشية والخدمية، التي تضاعفت هي الأخرى!

الحديث الخُلبي عن الدعم

لن تقف هزلة التعويضات عند الحدود أعلاه على ما يبدو، فبحسب وزير الزراعة خلال الاجتماع: «البيوت المحمية المرخصة سيتم التعامل معها لاحقاً وفق التأمين الزراعي الإلزامي، مؤكداً على ضرورة وضع دليل واضح للمعايير الفنية لزراعة البيوت المحمية والالتزام بها».

المنطقة	المحصول المتضرر	المساحة المتضررة / دونم	عدد المزارعين	المبلغ الإجمالي / مليون ليرة	وسطي حصة الدونم / ألف ليرة	وسطي حصة المزارع / ألف ليرة
طرطوس وبانياس	الخيار والفاصولياء والفريز / محمي	104	98	72.1	693	735
سلمية	اللوز البعل	4,781	259	148.6	31	573
صوران	الدراق والخوخ	99	16	3.5	35	218
محددة	البطاطا	3,026	215	237.6	78	1,105
خطاب / حماة	البطاطا وأشجار المشمش والجارنك والخوخ واللوز البعل	-	697	299.6	-	429
درعا	البطاطا والكوسا والبازلاء والفاصولياء	11,652	795	651.7	55	819
ريف دمشق	الفول الأخضر	910	121	10.3	11	85
المجموع		20,572	2201	1,423.4	69	646

ما بعد «بريتون وودز 2»:



في عام 1944، تم إنشاء نظام «بريتون وودز» بحكم الأمر الواقع من بريطانيا والولايات المتحدة اللتين كانتا تتمتعان في ذلك الوقت بالسلطة والموارد اللازمة لفرض إرادتهما على أربع عشرة دولة كانت تدور في فلكهما بها خلال الحرب العالمية. واليوم، مع تفكك الأدوات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية للهيمنة الأمريكية العالمية، يظهر إلى السطح مجدداً التساؤل حول ماذا سيكون بعد نظام «بريتون وودز»؟

قاسيون

في خطابه خلال فعاليات منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي في 16 حزيران 2022، كرّر رئيس شركة «غازبروم» الروسية، أليكسي ميلر، مرات عدة أن «نظام «بريتون وودز» بنسخته الثانية يتلشى أمام أعيننا». ووصف هذه العملية بأنها أساسية، وصنفها على أنها واحدة من المحركات الرئيسية التي توجه تطوير الطاقة العالمية الحديثة والاقتصاد العالمي بأكمله إلى مستقبل مجهول.

ما هو «بريتون وودز»؟

نشأ نظام «بريتون وودز» في المرحلة الأخيرة من الحرب العالمية الثانية «وتحديداً في عام 1944» نتيجة للمفاوضات بين 44 دولة، بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا. وكان الغرض المعلن من إنشائه هو منع الأخطاء القاتلة المستقبلية في إدارة التجارة والتمويل، مثل تلك التي ارتكبت في معظم البلدان في ثلاثينيات القرن الماضي، والتي مهدت الطريق للفساد الكبير والحرب الأكثر تدميراً في تاريخ البشرية. وكانت مؤسستا «بريتون وودز»

الرئيسيتان هما صندوق النقد الدولي «مهمته المعلنة ضمان استقرار العملة وضمن قدرتها على الانتقال» والبنك الدولي «مهمته المعلنة المساعدة في إعادة إعمار الدول التي مزقتها الحروب، وتقديم المساعدة إلى البلدان التي تشرع في طريق إنهاء الاستعمار».

يمكن تقسيم تاريخ نظام «بريتون وودز» إلى مرحلتين. تميّزت الفترة الأولى «1945 - حتى بداية السبعينيات» بتحديد صارم لسعر الذهب بالدولار، وكذلك سعر صرف الدولار أمام العملات الأخرى. وتزامن هذه الفترة أيضاً مع المرحلة الأكثر حدة في الحرب الباردة والتي شهدت فترة غير مسبقة لمعدلات النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في جميع دول شرق المتوسط وشمال أفريقيا.

أما الفترة الثانية «من بداية السبعينيات إلى الوقت الحاضر»، والتي يسميها كثيرون بنظام «بريتون وودز بنسخته الثانية»، فقد تميّزت برفض الولايات المتحدة تحويل الدولار إلى الذهب بالسعر الرسمي، وإدخال نظام «التداول الحر»، حيث حددت السوق أسعار صرف جميع العملات.

التفكير في مستقبل النظام

في عام 1973، أبرمت الولايات المتحدة بتحريض من هنري كيسنجر صفقة سرية مع السعودية، بقيت بموجبها عمليات بيع النفط تتم بالدولار فقط، حيث كان من المفروض على دول العالم كلها أن تشتري هذا الدولار من الولايات المتحدة لدفع ثمن النفط الذي تم شراؤه من دول أوبك. بمقابل ذلك، وافقت واشنطن على وضع البترودولار في البنوك الأمريكية بكميات غير محدودة، واستثمارها الحر في الاقتصاد الأمريكي، فضلاً عن توفير ضمانات أمنية أمريكية لدول الخليج المنتجة للنفط (مثل نشر قواعد عسكرية كبيرة في المنطقة). وهكذا، حلّ النفط محل الذهب كنوع من «الغطاء» للدولار الأمريكي، ما يضمن طلباً مستقراً ومتزايداً باستمرار على العملة الأمريكية مع نمو الاقتصاد العالمي.

استمرت الفترة الأولى من تاريخ نظام «بريتون وودز» ربع قرن، واستمرت الثانية ضعف المدة. حيث تمّ ضمان استقرار نظام البترودولار ونظام التعويم الحر للعملات من خلال الأحداث التي كشفت في ثمانينيات القرن الماضي، وكذلك العولمة المالية التي زادت من الطلب على الدولار الأمريكي، فضلاً عن نتيجة الحرب الباردة التي خرجت منها الولايات المتحدة بخسائر أقل من خصمها السوفييتي، ما أدى إلى ما عُرف لاحقاً بمرحلة «هيمنة القطب الواحد» التي «اختفى» فيها خصوم واشنطن عن الساحة الدولية لفترة وجيزة. لكن انخفاض القدرة التنافسية للاقتصاد

الأمريكي، والنمو السريع للدول الآسيوية، فضلاً عن المواجهة المتزايدة مع الصين وروسيا التي أخذ وزنهاما بالارتفاع مجدداً في بداية القرن الحالي، جعلت موضوع التفكك الحتمي لنظام «بريتون وودز» بنسخته الثانية» مثار نقاش بشكل دائم، ولا سيما خلال فترات الأزمات في الأسواق العالمية. وعلى سبيل المثال، في خضم الأزمة المالية العالمية عام 2008، وصل الأمر بالرئيس الفرنسي، نيكولا ساركوزي، في تشرين الأول 2008 أن دعا حل مؤسسات «بريتون وودز» وخلق شيء جديد أكثر فعالية بدلاً منها. لكن بعد «تجاوز» هذه الأزمة مؤقتاً، تم نسيان هذه الدعوة. ليعود النقاش مع الأزمات المحتممة بشكل جذري وشامل مجدداً حول مستقبل «بريتون وودز بنسخته الثانية». فما هي أبرز الرؤى حول هذا المستقبل؟

الإصلاحيين «التكنوقراط»

يعتقد مؤيدو هذا النهج، الذين يمثلون مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، والأكاديميات الأكثر ارتباطاً بالبنى الغربية، أنه ينبغي الحفاظ على النظام، و«تصحيح» أشكال تنظيم العمل فقط، و«تكييف» هيكل إدارة النظام مع الوقائع الحديثة. وهم يحصرون المسألة بإطار اللامساواة في توزيع القوة الاقتصادية، حيث تتمتع الولايات المتحدة والصين على سبيل المثال بحقوق مختلفة عند اتخاذ القرارات في نظام «بريتون وودز» الحالي: 16% للولايات المتحدة مقابل 6% للصين،

يعود النقاش مع الأزمات المحتممة بشكل جذري وشامل مجدداً حول مستقبل «بريتون وودز بنسخته الثانية»

تغيير جذري لا مجرد إصلاح



قادة المجموعة عن استعدادهم لقبول أكبر اقتصادات أمريكا اللاتينية وشرق المتوسط وجنوب شرق آسيا ورابطة الدول المستقلة في صفوفهم.

ويكمن جوهر هذا النهج في الرغبة ببناء نظام من المؤسسات البديلة عن نظام ومؤسسات الولايات المتحدة ودول مجموعة «السبع الكبار». وحتى الآن، تم بالفعل تشكيل نظير لصندوق النقد الدولي لإدارة مجموع احتياطات النقد الأجنبي، ويجري تشكيل شبكة واسعة من مؤسسات المساعدة الإقراضية مثل بنك التنمية الجديد، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية، فضلاً عن جوانب مبادرة الصين «الحزام والطريق».

تدرك موسكو وبكين، بالتجربة الملموسة يومياً، أنه على المدى الطويل يصبح التعاون مع واشنطن في إطار المؤسسات متعددة الأطراف مستحيلاً. وأن العالم في حاجة ماسة إلى درجة من الاستقرار في هذه الفترة الانتقالية من تاريخه. ولذلك، فإن ترسيخ دول بريكس كعماد أساسي للهيكل السياسي والاقتصادي الجديد للكوكب، هي خطوة مطلوبة طال انتظارها.

كما أنه من الأسهل إنشاء نظام جديد بدلاً من إصلاح نظام مهترئ موجود. حيث يبلغ عمر النظام الحالي ما يقارب 80 عاماً، وتمتع بفصل طويل من التاريخ، لذلك لا يوجد الكثير من السياسيين في العالم القادرين على أخذ زمام المبادرة لإنهاء النظام الحالي وبناء واحد جديد فوق أنقاضه، وهذا ما يبدو أن روسيا والصين تتصدى له.

الدولي بالعودة إلى الكينزية على نطاق عالمي، من أجل إعادة توزيع مداخل بلدان الشمال لصالح العمال والمواطنين الأشد فقراً في البلدان النامية.

ومن بين التوصيات التي يقترحونها: (1) تحويل صندوق النقد الدولي إلى بنك مركزي عالمي متكامل يصدر عملة عالمية، ويضمن استقرار سعر الصرف مقابل العملات الوطنية. (2) تحويل البنك الدولي إلى صندوق يسحب الأرباح الفائضة من أغنى دول العالم «الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا ودول الخليج» ويعيد توزيعها بين دول الجنوب لتحقيق أهداف التنمية، (3) إنشاء منظمة تجارة دولية جديدة تحل محل منظمة التجارة العالمية الحالية.

وتكمن واحدة من المشكلات الأساسية في هذا الطرح في أنه ينطلق أساساً من وجود «رغبة» لدى دول المركز الغربي في حل الأزمة المستعصية، كما أنه لا يمس تماماً عصب النهج العالمي المستند إلى مؤسسات نظام «بريتون وودز بنسخته الثانية»، ولا يذهب عميقاً في تحليل هذه الأزمة، بل يقتفي بالانطلاق من مؤسسات موجودة يفترض إمكانية تغيير دورها.

دعاة البناء البديل المناهض للهيمنة الغربية

مع مرور الوقت، تميل الصين وروسيا ومعهما دول «بريكس» الأخرى للمضي في بناء آلية دولية بديلة. فأكثر من عقد من الزمان، كانت دول «بريكس» تنمو من حيث العدد وفي المؤشرات الاقتصادية الرئيسية. وأعرب

لإدارة الاقتصاد الكلي على المستوى العالمي. وستتمثل عناصر ذلك وفقاً لوجهة نظرهم، بما يلي: (1) آليات فعالة للتشاور بشأن سياسات الاقتصاد الكلي وتنفيذها والإشراف عليها على الصعيد المحلي، (2) إنشاء آليات لتقديم المساعدة المالية في المرحلة الأولى من الأزمات، وليس في وقت تتطور فيه هذه الأزمات لتصبح غير تدميرية، (3) إنشاء نظام لسداد الدول لالتزامات ديونها، على غرار النظام المستخدم في إفلاس الشركات الخاص، (4) توحيد المعايير الاحترازية لإدارة المخاطر المالية، فضلاً عن الإشراف المصرفي وإعداد التقارير المالية.

وبالنسبة لهؤلاء، يتعلق الأمر في جوهره بالاستعاضة عن سياسة «إجماع واشنطن»، التي تسببت في موجة من الانتقادات الحادة، بسياسة أكثر ليبرالية يتبنها «إجماع وول ستريت» أي القطاع المالي الأمريكي، والتي تنطوي على زيادة دور التمويل الخاص وتعزيز أدوات السوق التي يستخدمها في «تقديم المساعدة» إلى الدول النامية.

دعاة العودة إلى «الكينزية»

ينتقد مؤيدو هذا النهج بشدة مؤسسات نظام «بريتون وودز بنسخته الثانية» لالتزامها بـ«إجماع واشنطن» الليبرالي بشكل متطرف، وفرض الإصلاّات، أي وضع الشروط السياسية عند إصدار القروض لدول الجنوب العالمي. ويطالب هؤلاء صندوق النقد الدولي والبنك

رغم أن كفة القوة الاقتصادية الفعلية تميل للصين بشكل واضح.

ومن الانتقادات أيضاً الموقف الذي تتمتع فيه دول مجموعة السبع، التي تمثل نحو 30% من الإنتاج العالمي، بأكثر من 40% من الأصوات في صندوق النقد الدولي.

ويعترف هؤلاء أيضاً بأن توزيع المناصب القيادية في هيكل نظام «بريتون وودز» كما هو الآن «حيث يرأس صندوق النقد الدولي ممثل عن أوروبا الغربية، والبنك الدولي ممثل أمريكي» ينبغي أيضاً أن يعاد النظر فيه. ويدعون إلى زيادة تمثيل الاقتصادات النامية في هيكل نظام «بريتون وودز» بنسخته الحالية.

باختصار، فإن التعديلات التي يقترحها هذا الفريق - الذي يمكن أن نرى تعبيراته ماثلة في الكم الكبير من المقالات والبحوث «العلمية» في وسائل إعلام الغرب - في النظام ليست مهمة، لأنها غير قابلة للحياة ولا تحل مشكلة، ولا هدف لها سوى محاولة الحفاظ على هيمنة الولايات المتحدة على العالم.

الليبراليون الأكثر تطرفاً

خلال الفترة التي شغلت فيها كريستين لاغارد منصب المدير الإداري لصندوق النقد الدولي (2011-2019)، بذلت محاولة لإدخال جدول الأعمال الليبرالي المتطرف على نطاق واسع في أنشطة المؤسسات العالمية.

يدعو هؤلاء الليبراليون اليوم إلى «إصلاح» النظام يسفر عن ترسيخ نظام

**ترك موسكو
وبكين أنه على
المدى الطويل
يصبح التعاون
مع واشنطن في
إطار المؤسسات
متعددة الاطراف
مستحيلاً**

هل اقتصاد الصين في طريقه إلى الانهيار؟



■ مايكل روبرتس
ترجمة: قاسيون

أزمات حقيقية في الصين

وصلت أزمة العقارات إلى مرحلة خطيرة بالفعل في الصين. العام الماضي كانت إيفرغراند، ثاني أكبر شركة تطوير عقاري صينية على شفا الإفلاس. نموذج ملكية إيفرغراند في الحقيقة هو «مخطط بونزي»، حيث تجمع الشركة الأموال من البيع قبل التسليم لعدد من الشقق مستمر بالنمو، إضافة إلى مئات آلاف المستثمرين، وتستخدم هذا المال لتمويل مبيعات تالية عبر تسريع البناء الذي يجري العمل عليه. ومثلها مثل بونزي، يمكنها أن تستمر بالنجاح طالما هي في حالة تسريع، لكن عندما يتباطأ السوق، تصبح تدفقات المال أقل من الطلبات المالية المتزايدة. لدى إيفرغراند أكثر من 800 مشروع غير مكتمل وهناك حوالي 1,2 مليون إنسان ينتظرون اكتمالها للانتقال للسكن فيها.

اليوم وصلت أزمة السكن في الصين إلى نقطة حيث ملايين المشترين الصينيين توقفوا عن سداد مدفوعات الرهن العقاري مقدماً. يقوم مشترو المنازل الصينيين بشكل متسارع بمقاطعة مدفوعات الرهن العقاري، حيث انتشر الأمر إلى 301 مشروع في 91 مدينة، لتصل قيمة الرهن المقطوعة التي يمكن أن تتأثر إلى ما يقدر بـ 2 ترليون يوان. حوالي 70% من ثروة العائلات الصينية تم استثمارها في العقارات. استجابت بعض البنوك الصينية لمقاطعة مدفوعات الرهن العقاري بمصادرة مدفوعات ادخار المشترين مدعية بأنها منتجات استثمارية خاصة بالرهن العقاري. أشعل هذا احتجاجات خارج بعض البنوك أدت إلى اضطراب الحكومة لوضع قوات عسكرية بين المتظاهرين والبنك.

في الوقت نفسه، النمو السنوي الهائل للصين في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في حالة تراجع، وذلك حتى قبل التراجع الذي سببه كوفيد. وبينما كان الانتعاش قوياً في 2021، فقد أدت الموجات الجديدة من مخزورات كوفيد إلى إغلاقات جديدة. حققت الحكومة الصينية نجاحات مذهلة في سياسة صفر كوفيد، فأبقت معدلات الوفيات ضئيلة جداً بالمقارنة مع الاقتصادات الرأسمالية الكبرى، لكن كنتيجة لذلك تلقى النمو الاقتصادي والعمالة ضربة. تقلص الاقتصاد الصيني بنسبة 2,6% معدلة موسمياً على أساس ربع سنوي

في الأشهر الثلاثة الأخيرة وصولاً إلى حزيران 2022. انخفض معدل البطالة القائم على الاستطلاع في المدن إلى 5,9% فقط في أيار، مع ارتفاع معدل البطالة للفئة العمرية من 16 إلى 24 عام إلى نسبة مرتفعة 18,4%.

إذاً مع هذه الأرقام، هل سنشهد انهيار نموذج التنمية الصيني ونهاية الحديث عن «التحرك نحو الاشتراكية»؟ يعتقد خبراء الغرب بأن هذا سيحصل، وسبب الانهيار كما يقولون هو فشل الحكومة الصينية في «لبرة» الاقتصاد وفتح أكثر أمام الشركات والأسواق الرأسمالية. بالنسبة لهؤلاء «الخبراء» حان الوقت لتخفيف القيود كما تم «بنجاح» في الغرب. باختصار، يرى هؤلاء أن الصين بحاجة إلى المزيد من الرأسمالية، وتوسيع القطاع الخاص.

الصين أمام الأزمات

لنقف لحظة هنا. ما الذي تسبب بأزمة العقارات الحالية وبتوسع الديون؟ في الواقع السبب المباشر هو اتساع القطاع الخاص في الصين على النحو الذي تروج له النخب الاقتصادية الصينية، لا سيما في قطاعي التمويل والعقارات.

شهدت الصين توسعاً في الاستثمار الصيني في قطاعات غير منتجة مثل التمويل والعقارات. لماذا تركت مسألة إنشاء الأبنية في الضواحي لمطوري القطاع الخاص التي تعرض الرهن العقاري لقاء الشراء؟ لماذا لم يتم بناء منازل من قبل الدولة معدة للإيجار. النتيجة لذلك هي حالة كلاسيكية من فوضى سوق العقارات الغربي التي

الخاص بنسبة 2,2%. القطاع العام وحده مستمر بالنجاح، وهو الأمر المستمر منذ الانهيار المالي في 2008 حين تجنب الصين الوقوع فيه عبر توسيع استثمارات الدولة من أجل استبدال القطاع الرأسمالي الفاشل، أو ما سماه القادة الصينيون: «التوسع غير المنظم لرأس المال».

علاوة على ما قلناه، لا يزال الاقتصاد الصيني المهيمن عليه من الشركات المملوكة للدولة— رغم التزايد المستمر في حصة القطاع الخاص من الاقتصاد الصيني— يؤدي أفضل بكثير من اقتصادات الغرب بما في ذلك اقتصادات السبعة الكبار. فلو تمكنت الصين هذا العام من تدبر نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند 4% فقط، سيبقى هذا أسرع من معدلات النمو في أي اقتصاد من السبعة الكبار.

أزمات الصين لن تحل نفسها بنفسها بالتأكيد، لكن وعلى عكس ما يقوله خبراء الغرب، فاللبرة والاتجاه إلى الرأسمالية أكثر سيعقد المشكلة ولن يحلها. تحتاج الصين إلى تقليص دور القطاع الخاص وتقديم خطط أكثر فاعلية لاستثمارات الدولة. لكن حتى هذه الأزمات الصينية «الصغيرة» بالمقارنة مع أزمات الغرب المتنامية، فهي غير قادرة على دفع الاقتصاد الصيني للانهيار، وما نسمعه مجرد «أمال» غربية فياضة بايديولوجية اقتصادية فاشلة كما أثبتت نتائجها الكارثية في الغرب.

■ بتصرف عن:

?Is China headed for a crash

يتوجب على الدولة الآن أن تتخففها؟ ستقوم الدولة ممثلة بالحكومات المحلية بإنهاء هذه المشاريع واسترداد حقوق المرتينين بأموالهم.

لن يكون هناك انهيار مالي في الصين، والسبب في ذلك أن الحكومة تسيطر على قوة الرفع المالي: البنك المركزي، وأكبر بنوك تجارية في البلاد مملوكة للدولة، وهي البنوك الأكبر في العالم. يمكن للحكومة أن تبادّل القروض المتعثرة بأربعة من حقوق الملكية وأن تخصص من حقوق الملكية وأن تغفلها. يمكنها أن تقول للبنك المركزي بأن يفعل كل ما هو مطلوب. يمكنها أن تقول لمدراء الأصول وصناديق التقاعد المملوكة للدولة أن يشتروا أسهماً وسندات بهدف رفع سعرها وتمويل الشركات. يمكنها أن تقول للبنوك التجارية المملوكة للدولة أن تشتري الديون السيئة من البنوك التجارية. يمكنها أن تجعل الحكومات المحلية تستولي على المشاريع العقارية وتقوم بإتمامها وتسليمها للمتضررين.

الأرباح في القطاع الرأسمالي الصيني هي من تتلقى الضربات. ارتفعت أرباح الشركات الصناعية الصينية الخاصة بنسبة 1% فقط ما بين كانون الثاني وأيار، لتشهد تباطؤاً عن نسبة 3,5% في الفترة السابقة حيث تسببت اختناقات سلاسل التوريد وارتفاع أسعار المواد الأولية بتقليص الهوامش وقاطعت نشاطات المصانع الخاصة.

لكن بالمقابل ارتفعت أرباح الشركات الصناعية المملوكة للدولة بنسبة 9,8% بينما تراجعت أرباح شركات القطاع

لن يكون هناك
انهيار مالي في
الصين والسبب
في ذلك أن
الحكومة تسيطر
على قوة الرفع
المالي البنك
المركزي وأكبر
بنوك تجارية في
البلاد مملوكة
للدولة وهي
البنوك الأكبر في
العالم

مفارقة توريدات الغاز المنزلي وذريعة العقوبات



خلال افتتاح معرض النفط والغاز «سيربيترو 2022» في دورته الثالثة بتاريخ 2022/7/22 قال وزير النفط: «هنالك نقص في توريدات الغاز خلال الشهر الحالي، حيث وصل أقل من 10 آلاف طن حتى اليوم والحاجة الشهرية بحدود 27 ألف طن، وسبب ذلك هو العقوبات والحصار الاقتصادي».

■ سوسن عجيب

حديث الوزير أعلاه عن الغاز المنزلي طبعاً، باعتبار أن الغاز المخصص لمحطات توليد الكهرباء من الإنتاج المحلي وليس استيراداً، وذلك بحسب تصريح سابق للوزير. مع العلم أن الرقم أعلاه ربما يعتبر كبيراً بالمقارنة مع الاحتياجات من الغاز المنزلي يومياً كتوريدات، فبعض الاحتياجات مؤمنة من الإنتاج المحلي، وهي في تزايد في ظل الإعلان عن اكتشافات غازية جديدة افتراضاً!

الأزمة مستمرة

يبدو أن التصريح أعلاه وكأنه نوع من المكاشفة والشفافية، على الرغم من تكرار ذريعة العقوبات والحصار المملة والممجوجة كسبب رئيسي لنقص التوريدات، بالمقابل فإنه يشير إلى أن أزمة توريدات الغاز ستستمر بتأثيراتها السلبية، وخاصة على مستوى احتياجات المواطنين! وللتذكير فقد سبق أن صرح رئيس الحكومة، خلال الجلسة الأخيرة من أعمال الدورة الخامسة لمجلس الاتحاد العام لنقابات العمال نهاية عام 2021، أن: «أزمة الغاز المنزلي في سورية ستنتهي خلال العام المقبل 2022»! وما قد أصبحنا في النصف الثاني من عام 2022 ولم تنتهِ أزمة الغاز المنزلي، بل تزايدت وتفاقت!

المفارقة أن الوزارة خلال الفترة القريبة

الماضية استطاعت تأمين توريد كميات متتابة من النفط وصولاً إلى مصفاة بانياس عبر الخط الائتماني الإيراني، حيث تم الإعلان عن وصول الناقلية الخامسة مؤخراً، طبعاً بغض النظر عن كفاية هذه التوريدات لتغطية كافة الاحتياجات من عدمها، أي إن الإمكانية كانت متاحة للالتفاف على العقوبات والحصار بالنسبة لتوريدات النفط، فلماذا هذه الإمكانات غير متاحة بالنسبة لتوريدات الغاز، وصولاً لهذا الحجم الكبير من عدم كفاية الحاجة؟

فالامر على هذا الأساس من الإمكانية «تتابع وصول ناقلات النفط» يسقط ذريعة العقوبات والحصار بالنسبة لتوريدات الغاز، ويدفع للتساؤل والبحث عن أسباب أخرى بعهدة أولي الأمر!

فهل تواتر وتتابع توريدات النفط أهم من توريدات الغاز؟

وهل احتياجات المواطنين للغاز المنزلي ليست ذات أهمية كافية لدى المعنيين؟

وهل للأمر علاقة بسياسات تخفيض الدعم الجارية؟

أسئلة كثيرة تتبادر للذهن، لكنها تسقط جميعاً أمام استمرار توفر المادة في السوق السوداء بأسعارها المرتفعة، فساداً واستغلالاً!

ولتظهر النتيجة الملموسة بالنهاية والمتمثلة بأن استمرار الأزمة أكثر أهمية بالنسبة للبعض المستفيد منها طبعاً؟!

حديث الناس

نورد فيما يلي بعض تعليقات المواطنين تعقيباً على معرض النفط والغاز، وعلى تصريح الوزير أعلاه:

«طالما ما في عريس.. لشو العرس؟»
«إذا ما في نفط وغاز لكن ليش المعرض؟»
«الحصار الاقتصادي فقط ع الغاز والفيول والبززين.. أما السيارات الفارهة والجوالات وألواح الطاقة وغيرها مسموح فيهن!»
«دائماً التبرير جاهز.. والغريب كلشي متوفر بالسوق السوداء.. منين؟»
حديث الناس أعلاه هو غيظ من فيض،

وهو بأن تعبير عن معاناة مستمرة ومزمنة دون حلول.

ويبقى التساؤل المشروع عن جدوى معرض النفط والغاز؟

فهذه الدورة الثالثة له، ومع ذلك لم يلمس المواطن أية إيجابيات لدوراته السابقة على مستوى تأمين احتياجاته من المشتقات النفطية!

فأزمة المشتقات النفطية مستمرة، بل تتعمق وتتسع على حساب احتياجات المواطنين ومن جيوبهم، كما على حساب عجلة الإنتاج والاقتصاد الوطني!

العيد وبقرة جحا..



■ دعاء دادو

بقولوا إنو العيد بهجة... سعادة... فرح... فرصة حلوة لتنسى وتتخطى ضغوطات الحياة... «بريك» من الشغل... وهاد الأهم بالعادة عند كل العاملين بكلا القطاعين... بس بهالعيد- السوبر سعيد... ضمن الأزمة الاقتصادية- السورية- الخانقة اللي عايشينها.. كان الوضع مختلف تماماً عن العادات المتعارف عليها سابقاً.. أغلب الفئة الشبابية بالقطاع الخاص طلبوا من أرباب العمل إنهن يداوموا بفترة العيد.. ومو بس كرمال العائد المادي مثل ما كنا مفكرين...

حسب ما حكينا مع بعض العاملين وسألناهن ليش طلبتوا تداوموا بالعيد؟ ما بدكن تعيدوا وتروحوا تجوا؟؟!!

ما كان الجواب إلا عطلة العيد هية عطلة مخصومة الأجور.. وفوقها كسران خاطر بالدفع...

كيف يعني؟

يعني اليوم أيا شخص بدو يروح زيارة ليعيد ع حدا من معارفه وقرايبينه بدو يحط بقرة جحا..

إن كان معو سيارة- وهذول أقلية طبعاً-

وأخيراً خالص العيد..

السوبر سعيد للبعض

طبعاً... لأنو طقوس

العيد الاعتيادية

وفرحتو وبهجتو العوض

بسلا متكن... انسلبت

من 99,9% من الشعب

بالإجبار... لأسباب باتت

معروفة وواضحة عند

الكل ما رح نذكرها... مو

خوفاً ع مشاعر هدوليك

يلي موتونا ونحن

عايشين!! أبدأ كرمال

بس ما نفتح جروحات

المسحوقين يلي عايشين

بفضل الهوا يلي لسا

ما حسنوا يحتكروهم

لهلق جماعة الذهب

والاحكار...

فالمصيبة بسعر البنزين الحر.. لأنو المدعوم كلنا معترف إنو ما عم يحصلو عليه إلا بطلوع الروح... وإن كان ما معو سيارة- يعني الأكثرية- فالنقل والمواصلات شبه معدومة.. ومنشان ما نهمش موضوع التكاسي وتكسي- سيرفيس فما حدا عم يطلع فيهن لأنو صار بدهن بقرة جحا كمان.. وفوق القدرة الجيبية للمواطن المنتوف...

غير هيك صارت العالم تحسب حساب العالم يلي بدها تروح تزورها.. إن عندن قدرة يستقبلوا حدا ويضيفوه- ولو كاسة شاي- وهنن يا دوب قترانين يكتفوا بالأكل والشرب هنن وولادهن...

إننوا متخيلين لوين موصلياً؟؟؟ عاملين تفكك أسري وقطع لصله الرحم وانقطاع للحياة الاجتماعية.. وبالإجبار يا جماعة.. وبالغضب عنا كمان...

وغير هيك وهيك... لك إذا هل الفئة الشبابية ما بدها تكلف حدا وتروح لعندو.. بدها تطلع مع رفقاتها.. يعني شغل كاسة عصير وسندويشة... لك باتفقه الشغللات يطلعوا يلعبوا شدة أو طاولة مع كاسة شاي أو فنجان قهوة.. بدها تكلفن كمان بقرة جحا..

لهيك الغالبية من هالمعترين أخذ قرار يداوم بالشغل أحسن ما يضلوا أعدين بهالبيت

وبالبجاما وتطلع روحن أكثر مالها طالعة وبالإجبار...

بالإضافة لهالشي... المعنيين- يلي الله يريحنا منهن ومن نهبن- عيشونا بجميع فئاتنا العمرية بحالة من الاكتئاب والملل والقرق من كلشي... لك ما عاد حدا إلو نفس يتنفس.. الله وكيلكن...

نعم هاد جزء من نتائج العمل الحكومي القائم على سعادة وراحة المواطن السوري.. وكلو

تحت شعار «نعمل لأجلكم».. ومن ورا هاد الشعار الفظيع والرهيب والمقشعر للأبدان صارت حياتنا الاجتماعية عم تموت وتتقتل.. مثل ما مات وانتقل كلشي حلو فينا وببلدنا... وع فكرة هاد مو يأس أبداً.. هاد توصيف مخفف لجزء من واقعا السيئ ع إيدين اللي ما بيرحمو ولا بيخلو رحمة الله تنزل... واللي لازم نتصرف معهم لنسترد حقوقنا من عيونهم...

محطة الضبعة النووية نموذج لإعمار غير عربي



انطلقت في 20 يوليو/تموز 2022 عملية بناء الصبة الخرسانية لأول وحدة بمشروع «الضبعة» للمحطة النووية المصرية المدعوم روسيا. وصرح اليكسي ليخاتشوف المدير العام لمؤسسة الطاقة الذرية الروسية الحكومية «روساتوم» بأن هذا «من أكبر المشاريع بين روسيا ومصر منذ إنشاء السد العالي بأسوان». كذلك سبق للسفير الروسي في مصر، جيورجي بوريسينكو أن شبه المشروع بأنه «من حيث الأهمية، يقارن بمشروع بناء السد العالي الكهرومائي في أسوان، الذي تم بين بلدينا في العهد السوفييتي في ستينيات القرن الماضي». تضيء المادة التالية على بعض تفاصيل هذا المشروع الذي يستحق التعلم منه كنموذج لمشاريع مستقبلية للطاقة من أجل إعمار سورية الجديدة ما بعد الحل السياسي.

■ إعداد: د. اسامة دليقان

يهدف المشروع إلى بناء 4 وحدات من الطراز الروسي للجيل الثالث المطور VVER-1200 «AES-2006» من مفاعلات الماء المضغوط، بقدرة 1200 ميغاواط لكل وحدة «بإجمالي 4800 ميغاواط للوحدات الأربع»، في مدينة الضبعة بمحافظة «مطروح» على ساحل المتوسط (130 كيلومتراً شمال غرب القاهرة). وتوجد في روسيا نفسها 4 وحدات نووية عاملة من الطراز نفسه، اثنتان منها في محطة نوفو-فرونيج واثنتان في محطة لينينغراد.

ميزة العقود مع «روساتوم»

لن يقوم الجانب الروسي ببناء محطة الضبعة فحسب، بل سيزودها أيضاً بالوقود النووي الروسي لدورة حياتها بأكملها، إضافة إلى تدريب الموظفين والصيانة خلال 10 سنوات الأولى من تشغيلها، وبناء حاويات لتخزين الوقود النووي المستهلك. وفي حين نشر معهد واشنطن انتقاداً بعنوان «المشروع النووي المصري باهظ الثمن» تناول القرض الروسي لمصر- كشف الدكتور المصري يسري أبو شادي «الذي كان أستاذاً ورئيس قسم الهندسة النووية بجامعة الإسكندرية حتى عام 1982 وكبير المفتشين السابق في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعضو المجلس المصري للشؤون الخارجية حالياً» معلومة مهمة في تصريح له في آذار 2021 عندما قال: «إن الاتفاق الرئيسي كان بقيمة 25 مليار دولار كحد أقصى للمفاعلات الأربعة» أي 6,25 مليار دولار للمفاعل الواحد... ولكن من يعرف تفاصيل العقد سيجد أن مصر لن تدفع أي مليص من هذا القرض إلا بعد بناء المفاعلات كلها وتشغيلها بنحو 3 سنوات. أي إن المفاعلات سوف تستعيد ثمنها خلال 5-6 سنوات...». كما أن العمر التصميمي للمحطة هو أن تعمل لأكثر من 60 عاماً، وسيقتصر مصروفها خلال ذلك على ثمن الوقود والصيانة فقط.

مراحل التنفيذ الثلاث

أولاً: انطلاق تجهيز موقع الإنشاء منذ ديسمبر 2017 والمدة 2,5-4 أعوام. ثانياً: أعمال البناء والتشييد وتدريب العاملين استعداداً لبدء باختبارات ما قبل التشغيل، والمدة 5,5 عاماً. ثم المرحلة الثالثة والأخيرة: اختبارات ما قبل التشغيل الفعلي وتستمر حتى التسليم المبدئي للوحدة النووية وإصدار ترخيص التشغيل، وتصل مدة اختبارات ما قبل التشغيل إلى 11 شهراً.

«مدرسة متفوقين» نووية في الضبعة وفقاً لمجلة الطاقة النووية المصرية «العدد

ستستخدم مستقبل مصر».

الخاص وهو VVER «فودو-فوديانوي إينرغيفيشيسكي ريباكتور» وتعني «مفاعل طاقة ماء- ماء» للدلالة على استخدام الماء العادي «الخفيف» لوظيفتي إبطاء النيوترونات والتبريد.

السوفييت أول من غدى شبكة كهربائية بمحطة نووية

رغم أن محطة اختبار المفاعل النووي الأمريكي المسمى EBR-1 في ولاية أيداهو الأمريكية، كانت أول محطة نووية «تولد الكهرباء» في العالم، ولكنها ليست أول محطة نووية «تغذي شبكة كهربائية» في العالم. فالمحطة الأمريكية التي احتفل بتشغيلها عند الساعة 1:50 مساءً في 20 ديسمبر/كانون الأول عام 1951 لم تنتج آنذاك سوى ما يكفي لإضاءة أربع لمبات كهربائية فقط بقدرة 200 واط، ثم لاحقاً حوالي 100 كيلوواط من الكهرباء «ما يكفي لتشغيل المعدات في مبنى المفاعل الصغير فقط».

أما أول محطة طاقة نووية في التاريخ على مستوى صناعي قادرة على تغذية شبكة كهربائية لحوالي 2000 منزل، فقد كانت سوفييتية، وباعتبار الموقع الرسمي للوكالة الدولية للطاقة الذرية: «في الساعة 5:30 مساءً بتاريخ 26 يونيو/حزيران 1954، في بلدة أوبنينسك، بالقرب من موسكو السوفييتية، تم توصيل أول محطة للطاقة النووية بشبكة كهرباء لتأمين الطاقة للسكان والأعمال». حتى أن بناءها بدأ بتاريخ 1-1951 وكان تصميم مفاعلها الذي سمي AM-1 «أتوم ميرني- الذرة السلمية» بالروسية» نموذجاً أولياً استخدم الغرافيت «بديل الماء» كوسيط لإبطاء النيوترونات، والماء العادي للتبريد، ونسبة 5% يورانيوم مخصب. وبقدرة كهربائية إجمالية 6 ميغاواط، وصافي حوالي 5 ميغاواط «5000 كيلوواط»، وناتج حراري 30 ميغاواط. وللمقارنة تقول الوكالة الدولية للطاقة الذرية «تبلغ قدرة محطة طاقة نووية نموذجية اليوم حوالي 1000 ميغاواط، وتكفي لـ 400 ألف منزل».

أفضليات مفاعلات VVER الروسية على بقية مفاعلات الماء المضغوط

تذكر روساتوم معايير أمان عالية استفادت من دروس الحوادث النووية كتشرنوبل وفوكوشيميا: «(1) تصميم أمني لمولدات البخار تؤمن حماية أفضل. (2) قضبان الوقود مجمعة بشكل مضلعات سداسية تسمح بالتفكيك والتجميع السريع لاستبدالها بحال التسريب. (3) تجنب اختراقات قاع وعاء المفاعل. (4) أجهزة ضغط عالية السعة».

أول من اقترح مفهوم مفاعل VVER كان عالم الفيزياء النووية السوفييتي سافيلي مويسيفيش فينبرغ S.M. Feinberg من معهد كورتشاتوف، وبدأ التصميم عام 1955 في مكتب التصميم التجريبي الحكومي OKB Gidropress بتنسيق من كورتشاتوف وألكسندروف. اشتغل أول مفاعل سوفييتي بهذا المبدأ عام 1964 في نوفوفورونيج وتوالت تطويراته وصولاً بعد العام 2006 إلى «الجيل الثالث بلس» VVER-1200 وهو الأحدث في الخدمة، وهو نفسه المعتمد في مشروع الضبعة، وقبله أيضاً في عدة محطات في بلدان أخرى، منها مثلاً محطة أكيوي التركية «ذات الاستطاعة المساوية تماماً لمحطة الضبعة».

نشأة مفاعلات الماء المضغوط

بدأت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية أبحاثاً للدفع النووي للسفن، فبنت عام 1953 «لهذا الغرض غير السلمي» أول نموذج لمفاعل الماء المضغوط PWR لأول غواصة نووية أمريكية «يو إس إس نوتيلوس SSN-571» اشتغلت عام 1955. وأول محطة بمفاعل ماء مضغوط لغرض سلمي ظهرت في Shippingport الأمريكية عام 1957. أما السوفييت فطوروا بشكل مستقل نموذجهم الخاص من مفاعلات الماء المضغوط أواخر الخمسينات، وأطلقوا عليها مصطلحهم

وقف العقد لن

تدفع مصر أي مليص من القرض الروسي لمحطة الضبعة إلا بعد بناء المفاعلات كلها وتشغيلها بنحو 3 سنوات

الثاني، أبريل 2021» تأسست عام 2017 قرب المحطة النووية بالضبعة «المدرسة الفنية المتقدمة لتكنولوجيا الطاقة النووية بالضبعة»، الأولى من نوعها في مصر والشرق الأوسط لتخريج كوادر فنية للطاقة السلمية النووية لصالح الدولة. المساحة 8,5 فدان تضم مبنى تعليمياً بسعة 375 طالباً (15 فصلاً)، و 10 معامل و 3 ورش فنية، على 3 آلاف و 260 متراً مربعاً، إضافة إلى سكن الطلاب والمعلمين. وتقبل الحاصلين على الشهادة الإعدادية، على ألا يزيد عمر المتقدم على 18 عاماً، وبشروط مسبقة: الحصول على 95% على الأقل في الرياضيات واللغة الإنكليزية والعلوم، وإتقان استخدام الحاسب الآلي واجتياز الكشف الطبي واختبار السمات الشخصية من التفكير الإبداعي والذكاء، والنجاح بالمقابلة.

حتى 2022 مضى على عمل المدرسة 5 أعوام تقريباً «وهي مدة الدراسة للخريج منها أيضاً» وفيها ثلاثة تخصصات فنية «كهرباء- ميكانيك- إلكترونيات» بدعم وتدريب مخصصين في الهيئات النووية الثلاث التابعة لوزارة الكهرباء والطاقة المتجددة المصرية «هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء، وهيئة الطاقة الذرية، وهيئة المواد النووية».

ووفقاً للمجلة: «يتم تدريس اللغة الروسية لطلاب مدرسة الضبعة النووية، ليتمكنوا من التعامل مع الخبراء الروس المسؤولين عن بناء وتأسيس المحطة النووية الأولى في مصر بالإضافة إلى المزايا التي تضيفها هذه اللغة إلى خبراتهم في التعلم والفهم لكل ما يدور في المحطة النووية، بالإضافة إلى فرصة استكمال الدراسة في موسكو، حيث من المنتظر ابتعاث مجموعات من الطلبة المتفوقين للتدريب والدراسة هناك، في المستقبل القريب كنوع من التحفيز والتأهيل للطلاب في مختلف مراحل وأساليب العمل في المجالات السلمية للطاقة النووية بحيث لا يقل خبرة أو تأهيلاً عن العمالة الفنية في الدول المتطورة في استخدامات الطاقة النووية، وبما يجعل هذه المدرسة مصنعاً حقيقياً لكفاءات فنية متطورة

زيارة بيلوسي إلى تايوان... هل تتركب واشنطن حماقة جديدة؟



أثارت أنباء زيارة نانسي بيلوسي -رئيسة مجلس النواب الأمريكي- إلى تايوان، موجة جديدة من التفاعلات والتصعيد في ملف الجزيرة، والذي بات ينتقل تدريجياً إلى واجهة الأزمات العالمية بوصفه إحدى أكثر النقاط سخونة، وتحديداً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مخاطر تحولها إلى مواجهة عسكرية مباشرة بين واشنطن وبكين. فهل يتجه الملف الشائك إلى هذه المواجهة الخطرة بالفعل؟!

■ علاء ابوصراج

تداولت وسائل الإعلام الأمريكية أنباء تفيد عزم بيلوسي زيارة تايوان كإحدى محطات جولتها في آسيا، والتي ستشمل أيضاً اليابان وسنغافورة وإندونيسيا وماليزيا. الحديث عن هذه الزيارة -وعلى الرغم من أنها لم تؤكد رسمياً بعد- كان كافياً لإطلاق جملة من ردود الفعل الصينية الحاسمة، والتي سببت ارتباكاً حقيقياً في دوائر صنع القرار الأمريكي، والتي تبين أنها منقسمة حول خطوة رئيسة مجلس النواب أصلاً.

رد الخارجية الصينية

ما أن بدأت وكالات الأنباء بتداول هذا الخبر حتى أعلن المتحدث باسم الخارجية الصينية تشاو لي جيان، أن الصين تطالب واشنطن بعدم تنظيم زيارة بيلوسي إلى تايوان، وطالبها بالالتزام بالاتفاقات الصينية الأمريكية بهذا الخصوص، معتبراً أن تنظيم هذه الزيارة يعد خرقاً «للبيانات الثلاثة» الموقعة بين البلدين وإخلالاً بمبدأ «الصين الواحدة» الذي تتبناه واشنطن رسمياً. وأضاف المتحدث باسم الخارجية، أن خطوة تصعيدية كهذه لن تمر دون رد، وأن بكين «ستتخذ إجراءات حاسمة لحماية سيادتها ووحدتها أراضيها» كما وعبر تشاو لي جيان أن هذا التصعيد الأمريكي «سيؤثر جدياً على الأساس السياسي للعلاقات بين بكين وواشنطن». الحديث المستمر عن الزيارة دفع الخارجية الصينية لإطلاق موجة جديدة من التصريحات في 21 من شهر تموز الجاري، وأكدت مجدداً أن هذه الخطوة «ستكون بمثابة ضربة خطيرة للأساس السياسي للعلاقات الصينية الأمريكية» ووضحت على لسان المتحدث الرسمي بأن تمسك الجانب الأمريكي بموقفه سيدفع الصين لاتخاذ تدابير فعالة للرد والتصدي بحزم، محذراً: أن بكين «سوف تفي بوعدها» في هذه الحالة.

سحب داكنة وعواصف عاتية!

هذه التصريحات -والتي تراكمت بخطوات عسكرية واضحة- دبت الرعب في قلوب البعض في الولايات المتحدة، وخصوصاً أن وزير الخارجية الصيني قال قبل أسابيع في خطاب أمام أمانة رابطة دول جنوب شرق آسيا «آسيان» أن «الاستقرار على جانبي مضيق تايوان يعتمد على التمسك بمبدأ الصين الواحدة. وعندما يتم الاعتراف الكامل بهذا المبدأ، تتطور جميع جوانب مضيق تايوان بشكل سلمي. ولكن عندما يتم الطعن فيه أو تخريبه، فإن غيوماً أو حتى عواصف عاتية ستبتلع شواطئ مضيق تايوان». كل هذا دفع تياراً واسعاً داخل واشنطن للتروي أو إلغاء هذه الزيارة المشؤومة، وأشارت مجلة «فايننشال تايمز» إلى معارضة مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان

لهذه الزيارة إلى جانب آخرين، كونها تعني تصعيداً لا تحمد عقباه، وتضع واشنطن في مواجهة خطيرة مع بكين، ليعلن الرئيس الأمريكي جو بايدن يوم الخميس 21 تموز واستناداً إلى تقرير أعده الجيش الأمريكي، أن «الزيارة لا تعد فكرة جيدة». بيلوسي في ردها على هذه التطورات لم تؤكد أو تنفي عزمها القيام بهذه الرحلة، وأشارت إلى أنها اطلعت على تقرير للجيش ينبه من احتمال إسقاط طائرتها من قبل الصين.

لماذا تخلّ واشنطن بوعدها؟

يكرر المسؤولون الصينيون بعض العبارات دائماً عند الحديث عن تايوان، ويذكرون واشنطن بمضامين البيانات الثلاث التي رسمت شكل العلاقات السياسية بين البلدين، ويجري الحديث تحديداً عن بيان شنغهاي الذي صدر في 28 شباط 1972 والبيان المشترك حول العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بتاريخ 1 كانون الثاني 1979، والبيان المشترك بشأن مبيعات الأسلحة إلى تايوان الصادر في 17 آب 1982. وتؤكد هذه الوثائق الثلاث، اعتراف واشنطن بمبدأ الصين الواحدة، الذي يؤكد شرعية حكومة بكين كحكومة وحيدة للصين، ويؤكد أيضاً أن تايوان جزءاً لا يتجزأ من الصين، وتضيف هذه البيانات في بنودها الكثيرة، تعهداً صريحاً من قبل واشنطن بأن تقتصر علاقاتها مع تايوان على الجانب الثقافي والتجاري، وألا تبني واشنطن علاقات رسمية مع الجزيرة. وظلت قضية تسليح تايوان من قبل الولايات المتحدة موضوعاً خلافياً حتى تم الاتفاق على حل هذه المسألة بالتدريج. في مقابل هذه التعهدات الأمريكية تقدمت الصين بخطوات من جانبها، تعهدت بحل هذه المسألة بالوسائل السلمية.

«الصين الواحدة» في واشنطن

لا شك أن زيارة بيلوسي تعد خرقاً

بعض النخب
الأمريكية
ترى نفسها
مضطرة
للتلويح بسحب
الاعتراف
«بالصين
الواحدة» في
مواجهة
كل خطوة
للتقارب بين
الصين وروسيا

الإنفاق العسكري ليصل إلى 2% من الناتج الإجمالي للبلاد، وفي وثيقة عسكرية صدرت بشكل متزامن مع التصعيد الأمريكي، كانت هناك إشارات معادية من قبل اليابان لروسيا والصين، ورأت الوثيقة أن الحرب الروسية في أوكرانيا قد تدفع الصينيين لخطوات مماثلة في تايوان، مما بات يعطي إشارات إضافية إلى أن واشنطن تحاول حشد قوى في آسيا، مثل: اليابان وكوريا الجنوبية للاستتباب مع الصين في حال تطور ملف تايوان أكثر، وبعيداً عن تقييم قدرة واشنطن على النجاح في حشد هذه الدول في الاتجاه المطلوب، إلا أنها قادرة على رفع درجة التوتر إلى درجات غير مسبقة، وفي المقابل، تجد بكين نفسها يوماً بعد يوم أمام احتمالات محدودة. فإما انتظار تايوان حتى تتملى بالأسلحة الأمريكية، وإما أن تجد حلاً لتسريع عملية توحيد الصين، حتى وإن لجأت للخيار العسكري الذي تؤكد بعض المصادر الأمريكية أن الصين وضعته على الطاولة فعلاً في أحد اللقاءات مع واشنطن.

الصراع على تايوان له أبعاد متعددة وأي تطور جديد في هذه المسألة من شأنه أن يزيد من شدة الزلزال العالمي الذي بدأ بالفعل، الصين تهدد بوضوح، فعلى واشنطن الالتزام بتعهداتها السابقة، وإذا لم تفعل سيكون العالم على موعد جديد لحدث ربما يكون تأثيره أوسع من تأثيرات الحرب في أوكرانيا، فسيطرة الصين على شواطئ تايوان يعني السيطرة على ضفتي المضيق، أي خلق الطريق البحري، وتسريع عملية توحيد الجزيرة مع البر الصيني يعني سيطرة الصين على أهم حلقات سلاسل التوريد وغيرها من الآثار الكبرى. تشكل هذه الاحتمالات والكثير غيرها عوامل مقلقة لواشنطن، وهبوط طائرة بيلوسي في تايوان إن حصل فعلاً سيكون صافرة البداية لمرحلة تحول جديدة قد تسرع من الانهيار الأمريكي.

واضحاً لسياسة الصين الواحدة، كونها تعتبر زيارة رسمية لمسؤول أمريكي يشغل المنصب الثالث من حيث الأهمية في الولايات المتحدة، وهي الخطوة التي لم تجر منذ العام 1979، بالإضافة إلى أنها تعطي إشارة واضحة لحكومة تايوان بدعم أمريكي على المستوى الرسمي، مما يشكل تحد واضح لبكين. وتقرأ الأخيرة الرسائل جيداً، فتأكد التصريحات على أن التصعيد الأمريكي يقوض أساس العلاقة السياسية بين البلدين، يراد من خلاله تذكير واشنطن أن الاعتراف الأمريكي بهذا المبدأ شكّل أساس بناء العلاقات بين البلدين، لكن وكما يبدو أن بعض صناع القرار في واشنطن يرون أن الصين «أخلت بروح الاتفاق» الذي أفضى لتطبيع العلاقات بين البلدين، فإقرار واشنطن بسيادة بكين على تايوان كان تنازلاً أمريكياً بهدف اسلحاج الصين بعيداً عن الاتحاد السوفييتي وروسيا لاحقاً، واليوم يرى رجالات السياسة الأمريكية أن البلدين باتا في حالة أقرب إلى تحالف شامل غير معلن، مما يدفع البعض للتفكير بأن الوقت قد حان لسحب «الهدية القديمة»، فوزير الدفاع الأمريكي السابق مارك إسبر زار تايوان مؤخراً، وقال في تصريحات صحفية: إن «سياسة الصين الواحدة عفا عليها الزمن» موضحاً ضرورة زيادة الإنفاق العسكري من قبل الحكومة في تايوان، وإطالة فترة الخدمة العسكرية الإجبارية والتدريب على العمليات العسكرية غير المتكافئة. إسبر وعلى الرغم من أنه لا يحمل اليوم صفة رسمية، إلا أنه يعبر عن مزاج محدد داخل النخب الأمريكية، والتي ترى نفسها مضطرة للتلويح بسحب الاعتراف «بالصين الواحدة» في مواجهة كل خطوة للتقارب بين الصين وروسيا. وتضع في المقابل مجموعة من السيناريوهات للتصعيد.

السيناريوهات الأخطر

أعلنت اليابان منذ أيام عزمها رفع

أزمة الحبوب عالمية أم أوروبية وأمريكية؟



«مشاكل أوروبا ليست مشاكل العالم» هذا ما قاله وزير الخارجية الهندي جياشانكار قبل نحو شهر، وهو قولٌ تظهر صحته أيضاً فيما يتعلق بأزمة الحبوب «عالمياً» وتطوراتها، ليدبو أن أغلبية التحذيرات والتخوفات السابقة المرتبطة بالأمر تتعلق بالغربيين—أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية- بالدرجة الأولى والأكبر.

■ ملاذ سعد

أية دولة غير غربية، كما أن معروض أوكرانيا من الحبوب جرت وتجري الاستعاضة عنه من دول أخرى، وبينما كانت التحذيرات الغربية، وضمناً منظمات الأمم المتحدة المسيطر عليها غربياً، تتعلق شكلياً بتأثيرات هذا الأمر على القارة الإفريقية والشرق الأوسط، لم تجر في كلتا المنطقتين حتى الآن أزمة غذاء توازي ما يجري ترويجه غربياً، وفي المقابل، بدأت تظهر حالة نقص الحبوب وتداعياتها في أوروبا والولايات المتحدة... وذلك فضلاً عن ذكر الدور الهندي في تصدير منتجاته من الحبوب للدول الأفقر مستثمرين ما قاله جياشانكار في منتدى غلوبسك الأوروبي: «إننا لن نعطي المضاربين مجالاً مفتوحاً لدخول السوق الهندية بما يضر بالمستهلك الهندي، والدول الأقل تطوراً، وما نفعه هو أينما نرى دولة بحاجة للقمح وتستحقه نقوم بإمدادها... وذلك لمنع تحويل الأمر لصالح الدول الأكثر غنى، ولديها فرصاً أفضل، فما جرى في اللقاحات لا نريده أن يجرى في القمح أيضاً، حيث تلقى الأشخاص الأغنياء اللقاحات بينما ترك الفقراء لمصيرهم». علماً أن الإعلام الغربي يدين الهند بشكل غير رسمي على عدم تصديرها لحبوبها خلال الفترة السابقة، أي عدم تصدير منتجاتها لهم

ما إن بدأت العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا حتى انطلق الغربيون بجملة من التحذيرات حول تداعيات هذه «الحرب» على الساحة العالمية بالتوازي مع عقوباتهم المفروضة على موسكو، كان منها: ارتفاع أسعار النفط والغاز والحبوب والغذاء عموماً، ليظهر خلال الأشهر التالية أن أزمة الطاقة تؤثر على الأوروبيين والأمريكيين بالدرجة الأكبر، لترتفع أسعار الغاز والوقود والكهرباء في جميع بلدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، بينما لم تحدث أية أضرار بمثل هذا الحجم في أي من الدول الأخرى عالمياً، فيما يتعلق بسلع الطاقة مباشرة، وإنما تأثيرات ثانوية متعلقة بالتضخم ورفع سعر الفائدة في الولايات المتحدة وأوروبا، أي الدولار واليورو، لتتضرر الدول التي تجري مداولاتها التجارية عبر هذه العملات وبشكل مؤقت قبل أن يبدأ دوميونو التداول بالعملة المحلية يسير تبعاً.

بالمثل، تظهر أزمة الحبوب والغذاء اليوم بوصفها أزمة أوروبية وأمريكية أكثر منها عالمية، فالعقوبات المفروضة على موسكو لم تمنعها من تصدير منتجاتها من الحبوب مع

بات يظهر جلياً اليوم أن الغربيين يعزلون ويغرقون بأزماتهم، بينما العالم يحل أزماته بالتعاون والتضامن والتكافؤ. أما توقيع اتفاق تصدير الحبوب الأوكرانية فلم يجر لإنقاذ العالم، أو لإنقاذ أوكرانيا، وإنما لإنقاذ أوروبا مما تفعله هي بنفسها.

بالتحديد. إن كل ما يحذر منه الغربيون عالمياً يتعلق بظروفهم الخاصة بالتحديد، متجاهلين ومتناسين أن موقعهم الدولي اليوم بات أدنى بكثير من أن استمرار هذه النظرة نفسها، أن تكون مشاكل الغربيين هي مشاكل العالم، فما

عودة الاشتباكات إلى طرابلس الليبية: نتيجة طبيعية



وخصوصاً في غربي ليبيا، حيث تتصارع المجموعات المسلحة على السلطة وتمارس ضغوطاً على الأطراف السياسية».

بيان مشترك لقيادات الجيش الليبي

من جهة أخرى، كانت قد أصدرت قيادات الجيش الليبي شرقاً وغرباً بياناً مشتركاً لأول مرة لهما بعد اجتماع بينهما في العاصمة الليبية طرابلس، اتفقت خلاله على بدء تنفيذ برنامج المصالحة الوطنية وعودة المهجرين، وتشكيل لجنة لمتابعة ملف المحتجزين والمفقودين، وأفاد البيان المشترك بوجود اتفاق لتحديد خطوات «واقعية» من أجل توحيد المؤسسة العسكرية في ليبيا، وأشادوا بجهود اللجنة العسكرية المشتركة 5+5. بات يظهر أكثر فأكثر وجود تباين بالمواقف والآراء بين قيادات الجيش الليبي، والأطراف السياسية الموجودة في ليبيا ومليشياتها وقواها الأمنية، كما أن تكرار حالات الاشتباكات المسلحة بعد كل تقدم أو اتفاق بين طرفي الجيش شرقاً وغرباً ولجنتهم العسكرية المشتركة يُعد إشارة على هذا الأمر. فبينما تسعى اللجنة العسكرية المشتركة إلى تثبيت وقف إطلاق النار، وربط البلاد بشرقها وغربها وفتح الطرق بين أقاليمها، وتوحيد الجيش الليبي فعلياً، تمضي الأطراف السياسية بمزيد من التشدد والانقسام مهددة بنسف جهود اللجنة تماماً. وقد بدأ بعض المحللين برصد تقاطعات

بدأت تظهر أولى تداعيات استئناف تصدير النفط الليبي بالشكل الذي سارت عليه عسكرياً داخل البلاد، حيث شهدت العاصمة الليبية طرابلس اشتباكات عنيفة يوم الجمعة بين فصليين مسلحين، كما اندلعت اشتباكات مسلحة في محيط مدينة مصراتة.

■ حمزة طحان

وبينما تعود الأسباب التي يجري تداولها إعلامياً إلى خلافات ثنائية ومحدودة تسببت في حصول هذه الاشتباكات، كاعتقال إحدى الميليشيات لأحد قادة ميليشيا أخرى في طرابلس، إلا أن الأسباب الحقيقية تكمن بالخلافات السياسية العميقة الجارية بين مختلف الأطراف الليبية، وتساعد هذه الخلافات ربطاً مع استئناف تصدير النفط، ومن يتحكم بهذه العملية ومواردها، واجتماع قيادات الجيش الليبي شرقاً وغرباً خلال الأسبوع السابق.

لقد أصدرت اللجنة العسكرية الليبية المشتركة 5+5 بياناً ترفض به تماماً العودة إلى الاقتتال المسلح، وطالبت المبعوثة الدولية إلى ليبيا ستيفاني ويليامز بمحاسبة الجناة، كما شاركت في اجتماع في مدينة اسطنبول التركية مع مسؤولون من فرنسا وإيطاليا وألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة ومصر، قالت فيه: «طالبنا بالتهنئة،

السوداني في ليبيا عبر تعويم العسكر لتسلمه فترة انتقالية بطريقة انقلابية، أو جعله وسيطاً حقيقياً ليقوم بدوره كجيش ليبي ينهي حالة انفلات السلاح والمليشيات المتفرقة ويدفع جدياً نحو إخراج القوى الأجنبية بما يفرض على الأطراف السياسية الحوار والوصول إلى انتخابات برلمانية ورئاسية حقيقية.

بين مطالب الشعب الليبي، والتي عبر عنها حراك الشباب قبل أسبوعين ممثلة بإنهاء الانقسام وطرد جميع القوى الأجنبية، مع سلوك القيادات العسكرية في ليبيا المعبر عنها باللجنة العسكرية المشتركة، ومطالباتها بتوحيد البلاد وتطبيق الاتفاقات الدولية. إلا أن هذا المسار إن صح وجوده يحمل عدة أوجه، منها: مخاطر تطبيق النموذج

الصورة عالمياً

زيارة بايدن إلى الرياض فشلت وتؤدي إلى نتائج معاكسة تماماً!



• أقال ملك البحرين، حمد بن عيسى آل خليفة، الشقيقة مي بنت محمد آل خليفة من منصبها، برئاسة هيئة البحرين للثقافة والآثار «برتبة وزير»، بعد رفضها مصافحة سفير الكيان الصهيوني في المنامة، إيتان ناثيه.



• أعلن مكتب الإحصاءات الوطنية البريطاني، أن التضخم السنوي في المملكة المتحدة تسارع في حزيران إلى 9,4% من 9,1% في أيار، مسجلاً أعلى مستوى له منذ عام 1982.



• أطلقت الحكومة المصرية- بحضور مسؤولين من شركة روسانوم الروسية- إشارة البدء بتدشين الصبة الخرسانية للمفاعل الأول في محطة الضبعة النووية غرب البلاد.



• تم استئناف ضخ الغاز الطبيعي مجدداً من روسيا إلى ألمانيا عبر خط الأنابيب «السيبل الشمالي-1» بعد الانتهاء من أعمال الصيانة المخطط لها لخط أنابيب الغاز.



• انتخب البرلمان السريلاكي، رئيس الوزراء رانيل ويكرميسينغ، الذي يتولى الرئاسة بالإنابة، رئيساً جديداً للبلاد، خلفاً لـ «غوتابايا راجاباكسا»، الذي استقال على خلفية احتجاجات شعبية.



• الجمعية الوطنية الفرنسية تقرر مشروع قانون يرفع المعاشات التقاعدية، ويجمّد مؤقتاً زيادات الإجازات لمواجهة تفاقم التضخم في البلاد. بأغلبية 341 صوتاً مؤيداً في مقابل 116 معارضاً.



على الرغم من الإشارات الواضحة لفشل زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى الرياض، والتي كانت كافية لتوسيع دائرة الانتقادات للإدارة الأمريكية في داخل، إلا أن «النتائج» لم تنته حتى اللحظة، بل إن الأحداث المعاكسة للإرادة الأمريكية باتت أكثر تسارعاً مما كانت عليه قبل الزيارة أصلاً.

■ عتاب منصور

بعد التجاذبات التي تلت الزيارة والتصريحات المتناقضة حول المواضيع التي جرى نقاشها، خسرت الولايات المتحدة نقطة إضافية، فبعد تكذيب متبادل بين بايدن ووزير الدولة للشؤون الخارجية السعودية عادل الجبير، حول صحة تحميل بايدن مسؤولية مقتل الخاشقجي لابن سلمان أثناء المحادثات التي جرت في جدة، صرح البيت الأبيض بتصريحات بايدن المنشورة على موقعه الإلكتروني لتصبح متوافقة مع الرواية السعودية للأحداث، في خطوة أثارت موجات من السخرية وردود الفعل داخل الولايات المتحدة نفسها.

زيادة الإنتاج مرتبطة بحاجة الأسواق

أجرى ولي العهد السعودي محمد بن سلمان اتصالاً هاتفياً مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وبحث الطرفان جملة من القضايا التي تخص العلاقات الثنائية ووضع أسواق النفط. وشدد بن سلمان على أن السعودية ملتزمة بالتنسيق مع دول أوبك+ عندما يتعلق الأمر بسوق النفط، ورجح البعض أن السعودية ستضغط لاحقاً على موسكو في هذه المسألة، لكن مضمون المحادثات الثنائية جاء مختلفاً عن التوقعات، ولم يعلن عن أي تغيير في الخطوات المتفق عليها سابقاً، وأشار البيان الصادر عن الكرملين إلى أن زيادة الإنتاج مرتبطة بحاجة السوق. ليدعم وزير الخارجية السعودي لاحقاً هذه التصريحات، وأسهب في الحديث عن الأضرار التي لحقت بسوق وإنتاج

النفط عالمياً بسبب التقلبات غير المدروسة في أسعاره.

العلاقات مع إيران تحسن نوعي

حاولت الولايات المتحدة مجدداً تغذية التوتر بين الدول العربية وإيران، وكان يكفي عدم التجاوب مع هذه المساعي حتى تخيب المساعي الأمريكية، لكن السعودية لم تكتف بذلك، بل أعلنت نيتها لنقل المفاوضات الأمنية إلى مستوى سياسي رسمي، وأعلن وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين، أن «ولي العهد السعودي طلب منا استضافة لقاء وزير الخارجية السعودي مع نظيره الإيراني في بغداد» الخطوة التي رحبت بها الخارجية الإيرانية، وتعني تحولاً نوعياً في هذه المحادثات، التي تهدف إلى إيجاد تفاهات ثنائية بهدف تخفيف التوتر في المنطقة.

تغير المهام الجغرافية للعملية الروسية في أوكرانيا.. تطور طبيعي



أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف: أن المهام الجغرافية للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا قد توسعت لتشمل ما هو أبعد من منطقة دونباس الشرقية، مشيراً إلى أن روسيا ستوسع أكثر بحال استمر الغربيون بتزويد كييف بأسلحة بعيدة المدى كأنظمة «هيمارس» الصاروخية الأمريكية قائلًا: «هذا يعني أن المهام الجغرافية ستوسع نطاقها أكثر من الخط الحالي».

■ خالد فرج

وتابع لافروف أن الجغرافيا «اختلفت الآن، ولم تعد تتعلق بالجمهوريتين [دونيتسك ولوغانسك]، بل أيضاً بمنطقتي خيرسون وزابوريجيا وعدد من المناطق الأخرى».

سرعان ما بدأ الأوروبيون والأمريكيون بتناقل حديث لافروف مجتزأ عن التطورات التي جرت منذ بدء العملية الروسية في أوكرانيا، ومتناسين أهدافها الأولى، زاعمين أن أهداف روسيا منذ البداية كانت أبعد من منطقة دونباس الأوكرانية.

إلا أن أي متتبع لتطور الأحداث في أوكرانيا بالمعنى العسكري- الجغرافي والصراع الدائر فيها دون تناسي أهداف العملية العسكرية لروسيا- يدرك دون الحاجة للانتظار أي تصريح روسي رسمي بذلك أساساً، إلى أن المعادلات قد تغيرت،

وأن التهديد لا يزال قائماً، وأن السلاح المنتشر في أوكرانيا وبين القوى النازية الجديدة لا يزال موجوداً، بل ويجري إرسال الشحنات الغربية المتطورة بشكل دوري، ومن ضمنها منظومات متطورة مثل «هيمارس» سابقة الذكر.

كانت لتنتهي حدود العملية العسكرية الروسية ضمن أهدافها الجغرافية الأولى، ويبدأ الحوار السياسي لحل الخلافات، لولا تدخل الغربيين العسكري المحموم في الصراع إلى تلك الدرجة التي باتت بها المعركة تدور بين الجيش الروسي والجيوش الغربية مجتمعة على أراضي أوكرانيا... بل حتى أن العملية نفسها

لم تكن لتجري لو تجاوب الأوروبيون والأمريكيون مع المقترحات الأمنية الروسية السابقة التي كانت لتضمن أمن جميع الأطراف.

وعليه، دون الحاجة لانتظار أية تصريحات رسمية روسية مقبلة، في حال استمر تطور الصراع بنفس السلوك الغربي المحرض والمعزز للحرب، فإن الأهداف الروسية جغرافياً في أوكرانيا ستستمر بالتوسع كجواب، وكرد فعل، على كل تهديد عسكري جديد يصنعه ويفرضه الغربيون، حتى وإن زاد هذا التوسع عن حدود أوكرانيا نفسها.

الصين أم الغرب؟ من الذي ينصب



الدولتان بتعميق علاقتهما. ولهذا- وكنوع من تتويج هذا التعاون- كان الوزير الصيني إيجابياً تجاه عقد «مؤتمر التعاون الاقتصادي في الهادي» في تايلند، حيث تقدم الصين شروطاً تفضيلية بشكل كبير عند التعاون التجاري والاقتصادي مع تايلند.

في الوقت ذاته، وافقت كلتا الدولتان اللتان وصفهما وزير الخارجية الصيني بأنهما من «الاقتصادات الصاعدة» التي من المحتم التعاون فيما بينها، على تعزيز التعاون المشترك مع دولة جارة أخرى: لاوس، والتي يتم العمل بشكل نشط على مَدِّ صلات بينها وبين الصين وتايلند من خلال السكك الحديدية. إنَّ تحسين وسائل النقل كجزء من إنشاء بنى تحتية متقدمة سيزيد بشكل واضح من الشحن الذي يعزز حضور الدول الثلاث الإقليمي.

تقوم خطة السلطات الصينية على إنشاء ممر اقتصادي مشترك لخدمة التطوير الصناعي في إقليم يونان الصيني، بينما تقوم خطة السلطات التايلاندية على تمرير مشاريع البنية التحتية في الممر الاقتصادي الشرقي لتحويل الأقاليم التايلاندية الشرقية إلى منطقة اقتصادية رائدة بين بقية دول آسيا، وخلق مركز صناعي قوي في جنوبي آسيا.

سيفيد التعاون مع الصين أيضاً دولة لاوس، وهي الدولة التي يسكنها 7,7 مليون إنسان ولا واجهة بحرية لها، حيث ستتمكن من تسريع تطورها الاقتصادي. لطالما واجهت لاوس مشكلة جدية في اللوجستيات والبنية التحتية، الأمر الذي ستمكن من تخطيه كمأزق كبير في تعاونها مع الصين.

أثبت خط الحديد بين لاوس والصين- وهو الذي بدأ العمل في كانون الأول 2021- فاعليته الكبيرة. فخلال سنة أشهر من عمله، تمَّ نقل 4 ملايين طن من الشحن عبره. كما من المفيد ذكر أن 3 ملايين مسافراً قد استخدموا خطَّ الحديد منذ افتتاحه. التطويرات اللاحقة لمشاريع الممر الاقتصادي ستزيد من هذه

الغربية، وصف بشكل «ودود» بنك التنمية الآسيوي بالقول: «أصل استراتيجي للولايات المتحدة» يلعب دوراً حاسماً في مواجهة بنك استثمار البنية التحتية الآسيوي الذي تقوده الصين. أضاف المركز: «الولايات المتحدة- من خلال عضويتها في بنك التنمية الآسيوي واستراتيجيتها الهادي/ الهندي- تسعى للمنافسة مع الصين كخيار اقتصادي وأمني في المنطقة». بالإضافة للولايات المتحدة، تملك اليابان 10% من الدين الخارجي السريلاكي، وهي أيضاً عضو مؤثر في بنك التنمية الآسيوي.

بحلول نهاية 2019، كان أقلَّ من 5% من الدين الخارجي السريلاكي مملوكاً للصين بالعملة الصينية. بينما في المقابل، مع 46,6% من هذه الديون مملوك بالدولار الأمريكي، مع 14,4% إضافية في حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي، وأكثر من 10% بالين الياباني. الإعلام الغربي يتجاهل ببساطة هذه الحقائق عند التحدث عن الأزمة الاقتصادية السريلانكية، بهدف إعطاء الانطباع بأنَّ الفوضى في سريلانكا هي جزئها الأكبر مسؤولية الصين.

الصين والنمو الآسيوي

تهدف الصين اليوم لتصبح الشريك الاقتصادي الأكبر لأكثر عدد ممكن من الدول، ومن المعروف أنَّ نظامها اللوجستي الفعال هو جزء هام من عوامل النمو الاقتصادي. من هنا جاء تطوير الصين لمبادرة الحزام والطريق والكثير غيره من مشاريع البنية التحتية.

في تموز 2022 في بانغ كوك، شدد وزير الخارجية الصيني على أنَّ الصداقة بينها وبين تايلند يجب مقارنتها بعلاقة «العائلة الواحدة»، الأمر الذي وافق عليه وزير الخارجية التايلاندي. يأتي ذلك على خلفية أنَّ الصين قد ساعدت تايلند بكل الوسائل الممكنة منذ 2020 من أجل مقارعة الوباء، وبدأت

مشاريع الطاقة والبنية التحتية

بيت الصين ولاوس وتايلند تشير بوضوح

إلى الأهداف التي

تتباها السلطات

الصينية في تعزيز

الجهة الجنوبية

والتي قد تكون

سبباً لقلق الولايات

المتحدة التي

تحاول الحفاظ على

هيمنتها السابقة

على المنطقة

بينما تستمر الصين عبر مبادرات- مثل: الحزام والطريق- بتوسيع نفوذها من خلال الاستثمار في البنى التحتية في الدول المتنوعة، وكذلك الدخول في مشاريع وشركات اقتصادية، يستمر الغرب باختلاق الأكاذيب حول برامجها. ربما أعادت أحداث سريلانكا الأخيرة للواجهة روايات بدون سند، مثل قيام الصين بنصب «أفخاخ» ديون للدول التي تتعاون معها. بينما في الحقيقة الغرب، وليس الصين، هم من يسقطون الدول في أفخاخ الأزمات وإعادة الهيكلة الليبرالية المستمرة. الصين تسعى بنشاط كي تدعم نموها ونجاحها الاقتصادي بمشاريع تنمية متكامل مع اقتصادها، وإلى اتفاقات تجارية تجنبها الاعتماد على الغرب والاضطرار لتلقي صفعات منه، وهو ما يبدو أنه يزجج الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة التي تحاول إعادة هيمنتها على العالم. لناخذ بضع أمثلة من آسيا لنفهم حقيقة «الأفخاخ» الصينية.

■ عدد من المؤلفين ترجمة وإعداد: اوديت الحسين

الديون التي تملكها الصين والتي لا تتجاوز 10% من الديون السريلانكية.

وفقاً للإحصاءات الرسمية الصادرة عن وزارة الموارد الخارجية السريلانكية الصادرة في نهاية نيسان 2021، فتقريباً نصف ديونها الخارجية المملوكة للغرب تعود ملكيتها لصناديق تحوُّط وبنوك غربية خاصة، وتحديداً 47% أكبر مالكي الديون الحكومية السريلانكية الخارجية- على شكل سندات سيادية دولية- هي: بنك روك الأمريكية، وأشهر غروب البريطانية، واليانز الألمانية، ويو. بي. اس السويسرية، واتش. اس. بي. سي البريطاني، وجي. بي. مورغان تشيس الأمريكي، وبرودينتشال الأمريكية.

يملك صندوق التنمية الآسيوي والبنك الدولي، وهما المؤسستان اللتان تسيطر عليهما بشكل فاضح الولايات المتحدة، 13% و9% من الدين الخارجي السريلاكي على التوالي. من المعروف أنَّ واشنطن تهيمن على البنك الدولي، وأنَّ الحكومة الأمريكية هي الوحيدة التي تملك فيتو من بين مجموعة حاملي الأسهم في البنك الدولي.

بنك التنمية الآسيوي- وهو المؤسسة الأقل شهرة من البنك الدولي- هو أيضاً إلى حدٍّ هائل إحدى أدوات القوة الناعمة للولايات المتحدة. مركز أبحاث الدراسات الاستراتيجية الدولي الممول من الحكومات

إذا ما أخذنا مثلاً سريلانكا التي تواجه أزمة اقتصادية وإعلان إفلاس، فسنرى أنَّ عدداً كبيراً من القادة الغربيين ووسائل إعلامهم يلقون باللوم على الصين، وعلى ما يسمونه «فخ ديون»، وذلك في إعادة فارغة للرواية الأكاديمية الغربية التي كان تمَّ نسجها في السنين الماضية. لكن هل حقاً الصين هي المسؤولة عن الأزمة الاقتصادية في سريلانكا وعن إفلاسها؟

في الواقع، الغالبية العظمى من الديون التي تشكل عبئاً على الدولة الواقعة في جنوب آسيا مملوكة للغرب. لدى سريلانكا تاريخ طويل من الصراع مع أعباء الدين الغربية، لتصل قبل الأزمة الأخيرة إلى 16 «برنامج استقرار اقتصادي»، تهيمن فيه واشنطن عبر صندوق النقد الدولي عليها. لم تنجح برامج التعديل الهيكلي كما هو واضح، وهي نتاج إدارة صندوق النقد الدولي لاقتصاد البلاد لعقود، منذ استقلال سريلانكا عن الاستعمار البريطاني منذ 1948.

بحلول 2021، كان 81% من الدين الخارجي لسريلانكا مملوكاً من الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الأوروبية وحلفائهما في اليابان والهند. يبدو هذا الرقم هائلاً أمام

«أفخاخ» الأزمات في آسيا؟

وأنغولا والكونغو، وتوصلوا إلى: «لم نجد أية مصادرة ممتلكات، بالرغم من أن شروط العقد تتطلب التحكيم، ليس هناك أي دليل على قيام الصين باستخدام المحكمة لإجبار هذه الدول على الدفع، ولا فرض أسعار فائدة عقابية حتى».

بل لقد اكتشفوا في البحث أيضاً أن بكين قامت بالغاء أكثر من 3,4 مليار دولار، وأعادت هيكله أو تمويل قرابة 15 مليار دولار من الديون لإفريقيا بين عامي 2000 و2019. تمت إعادة التفاوض على 26 دين منفرد مع الاتحاد الإفريقي. تشرح برواتيغام بأن المعلقين الأمريكيين يهاجمون بكين بادعاء عدم الشفافية في القروض، لكن القادة الصينيين يفضلون معالجة إعادة هيكلة الديون بشكل صامت وعلى أساس ثنائي، ليفصلوا الأمر مع كل حالة على حدة».

خرج البحث باستنتاج، أن الصين تركز على استدامة التطوير، وليس على استدامة الدين، وهو ما يقود قراراتها عموماً. لم تكن هناك مصادرة للأصول في 16 حالة إعادة هيكلة أحاطت بها الدراسة.

الصين وشريكها روسيا!

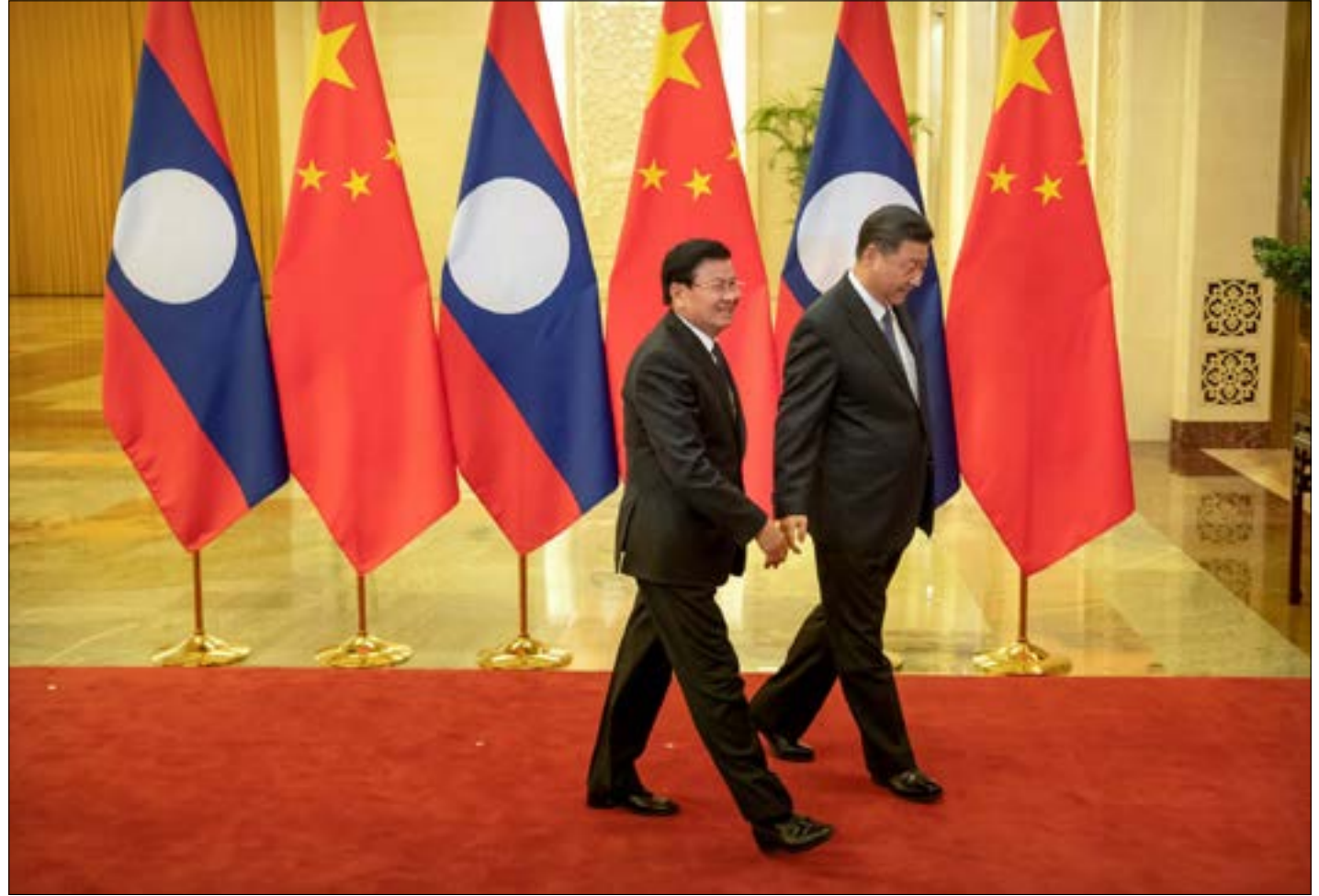
في نوع من الكوميديا الهزلية الغربية، يجب حشر روسيا أيضاً ضمن اتهامات تخريب الدول الصاعدة في آسيا وغير آسيا. ولأن روسيا لا يمكن أن يكون لديها «فخ» ديون، يجب إذا اتهامها بشيء آخر: رفع الأسعار على سبيل المثال.

يواصل الإعلام الغربي تحميل روسيا جزءاً من فشل سريلانكا الاقتصادي، عبر اتهامها برفع أسعار الوقود والغذاء. كتبت واشنطن بوست - كمثل - معلقة على الأزمة الاقتصادية في سريلانكا: «بعد اندلاع الحرب على بعد آلاف الأميال في أوكرانيا، أصبح الديزل أكثر فائزاً ندرة في سريلانكا». طبعاً لا تقوم واشنطن بوست ولا غيرها من الوسائل الإعلامية الشراكاتية الغربية بشرح هذه الرواية، وكيف تسببت «الحرب في أوكرانيا» بهذه العواقب الاقتصادية في آسيا. فطرح مثل هذه المشكلة للتحليل سيؤدي حتماً إلى أن العقوبات الغربية هي من رفعت أسعار الوقود والغذاء والأسمدة، ما عني عدم قدرة دولة مثل سريلانكا على دفع أثمانها في الأسواق العالمية التي يهيمن عليها مضاربون غربيون.

السخرية اليوم، أنه عند النظر إلى الدول الآسيوية، كلما كان حضور الغرب أكثر بروزاً فيها، كلما كانت الأزمات أكثر تسارعاً وشدة وتهديداً. وسريلانكا خير مثال. وبينما ليس لدى الغرب حلول لمساعدة هذه الدول إلا عبر برامج تعديل هيكلية أكبر يؤسس لمشكلات أكبر، لدى الصين وروسيا حلول أخرى لمساعدتها على الخلاص من أزماتها. الغرب عاجز، وجعبته خاوية إلا من التخريب والدمار، بينما القوى الصاعدة، ومن ينضم إليها - كالهند الذي يأمل الجميع اليوم أن تسرع من «تحولها» - لديها القدرة على تقديم حلول حقيقية جديدة تسمح للدول التي لطالما عانت من التهميش باتخاذ قرارات سيادية في صالح شعوبها.

■ بتصرف عن:

Real debt trap: Sri Lanka owes vast majority to West, not China
Debt Traps & Terrorism: The Roots of Sri Lanka's Crisis
China, Thailand and Laos: Economic Friendship Growing Stronger



اليوم في الواقع الكثير من العوائق التي تمنع حدوث ذلك... في الواقع الكثير من المشاريع التي رأيناها يمكن أن تعتبر أعباءً باهظة الثمن على الصينيين أكثر من كونها أصولاً استراتيجية عالمية».

في مقابلة مع المفوض الاقتصادي لميناء كولومبو، ساليا ويكراماسوريا، شدد: «الحكومة الصينية ليست جزءاً من إعداد القوانين والتشريعات، لذلك من وجهة النظر هذه فالحكومة السريلانكية هي المسيطرة، وتعود للحكومة السريلانكية قرارات تحسين وتطوير المدينة بالطرق التي تراها مناسبة». يضيف: «صحيح أن تطوير البنى التحتية قد ازدهر في ظل الاستثمار الصيني، والديون الصينية في بعض الأحيان، لكنها أشياء كنا بحاجة ماسة لها منذ وقت طويل جداً».

وكما استنتج مراسل البي. بي. سي نفسه: «الصينيون يملكون أسهما وليس ديوناً هنا... إذا لا يبدو الأمر فخ ديون على الإطلاق».

حتى البروفسورة ديبورا براوتيغام من كلية الأعمال في جامعة جون هوبكنز، المعروفة بعلاقاتها المتشابكة مع الحكومة وأجهزة المخابرات الأمريكية، اضطرت للاعتراف بأن «فخ الديون الصيني أسطورة»، وكتبت في عام 2021 في صحيفة ذي.أتلانتيك: إنها كذبة، وكذبة قوية: «أظهر بحثنا بأن البنوك الصينية راغبة بإعادة هيكلة الشروط والقروض الموجودة، ولم تقم مطلقاً بمصادرة الأصول من أية دولة، وميناء هامبانتوتا ليس بالاستثناء».

قامت براوتيغام بالاشتراك - مع بروفيسورة معادية للاشتراكية بشكل ملعن وواضح، ميغ ريتيمير من كلية الأعمال في جامعة هارفارد، في 2020 - بنشر بحث في مبادرة الصين وإفريقيا البحثية، التي تتفحص الديون التي تملكها الصين في عدة دول في آسيا وإفريقيا. قامت الدراسة بتفحص الديون الصينية في سريلانكا والعراق وزيمبابوي وإثيوبيا

والاقتصادية الصينية مربحة ومهمة، وتجعل الدول الراغبة بتحقيق تطور اقتصادي وتعزيز معايير عيش شعبها لتصل مستويات جديدة قادرة على ذلك.

الصين تلغي الديون ولا تنصب أفخاخاً!

بالعودة إلى سريلانكا، يصير الإعلام الشركات المملوك للغرب على أن الصين هي سبب إفلاس سريلانكا، والمظاهرات التي تلتها وأسقطت الحكومة. أشارت وول ستريت جورنل في مقال بعنوان مضلل قائلة: «يتعرض الإقراض الصيني لانتقادات مع تفاقم أزمة الديون السريلانكية» متجاهلة الحقيقة التي ذكرناها: 81% من الدين الخارجي السريلانكي مملوكة للحكومة والشركات الغربية وحلفائها في الهند. السخرية أن الصحيفة استمرت بالقول: «هذا يفتح نافذة أمام الهند من أجل صد النفوذ الصيني في منطقة المحيط الهندي».

في الحقيقة، أنشأت الصين عدداً من مشاريع البنية التحتية الضخمة في سريلانكا، فبنت مطاراً دولياً ومستشفيات ومركزاً للمؤتمرات واستاداً رياضياً، وميناء هامبانتوتا الذي روج الأكاديميون الغربيون الاتهامات الموجهة للصين، واقتبس عنهم الإعلام الشركات.

حاولت شبكة بي. بي. سي عبر مراسلها في سريلانكا أن تثبت هذه الاتهامات، ولكن بعد التحدث إلى السكان المحليين كان عليها أن تعترف «ولو بشكل خجول» بأن هذه الرواية ليست صحيحة بالضرورة. أقر مراسل بي. بي. سي بين تشو: «الحقيقة أن الكثير من الخبراء المستقلين يقولون بأن علينا أن نكون حذرين من رواية فخ الديون الصيني، وقد وجدنا أدلة كثيرة هنا في سريلانكا تناقض هذه الرواية». يتابع: «ميناء هامبانتوتا يتم تشغيله من قبل السيرلانكيين وليس الصينيين. ولا يمكن في الوقت الحالي للبحرية العسكرية الصينية استخدامه، وهناك

الفوائد بشكل هائل من حيث النفع طويل المدى ومن حيث الأرقام المباشرة.

اتفقت السلطات الصينية مع اللأوسية في أيار 2022 على تسريع الإجراءات المشتركة فيما يخص الجمارك. وفقاً للخبراء، أدى توقيع الاتفاقية إلى زيادة ملحوظة في سرعة تسليم الآلات الزراعية والمواد الغذائية الصينية إلى لاوس عبر السكك الحديدية. ومن المهم أن نذكر أن إحدى الركائز الأساسية للممر الاقتصادي بين البلدين هي هندسة وتسهيل المشاريع التجارية الدولية.

في حزيران 2022 تم تنفيذ نقل طاقة ثنائي الاتجاه بين الصين ولاوس لأول مرة ضمن مشروع بين البلدين استغرق بناؤه 12 عام، لتدخل شركتنا كهرباء سي.اس.جي الصينية في اتفاق طاقة تجاري مع شركة أي. دي. ال اللأوسية، والتي تنص على قيام الصين بتزويد لاوس بالطاقة الكهرومائية خلال فترات المطر، وطاقة كهربائية أخرى في أوقات الحاجة، وكذلك قيام لاوس بتزويد إقليم يونان الصيني بالكهرباء في موسم الفواض.

مشاريع الطاقة والبنية التحتية بين الصين ولاوس وتايلند تشير بوضوح إلى الأهداف التي تتبناها السلطات الصينية في تعزيز الجبهة الجنوبية. لكن زيادة الحضور الصيني في منطقة جنوب آسيا لا يمكن إلا أن تكون سبباً لقلق الولايات المتحدة التي تحاول الحفاظ على هيمنتها السابقة على المنطقة. لكن طموحات واشنطن تعيقها الأسباب الاقتصادية والجغرافية التي تجعل من وجود الصين تفضيلاً في هذه المنطقة.

يمكن لمس التطور في الاقتصادات التي تدخل في شراكات جادة مع الصين بشكل واضح، وذلك عبر النمو القوي في كل من تايلند ولاوس. من المصلحة الصينية أن تكون هناك دول متطورة اقتصادياً قرب حدودها، الأمر الذي يجعل المشاريع التجارية

الثورة السورية الكبرى في الجرائد البلشفية

انعكس صدى الثورة السورية الكبرى التي قادها سلطان باشا الأطرش لتحرير سورية سنوات 1925-1927 بشكل واسع في الصحافة البلشفية داخل الاتحاد السوفييتي، وكانت الصحف والمجلات المركزية والمحلية تنشر أخبار الثورة بمختلف اللغات في الاتحاد السوفييتي مؤيدة نضال الشعب السوري ضد الاستعمار وفي سبيل الجلاء.

■ تأيه الجمعة

سورية في نار الانتفاضة

كتبت جريدة رابوتشي أي باخار عن تصاعد نضال شعوب الشرق ضد الاستعمار واشتعال الثورة في سورية ووصول الانتفاضة إلى دمشق. وقالت الجريدة إن انتفاضة التحرر الوطني في سورية عام 1925 قد بدأت في منطقة جبل العرب احتجاجاً على الاستعمار الفرنسي وتقسيم سورية. جريدة رابوتشي أي باخار، جريدة منظمة ريبينسك في مقاطعة ياروسلاف للحزب الشيوعي البلشفي الروسي العدد 256 تاريخ 7 تشرين الثاني 1925.

الانتفاضة في سورية

بالتوازي مع الانتفاضة المغربية، بدأت انتفاضة ضد الإمبريالية الفرنسية في سورية على يد الوطنيين في جبل العرب. وفي الوقت الحالي رفعت سورية كلها يد النضال ضد الجيوش الفرنسية. وتشتعل حرب التحرر الوطني في سورية والمغرب. ويتصاعد نضال شعوب الشرق ضد الإمبريالية في الصين وأفغانستان. جريدة بايونيرسكايا برافدا «البرافدا الطليعية» جريدة سوفييتية للأطفال كانت تصدر في موسكو عن اللجنة المركزية للكموسمول. العدد 27 تشرين الثاني 1925.

جلاد جديد في سورية

علقت جريدة كييفسكي بروفيتاري حول تعيين دي جوفينيل مفوضاً سامياً لسورية: جلاد جديد في سورية. وكتبت الجريدة كيف وقف النواب الشيوعيون في البرلمان الفرنسي مارسيل كاشان وبيرتون ودوريو مطالبين بوقف الأعمال العدائية فوراً والجلاء عن سورية.

جريدة كييفسكي بروفيتاري، جريدة لجنة كييف للحزب الشيوعي البلشفي الأوكراني العدد 120، تاريخ 10 تشرين الثاني 1925

انضمام القبائل إلى الانتفاضة

جاء في جريدة تشيرفوني سليانين: انضمت العديد من القبائل إلى الانتفاضة في سورية. وجرى إرسال التعزيزات بشكل عاجل من فرنسا. وتسيطر القبائل الفقيرة بخيولها وأسلحتها على مناطق أوسع مما يسيطر عليه الثوار في المغرب. وتقدر قوات الثوار بثلاثين ألف شخص.

جريدة تشيرفوني سليانين «الفلاح الأحمر» جريدة لجنة خيرسون للحزب الشيوعي البلشفي الأوكراني العدد 51، تاريخ 25 آب 1925

سورية كلها ثارت

ورد تقرير جديد من سورية يفيد بأن

حركة التمرد قد امتدت إلى القيادة الفرنسية. وغطت حركة الثورة البلد بأكمله تقريباً، حتى فلاحو القرى النائية، الذين وقفوا حتى الآن بعيداً عن الحركة وكانوا يخشون مساعدة الثوار. ينضمون الآن علانية إلى صفوف الثورة. ولم تعد هناك منطقة في سورية لم تصل إليها الحركة الثورية.

جريدة راديانسكي شليخ - الطريق السوفييتي، جريدة لجنة بيردينشيف للحزب الشيوعي البلشفي الأوكراني العدد 130 تاريخ 22 تشرين الثاني 1925

الانتفاضة في سورية

الانتفاضة في سورية. قد يؤدي نجاح الثوار إلى انتفاضة في جميع أنحاء سورية. ويذكر مراسلو التايمز أن الغضب والسخط يتزايدان في سورية. وقد تؤدي النجاحات العسكرية الجديدة للثوار إلى انتفاضة واسعة تغطي حرفياً كامل سورية. حيث أفاد مراسلو التايمز أن الثوار استولوا على 30 كيلومتراً من جبل العرب وسيطروا على عدد من المدن. وأسروا الحامية الفرنسية بأكملها. وفي الوقت نفسه، انضمت مفاوز كبيرة من البدو إلى الثوار. وهناك تقارير عن الوضع غير المستقر على الحدود الشمالية لسورية. جريدة كوتشيغاركا، جريدة لجنة دونتسك وأرتيموفسك «لوغانسك» للحزب الشيوعي البلشفي الأوكراني العدد 214، تاريخ 19 أيلول 1925

الانتفاضة في سورية

بلغت خسائر الجيش الفرنسي في



الثورة رد فعل في سورية وعلى طول ساحل البحر الأبيض المتوسط بأكمله.

تنتشر في المراكز الأوروبية بين السوريين، أفكار تحرير سورية. ويجلب الطلاب أفكاراً جديدة إلى دمشق، ويؤكدون على الحقوق المتساوية للشعب السوري مع الدول الأخرى، ويقومون بدعاية حماسية ضد عصبة الأمم والرأسمالية المالية. وبدأت الشعوب المستعبدة في البلقان وآسيا وإفريقيا لتنظيم عصبة الشعوب المستعبدة، على عكس عصبة الأمم. وزاد السوريون من عملهم الثوري. وانتشرت الانتفاضة بين السوريين بشكل أكبر.

جريدة بروفيتارسكا برافدا «الحقيقة البروليتارية» جريدة منظمة كييف للحزب البلشفي الأوكراني العدد 194 تاريخ 27 آب 1925

النضال لم ينتهِ بعد

لا يزال الوضع في سورية متوتراً للغاية. وذكّرت الصحافة الفرنسية وكأن الفرنسيين قد فازوا في المعركة! وغطت الصحافة السورية والفرنسية الأحداث بناءً على تقارير المراسلين البريطانيين من فلسطين ومصر ودول أخرى في الشرق الأوسط. وأخفت الحكومة الفرنسية الوضع الحقيقي في سورية. فالنضال لم ينتهِ في سورية بل إن وجود الفرنسيين في سورية في حالة سيئة للغاية، ويتكبدون الهزائم، وبإمكان الثوار مقاومة الهجوم الفرنسي لفترة طويلة.

جريدة العلم الأحمر، جريدة العمال والفلاحين في تشرينينغيف، العدد 223 تاريخ 1 تشرين الأول 1925

جبل العرب 200 قتيل و600 جريح. بالإضافة إلى ذلك، فقد الفرنسيون الكثير من العتاد العسكري. وعبر بعض الثوار الحدود إلى الأردن. فأرسلت السلطات العسكرية البريطانية عربات مدرعة لطردهم إلى سورية. ومنعت الطائرات البريطانية عبور الثوار إلى فلسطين.

وأشارت الصحف الأوروبية إلى أن السوريين المحليين الذين كانوا يدرسون في الجامعات المحلية، يشاركون في الحركة الوطنية الثورية، ولفهم ما يجري في سورية وجوارها، يجب الانطلاق أن الحركة هي رد على تقسيم البلدان العربية واحتلالها على يد الاستعمار الفرنسي والبريطاني.

سورية بالنسبة لفرنسا، بلد زراعي يبلغ عدد سكانه ثلاثة ملايين ونصف نسمة، وكانت الواردات التي تصل إلى ستين مليون روبل ذات أهمية كبيرة بالنسبة للفرنسيين. وينشط رأس المال الأجنبي والفرنسي في سورية من خلال المدارس والسكك الحديدية والبنوك والتأثير السياسي الثقافي وتقسيم الناس إلى طوائف واحتلال البلاد عسكرياً. وكان الجنرال ويغان منظم الجيش البولندي الذي كان ينفذ الهجوم على الجيش الأحمر عام 1920. والجنرال ساراي ماسوني. ويمثل الجنرالات رأس المال الفرنسي والمحافل الماسونية. ويعاونهم بعض الزعماء الإقطاعيين والرأسمالية التجارية واللصوص.

كان غضب السكان المحليين ضد هؤلاء عظيماً. كما وصل التحريض الذي قام به الوطنيون العرب في المغرب وفلسطين إلى سورية. ولاقت



أشارت الصحف الأوروبية إلى أن السوريين الذين كانوا يدرسون في الجامعات المحلية يشاركون في الحركة الوطنية الثورية

وقائع حول ميسلون

كان الغليان يملأ البلاد ضد التهديدات الخارجية عشية معركة ميسلون، وجاء في كتب التاريخ ما يصور ذلك الغليان عند قادة الحركة الوطنية.

سلطان باشا الأطرش

يقول سلطان باشا الأطرش: غير أننا ما كنا نتوقع أن تتعرض البلاد بتلك الصورة المفاجئة لكارثة ميسلون، في الرابع والعشرين من تموز عام 1920، وأن تنهار المقاومة الوطنية بتلك السرعة المذهلة، لو لم يكن ذلك كله إلا نتيجة حتمية لسياسة التساهل التي اتبعها الأمير فيصل مع الحلفاء.

لقد كان عزاؤنا الوحيد في أعقاب هذه الكارثة الأليمة الموقف المشرف الذي وقفه يوسف العظمة من الغزاة على رابية ميسلون، واستشهاده البطولي الذي استرد به كرامة شعبه، وأعاد إليه جزءاً كبيراً من معنوياته المنهارة ليستأنف نضاله ضد الفرنسيين في مختلف مناطق الساحل والداخل. كنت في القرية عندما وردت إلينا أخبار تقدم القوات الفرنسية نحو دمشق، فدعوت من فوري إلى اجتماع في بلدتي نفسها لبحث الموقف الراهن، تقرر فيه التأهب

للدفاع عن استقلال البلاد والذود عن حياض الوطن، ولم تمض فترة طويلة حتى اكتمل حشدنا وسرنا على رأس حملة من المشاة والفرسان، وتعدادها نحو ثلاثة آلاف مقاتل، باتجاه الشمال. «الثورة السورية الكبرى كما سردها قائدوها العام سلطان باشا الأطرش 1925-1927، الطبعة الثانية دمشق 2008، ص 56-57».

وبعد سير الحملة التي جهزها سلطان باشا الأطرش للدفاع عن دمشق بيوم واحد، وصله خبر معركة ميسلون واستشهاد يوسف العظمة. وقاد سلطان باشا الأطرش ثورة ضد الفرنسيين في جبل العرب عام 1922، ثم قادة الثورة السورية الكبرى سنوات 1925-1927.

محمد الأشمر

كما شارك الشيخ محمد الأشمر في القتال ضد الغزاة في معركة ميسلون، وانسحب بعد المعركة إلى حوران متخذاً من قرية الغارية مقراً له وشارك في مختلف معارك حوران ضد الفرنسيين. كما شارك الشيخ محمد الأشمر في الثورة السورية الكبرى ضد الاستعمار الفرنسي وثورة فلسطين ضد الاستعمار الإنكليزي والصهاينة. «أهم آل الجندي، تاريخ الثورات السورية



شاركت في معركة، وكان عددهم 350 رجلاً وصلوا إلى ميسلون قبل المعركة بيوم واحد «23 تموز». وقد استشهد في الثورة السورية الكبرى، معركة جبباتا الخشب 1926. «محمود عبيدات، أحمد مريود 1886-1926 قائد ثورة الجولان وجنوب لبنان وشرق الأردن، بيروت 1997، ص 199-200.

في عهد الانتداب الفرنسي، دمشق 1960، ص 561».

أحمد مريود

قاد الشيخ محمد الأشمر برفقة أحمد مريود المظاهرات التي تطالب بالدفاع عن البلاد في دمشق عام 1920. كما أرسل أحمد مريود قسماً من قواته التي

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



تشير اللافتة الأولى: اتجاه إجباري، وتشير الثانية بنفس الاتجاه: ممنوع الدخول! وكتب على الباب: مركز توظيف العاطلين عن العمل، وعلقت لافتة على نفس الباب تقول: ممنوع الدخول لمن ليس لديه عمل! مجموعة رسوم كاريكاتير عن نشرة نيسان الشبابة العدد 117 نيسان 2000 والعدد 110 كانون الأول 1999 والعدد 107 إبريل 1999.



مئوية الاتحاد السوفييتي

شهدت بعض الجمهوريات السوفييتية السابقة نشاطات ثقافية عديدة على أعقاب مرور 100 عام على تأسيس الاتحاد السوفييتي نهاية عام 1922. ومنذ بداية العام الحالي 2022، صدرت ميداليات مئوية الاتحاد السوفييتي مثل ميدالية ذكرى تأسيس جمهورية ياقوتيا الاشتراكية السوفييتية، وميدالية لوغانسك وميدالية التي تعالج تاريخ الاتحاد السوفييتي وغيرها. وبدأت الصحف الروسية تنشر المقالات التي تعالج تاريخ الاتحاد السوفييتي والمقالات المخصصة بمناسبة مرور 100 عام على تأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية. والافت في العديد من هذه المقالات، هي تأكيد عدد من الكتاب على ضرورة الحياة المشتركة لشعوب الجمهوريات السوفييتية السابقة.



متحف الحزب الشيوعي الصيني

اجتذب متحف الحزب الشيوعي الصيني أكثر من مليون زائر بعد عام من افتتاحه، حيث تعرف الزوار على تاريخ الحزب الذي يمتد إلى 100 عام. وقد افتتح المتحف خلال احتفالات مئوية الحزب الشيوعي الصيني يتم عرض أكثر من 2600 صورة وأكثر من 4500 قطعة من المعروضات في المعرض الذي يتكون من أربعة أقسام. ويذكر أن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني قررت بناء متحف لتاريخ الحزب في أواخر عام 2017. وتم افتتاحه في تموز 2021 بمناسبة الذكرى المئوية لتأسيس الحزب ضمن الاحتفالات المختلفة التي جرت بهذه المناسبة في الصين.

لانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حلب	جمال عبود	0933796639	حملة	أنور أبو حاضمة	0933763888	الرقة	محمد فياض	0945817112
السويداء	وائل منذر	0935662555	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133			

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2022/07/24» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

نحو سردية جديدة في وجه التهريج والمأساة- المهزلة.. ضمن زمن مضغوط



ليست مقولات عامة مجردة فقط. ولهذا فإن غياب هكذا سردية علنية حتى اليوم لن يكون دون خسائر كبيرة في التوازن العقلي المتبقي للغالبية، وهذه مادة تغذية البربرية كما قلنا سابقاً. ومن هنا ضرورة تعظيم دور الاتجاه التاريخي التقدمي، أقله على مستوى تقديم تصور جديد عن العالم «بدأنا نرى بعض معالمه في عودة الكلام عن الاشتراكية في روسيا مثلاً» وفهم هذا التوازن الدقيق للمأساة- المهزلة. فنفي جدل المأساة- المهزلة مرة جديدة هو تدميرهما سوياً، أي تدمير حاملها المادي. وهذا التطور للجدل نفسه نجده ضمن تطور الجدل في نفي مقولة «إما الاشتراكية أو البربرية» («المأساة- المهزلة» نحو مقولة «إما الاشتراكية أو الفناء»، أي فناء المعادلة ككل. ولا نقول إن قواعد هكذا سردية جديدة عن العالم غائبة بالمطلق، بل يوجد ميراث تاريخي سياسي ثوري ما زال حاضراً «في جوهره فكرة الإنسان المناضل من أجل تغيير واقعه» وهناك ميراث شعبي اجتماعي ما زال حاضراً ولو بنسب مختلفة، ولكن والأهم أن الليبرالية دفعت طاقة الفرد لتحقيق الذات. وعلى الرغم من هذا حصل الاندفاع تحمل فيها طاقة وعناصر يمكن نقلها من أرضية الليبرالية إلى أرضية الاشتراكية الجديدة. ما نحاول قوله إن الإنسان الجديد هو ولا شك نفي الإنسان الليبرالي. كما أن السعادة هي بالضرورة نفي لمعادلة المأساة المهزلة. ولكن كل هذا سنشده في خلال وقت قصير، فزمننا مضغوط.

بمناسبة الكلام عن الفراغ
سمعنا مؤخراً كلاماً أمريكياً عن الفراغ في المنطقة ربطاً بتلمسهم تراجعهم الأكيد، وسمعنا بالمقابل ردوداً على هذا الكلام تنفي الفراغ في حال غياب الدور الإمبريالي الغربي. وعلى الرغم من صحة أن الفراغ المقصود أمريكياً هو السيطرة الإمبريالية، ولكن في استكمال لنقاشات سابقة يمكن القول إن تراجع الهيمنة الأيديولوجية الليبرالية في سياق تقدم مشروع سياسي جديد، يتطلب ملء فراغ الهيمنة الثقافية الليبرالية التي هي الوجه الفكري والثقافي للإمبريالية في عصرها الحالي. وهذا فراغ مطلوب ملؤه خصوصاً أن الحركة الصاعدة وعلى الرغم من تلافيتها الإستراتيجي حول المقولات العامة إلا أن السردية التي يجب أن تنصلي لتفاصيل السردية الليبرالية لم تتكامل بعد، فقط نقول «بعد». ولا نقيض للسردية الليبرالية لناحية دور الفرد وعلاقته بالواقع، والفردية الطاغية التي تقف في وجه الآخرين والمجتمع والذات، وبوجه الطبيعة، أي معادلة التغريب، لا نقيض ولا نفي لهذه المعادلة إلا من خلال قاعدة علاقات اقتصادية- اجتماعية اشتراكية الجوهر، وعليها ترتكز سردية بديلة عن الحياة تؤسس لمقولات وأهداف ومعان نقيضة للسردية التي تموت حالياً. وبالسرديّة نقصد مفهوم غرامشي للثقافة والأيدولوجيا كحالة ممارسة يومية تتوقع من خلال التفاصيل الحياتية والعلاقة مع ظواهر الواقع المحددة والملموسة «توظيف الوقت، دور الفرد، مفهوم جماليات الأشياء، الممارسة السياسية، استهلاك المنتجات، العلاقة بالآخرين...». وهي

إن الإنسان الجديد هو ولا شك نفي الإنسان الليبرالي كما أن السعادة هي بالضرورة نفي لمعادلة المأساة المهزلة ولكن كل هذا سنشده في خلال وقت قصير فزمننا مضغوط

رجلاً في الفلاحة ورجلاً في البور، عيناً على العالم الجديد وعيناً على القديم، وتحديدًا تلك التي تعاند التاريخ بالتهريج.

حدود التهريج

والتهريج هذا محدود زمنياً ولا يمكن أن يستمر. فهو قادر على الفعل فقط في هوامش الإنتقال. أي طالما أن قاعدته المادية الاقتصادية- الاجتماعية ما زالت تسمح له بالمناورة. وكلما ضاقت هوامش المناورة كلما تعطل السلوك التهريجي. أليست نهاية تهريجات جونسون نفسها هي تعبير عن ذلك. أليس اغتيال رئيس الوزراء الأسبق الياباني شينزو أبي تعبيراً آخر عن انتقال التهريج إلى نقيضه المتطرف الآخر، أي السودا؟!

فالتعفن في المكان، نتيجة انكباح خيار الحرب نتيجة توازن القوى الجديد، يتضمن ظواهر جديدة منها كما قلنا اندماج المأساة والمهزلة في ذات اللحظة التاريخية، والتي يبدو أنها ستنتهي بسرعة أيضاً خلال الشهور القادمة بسبب التسارع العظيم للأحداث. هذا التحول لن يبطئ النخب فقط، بل سيطال القوى الاجتماعية ككل، أي الأفراد، وما يحملون من تصورات عن العالم، ومع تعطل قاعدة التهريج ستسقط قيم وممارسات التضخم ومعادنة الواقع ونكران الكارثة والتمسك بالتفوق الذاتي التي كانت من صفات الليبرالية الفردية في انفصال الفرد عن مأساة العالم، وتشكل المدارس والاتجاهات الفلسفية التطيرية والمثالية والممارسات السحرية نسخة أخرى وشكل آخر من أشكال التهريج المذكور، فظهورها في غير ظرفها التاريخي المناسب لها، ذلك الطرف الذي ظهرت فيه، يجعلها صورة كاريكاتورية خصوصاً في ظل تعاطف المأساة.

إن التهريج الملاحظ اليوم ليس فقط على مستوى النخب التي تصارع التحول العالمي بل أيضاً على مستوى السلوك الفردي، هو انعكاس للعجز في التعامل مع الواقع السياسي والفردية. ولكن في مقابل هذا التهريج يتضح النقيض، أي السلوك الساهر من موقع القوة، أو بالأحرى هو موقع من لا يعادي التاريخ، والتاريخ أمامه مفتوح بينما هو مغلق أمام المهرجين. وفي قلب هذه المعادلة يكمن الزمن المضغوط الذي يشكل جوهر العديد من المظاهر التي نراها والتي هي ولا شك جديدة في التاريخ.

■ د. محمد المعوش

نقض التهريج بالسخرية

إذا كانت قاعدة التهريج «المهزلة» هي التعمية والإنكار بما خص الواقع «المأساة»، فإن النقيض، أي التناول الواعي للواقع، يسمح بتحويل المأساة إلى فرصة، ونقض التهريج العاجز بالسخرية الفاعلة. وهذا القبض على إحدائيات أساسية في الصراع الفكري على قاعدة نفي المأساة- المهزلة تسمح بتوقع وفهم التحول في الحالة العقلية الفردية، وكذلك الحالة العامة للنخب بين عالمين. وهذا القبض على التهريج ونقضه يظهر جلياً مثلاً في الممارسة الدبلوماسية والسياسة الروسية ومستوى وعيها للواقع وحركته. وهذا ما نلمسه في قدرتها العالية على السخرية الناقدة التي تصاعدت في الآونة الأخيرة. فالعلاقة طردية بينهما. فتعاظم التهريج يسير جنباً إلى جنب مع تعاظم السخرية الناقدة. نقد ساخر نلمسه في جهاز الدبلوماسية الروسية تحديداً، وخصوصاً على لسان ماريا زاخاروفا وسيرغي لافروف. على العكس من تهريج بعض الحكومات، وتهريج رؤساء حكومات ووزراء وسفراء الحكومات التي تعيش وضعاً متناقضاً والتي تحاول أن تضع